

كلمة التحرير

يتزامن هذا العدد مع نهاية العام 2015 وبداية العام 2016 حيث صدرت الموازنة العامة لعام 2016 وسياسات البنك المركزي لذات العام، ونأمل أن يتم تحقيق الأهداف المطلوبة وخاصة فيما يتعلق بالاستقرار النقدي والمالي وزيادة الإنتاج والإنتاجية بالتعاون والتنسيق بين كافة الجهات ذات الصلة.

يتضمن هذا العدد بجانب الأبواب الثابتة أربعة مواضيع يتناول الأول دور الوساطة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان، ويطرق الثاني للإغراء وأثره على اقتصادات الدول النامية، أما الثالث والرابع باللغة الإنجليزية، حيث يستعرض الثالث دراسة حالة التأمين التكافليالجزئي في السودان ويناقش الرابع تقييم آلية الانتقال النقدي في السودان.

ومناسبة بداية العام 2016 تهدي الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير جزيل الشكر والعرفان للكتاب الذين تعاونوا برفد المجلة بالموضوعات البحثية والتعريفية خلال عام 2015 وتناولهم بالاستمرار خلال العام 2016. ونتمنى أن ينضم كتاب جدد لتزويد المجلة بملحوظات البحثية ذات الصلة للمحافظة على استمرارية الإصدارة وتحقيق الأهداف المنشودة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل،»

رئيس التحرير

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



مجلة مصرية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد الثامن والسبعون - ديسمبر 2015 م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

أزهر حسن محمد علي

المصررون

معاوية يوسف محمد الحسن
حسن محجوب الزبير

الإخراج الفني

يعيي ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبعة دبي 0912308712

تلوين

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا
تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع
مسؤولية ذلك على الكاتب.

4

دور الوساطة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان

دكتور/ مجدى الأمين نورين

نائب مدير إداره التخطيط الاستراتيجي والاتصال - بنك السودان المركزي



الإغراء

تأثيره على اقتصادات الدول النامية

أمينة عمر حسن التوم - إدارة البحوث والتنمية، قسم الدراسات المتخصصة

13

54

Monetary Transmission Mechanisms and Monetary Policy Assessment in Sudan 1970-2015

Dr. Mustafa Mohamed Abdalla

Senior Researcher, Managing Dir., Dept. of Research & Development



Sharia-Compliant Insurance in Sudan: Micro-Takaful Case study

Prof. Badr El Din A. Ibrahim

President, Microfinance Unit, Central Bank of Sudan

64

ال المصرفي



أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية
حسن محجوب الزبير علي
إدارة البحوث والتنمية

22

25

السياسة الوطنية للتشغيل في السودان
د. الوليد أحمد طلحة
الإدارة العامة للسياسات والبحوث



صندوق إدارة السيولة
محمد عصمت يحيى / رئيس فريق العمل
صندوق إدارة السيولة، نائب مدير الإدارة العامة للعمليات المركزية

27

30

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية
أحمد محمد عصام الدين
إدارة البحوث والتنمية



مؤشرات اقتصادية
نسرين خالد الأمين
إدارة الإحصاء

33

دور الوساطة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في السودان

دراسات
وبحوث



د. مجدي الأمين نورين

نائب مدير

إدارة التخطيط الاستراتيجي والاتصال

توطئة:
تشير التجارب في عدد من الدول النامية إلى أن الوسائط المالية - والتي تمثل في المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية - تساهم بدرجة مقدرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال استقطاب وتجميع الموارد المالية في شكل ودائع وإعادة توظيفها بتقديم التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة لتقديمها للخدمات المصرفية الأخرى والتي تشمل التحاويل والاستشارات والقيام بعمليات التجارة الخارجية وغيرها.

تهدف الدراسة إلى التعريف بالدور الذي تلعبه الوساطة المالية للمصارف السودانية في النمو والتنمية الاقتصادية بتحليل المؤشرات المرتبطة بتحقيق الوساطة المالية والمتمثلة في المؤشر النقدي، مؤشر الائتمان، مؤشر الوساطة ومؤشر الحجم وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الحقيقي ومتوسط دخل الفرد للمصارف السودانية للفترة من 1980 - 2013.

مقدمة:

تواجه أغلب الدول النامية في سبيل التنمية الاقتصادية عدداً من المشاكل أهمها عدم توفر رؤوس الأموال الكافية لتمويل المشاريع الاقتصادية والتنمية نتيجة لضعف الأوعية الادخارية الناتج من ضعف الدخول، وبالتالي ضيق الأوعية التمويلية ومحذودية النشاط المالي وبدائية الأسواق المالية أو عدم وجودها في كثير من الدول، ليصبح اعتمادها على الأدوات المالية التي توفرها المصارف من أهم الوسائل للحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشاريع والقطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. حيث تمثل المصارف أحد أهم الركائز الأساسية للاقتصادات الحديثة وذلك بدورها المتعاظم

بيع وشراء والتعامل في مختلف الأوراق المالية بالإضافة للعملة من سندات وأسهم وصكوك وأوراق تجارية.

وتعرف الوساطة المالية كذلك بأنها الجهود المتعلقة بالسياسات والأعمال التي تستهدف تحفيز وتشجيع المدخرات والودائع للأوعية الوسيطة وكفاءة وفعالية استخدام تلك الموارد المالية المستقطبة.

وتعتبر الوساطة المالية وظيفة أساسية للمصارف إذ أن تحقيق هذا الهدف يساعد على تحقيق بقية الأهداف الأخرى. ومن خلال آلية الوساطة المالية تستطيع المصارف حشد واستقطاب بل وإغراء الفوائض المالية وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المتخصصة بغض المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية.

وتضم مؤسسات الوساطة المالية:

1/ الوسطاء النقديون أو المؤسسات النقدية كالبنوك (المركزية والتجارية)، وهي المؤسسات التي تقوم بإصدار وخلق النقود بالإضافة إلى منح القروض بمختلف آجالها.

2/ الوسطاء غير النقديون (شركات الخدمات المالية ومؤسسات الاستثمار)، ولا تعني تسميتها أنها لا تستخدم النقود في تعاملاتها، ولكن يرجع ذلك إلى أنها لا تمتلك صلاحية إصدار النقود أو خلقها، بل تقوم بتشغيل واستثمار مواردها الخاصة.

عليه ستتركز هذه الدراسة على جانب واحد من الوساطة المالية، هي الوساطة المالية للوسطاء النقديون وتعني هنا المصارف في السودان.

آلية تأثير الوساطة المالية المصرفية على الاقتصاد:

تشير كثير من الدراسات النظرية إلى أن خدمات الوساطة المالية للمصارف يمكنها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي بطرق غير مباشرة. حيث تقوم المصارف عن طريق عملية خلق النقود بتوسيع ومضاعفة القاعدة النقدية، وتفاعل أدوات السياسة النقدية مع العمليات المصرفية المختلفة والجمهور ليتشكل ما يعرف بعرض النقود. وبالتالي فإن المصارف تلعب دوراً كبيراً ومهماً في بلورة وتكيف كمية النقود للتمشي مع متطلبات النشاط الاقتصادي، هذا برغم اختلاف الكثير من العلماء حول أهمية النقود ودورها في تفعيل الأنشطة الحقيقة من

في القيام بالوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز، حيث يشارك الجهاز المصرفي بفعالية كبيرة في توفير التمويل والتحكم في مسار وإمداد التمويل لأطراف الاقتصاد المختلفة، وتوارد كثير من الدراسات الاقتصادية أن التنمية بشكل عام وفي السودان بشكل خاص لا يمكن أن تتحقق دون استثمارات كبيرة ومتعددة تشكل نسبة معتبرة من حجم الاستثمار المحلي الإجمالي وذلك لتحقيق معدلات نمو متوازنة ومستقرة.

إن تشجيع الاستثمار يتطلب تفعيل قنواته أولاً والذى يشكل الجهاز المصرفي والمالي أهمها بغية منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل سواءً كان ذلك بهدف إقامة مشاريع إنتاجية أو خدمية. هذا بالإضافة إلى توطين شركات مساهمة وطرح أسهمها للاكتتاب العام وذلك لتحويل المدخرات الوطنية وجعلها كتلة استثمارية فاعلة، ومن هنا تكمن وظيفة المصارف الأساسية التي يجب أن تقوم بها لتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تفعيل الاستثمارات.

ماهية التطور المالي والوساطة المالية:

يعرف التطور المالي بمعنى الواسع بأنه مستوى تطور المؤسسات المالية والأسواق المالية بالنسبة لحجم الاقتصاد بالبلد المعنى، وبهذا فإن تطور القطاع المالي يعني بالضرورة مواكبته كافة جوانب التقدم التي من شأنها تيسير وتسريع الإجراءات وإنجاز المهام المالية بدقة وفاء عالية سواءً كانت جوانب تقنية، فنية، رقابية أو مؤسسية. كما أن التطور المالي يشير إلى دور القطاع المالي في تحقيق وتفسير النمو الاقتصادي، ويعتبر أحد العوامل المساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي وأحياناً يشار إليه بمصطلح التنمية المالية.

يعرف التعمق المالي بأنه مقياس للتطور ويعتبر هذا هو التعريف الشائع، ويقاس بمجموعة من المؤشرات المالية البسيطة مثل M2 / الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المؤشرات الإحصائية.

بالنسبة للوساطة المالية فقد تركز المفهوم القديم في تجميع الودائع وتوزيعها في شكل سلفيات وقروض للمتعاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولكن تطور هذا المفهوم واتساع ليشمل كافة العمليات المالية من إيداع، إقراض، تمويل، تحويل،

تدخل الدورة الاقتصادية وتساهم في العملية التنموية. كذلك تأمين القروض اللازمة سواءً كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل للعمل في القطاع الصناعي والتجاري والخدمي بحيث تتساهم في إقامة وتوطين مشاريع استثمارية جديدة. كما يمكنها المساهمة في إدخال وتوطين التقنيات المصرفية الحديثة كالصرف الآلي والشبكات المصرفية المتطورة.

إذن فإن التمويل يعتبر من العناصر المحورية لنجاح أي نشاط اقتصادي في جميع الاقتصاديات، إذ بدون توفره بالكم المطلوب وفي الوقت المناسب لا يمكن أن تولد أي قيمة مادية مضافة حقيقة، حتى لو توفرت مقومات الإنتاج الأخرى. وكما هو ثابت أيضاً فإنه عادةً ما يتعدى توفر عناصر الإنتاج المختلفة لفرد أو مجموعة واحدة، لذلك يبقى من الأهمية بمكان ضرورة تكامل الجهود والموارد والمقدرات من قبل أصحاب الفوائض الادخارية، والمستثمرين من أصحاب عناصر الإنتاج الأخرى وكذلك الوسائل المالية حتى تتم العملية الإنتاجية بما يعود بمردودات مجزية للجميع، ويعتبر القطاع المصرفي واحداً من أكثر القطاعات تأثيراً في هذا الجانب، حيث يساهم بصورة واضحة في حفز تدفقات الاستثمار نظراً لأنه يشكل متطلباً أساسياً من متطلبات الاستثمار من خلال قيامه بعملية جمع المدخرات والوساطة المالية وتقديم الخدمات المالية الأخرى هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى يشكل القطاع المصرفي نفسه واحداً من أكثر القطاعات جاذبية للاستثمار.

التطور المالي في السودان وإسهامه في النمو الاقتصادي: يقوم القطاع المالي بدور كبير في العمل على التوسط بين مصادر رؤوس الأموال ومستخدميها في العملية الإنتاجية، وللتعرف على مدى كفاءة هذه الوسائل (المصارف) للقيام بهذا الدور، لا بد من الوقوف على التطور المالي في السودان للتعرف على مدى مقدرته للقيام بدور الوساطة المالية بالكيفية التي تضمن سهولة وكفاية انسياط الأموال للأنشطة الاقتصادية المطلوبة.

مرت تجربة العمل المالي في السودان بثلاث مراحل معاصرة هامة وذات خصوصية، وكل منها ملامحها التي كان لها دورها في مسيرة التجربة وتشكيل واقع الجهاز

خلال تسهيل عملية التبادل حيث يرى (Tobin 1965)⁽¹⁾ عدم حيادية النقود في تأثيرها على النشاط الاقتصادي، حيث أن الزيادة في النمو المتوقع لعرض النقود يعمل على تخفيض تكلفة التمويل لكن (Fisher, 1997)⁽²⁾ أقر بوجود مبدأ الحيادية المطلقة للنقود، ولكن يكون ذلك في الأجل الطويل وبالتالي فهو يرى الأهمية للمؤسسات المصرفية وخدمات الوساطة المالية في تأثيرها على النشاط الاقتصادي إذ يعمل التوسيع في عمليات الإقراض والتمويل للمشروعات الإنتاجية صغيرة كانت أم كبيرة، وكذلك المشروعات الخدمية إلى توفير الموارد الازمة لحفظ النمو في الاقتصاد.

يعتبر كذلك حشد المدخرات من أهم القنوات غير المباشرة التي يؤثر بها التطور المالي والوساطة المالية المصرفية في تسريع عملية النمو الاقتصادي، حيث تعمل المؤسسات المصرفية على توفير الأوعية المناسبة لتجميع الأموال والموارد العاطلة وتوظيفها التوظيف الأمثل الذي يحقق لها فوائض مالية تستطيع أن تغطي تكلفتها ودفع الفوائد لأصحاب الودائع ومن ثم تحقيق أرباح. لهذا تجتهد المؤسسات المالية والمصرفية بصفة خاصة في سبيل ذلك بإجراء البحوث ودراسات الجدوى الضرورية لخيارات التوظيف المتاحة لضمان أكبر قدر من الأمان وفي نفس الوقت العائد المجزي. وهي وبالتالي تساهم بفعالية في تشغيل الطاقات والموارد المتعلقة وتضمن لها في نفس الوقت مساهمة فاعلة في دفع العملية الإنتاجية وزيادة تلك الموارد لما يقود إلى النمو والتنمية الاقتصادية.

تلعب المصارف دوراً مهماً في الحصول على الموارد من وحدات الفائض وتوجيهها لأكثر وحدات العجز كفاءةً، وتقتصر المهمة على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو المصارف لما لها من وسائل وأدوات فعالة في متابعة أموالها وخبرة كافية لتقدير المخاطر التي قد تتعرض لها تلك الموارد وإدارتها، فهي وبالتالي لها تأثير مباشر على زيادة دخول وحدات الفائض والعجز معاً. وبالتالي يمكن للمصارف أن تلعب دوراً كبيراً في جذب جزء كبير من الأموال المكتنزة والمجمدة خارج القطاع المالي لكي

1) Tobin James (1965), Money and Economic Growth, *Econometrica*, Oct. 1965, 33 (4), pp. 671-84.

2) Fisher, Jonas D. M. (1997), comment on "The Optimum Quantity of money" *Journal of Money, Credit, and Banking*, 29 (4), Part2.

- سوق الخرطوم للأوراق المالية في عام 1994 بهدف رفع الوعي الإدخاري من خلال إتاحة فرص الاستثمار في الأوراق المالية وكذلك توفير فرص لزيادة رؤوس الأموال للشركات والمؤسسات الإنتاجية والتجارية والخدمية.

- إنشاء صندوق ضمان الودائع في عام 1996 بهدف تقديم خدمة التأمين التكافلي الإسلامي للودائع المصرفية بكافة البنوك.

- شركة السودان للخدمات المالية في عام 1998 بالشراكة بين بنك السودان ووزارة المالية، لتعمل في مجال إدارة وتسويق الصكوك والأوراق المالية الإسلامية مثل شهادات مشاركة البنك المركزي "شمم"، شهادات مشاركة الحكومة "شهامة" وشهادات الاستثمار الحكومية، وذلك بما يخدم أهداف إدارة السيولة في الاقتصاد من خلال عمليات السوق المفتوح. وتمويل جزء من عجز الموازنة العامة.

ومنذ عام 1991 بدأ بنك السودان في إنشاء وتشجيع قيام العديد من محافظ التمويل الجماعي المتخصصة مثل محفظة التمويل الزراعي، محفظة التمويل الصناعي، محفظة تمويل السكر ومحفظة تخفيف أعباء المعيشة على ذوي الدخول المحدودة. وقد عكست تلك المحافظ أداءً إيجابياً مقدراً انعكس في زيادة الإنتاج والإنتاجية، وكذلك أسهمت في توفير موارد حقيقة للتمويل وتحقيق حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك عادة في تمويل الأنشطة التي أنشئت من أجلها المحافظ.

في إطار قيامه بدور المقرض الأخير ظل بنك السودان المركزي يوفر التمويل للبنوك عبر نافذتين للتمويل، هما نافذة تمويل العجز في السيولة أي العجز المؤقت، والتي تطورت أخيراً عن طريق بيع وشراء الصكوك بين البنوك التجارية والبنك المركزي، ونافذة التمويل الاستثماري وذلك وفق ضوابط محددة.

تم إنفاذ مشروع لتوفيق أوضاع البنوك في مجال السياسات المصرفية خلال الفترة 1994 - 1997، لتوافق مع متطلبات معايير لجنة بازل للسلامة المصرفية خاصة في جانب كفاية رأس المال. كما تم إنفاذ سياسة مصرفية شاملة خلال الفترة 1999 - 2002 هدفت إلى إعادة هيكلة الجهاز المركزي وتنقيتها ليتهيأ لمواكبة التطورات العالمية في الصناعة المصرفية

المصرفي الحالي. فالمراحلة الأولى كانت في الفترة 1978-1983 حيث شهدت تلك الفترة قيام بعض البنوك الإسلامية وسط بنوك تقليدية وبدأت تمارس نشاطها وفق اجتهادات عمل مستحدثة خاصة بها وفي بيئه تنظيمية وإشرافية تقليدية غير إسلامية. أما المراحلة الثانية فقد امتدت من عام 1984 حتى عام 1990 وهي الفترة التي شهدت بدايتها تعميم العمل المصرفي الإسلامي بإلزام كافة البنوك لتبادر جميع أعمالها وفق صيغ العمل المصرفي الإسلامي، وقد شهدت هذه الفترة أيضاً تكيف البيئة الإشرافية والتنظيمية وكذلك السياسات لتكون محكومة بالمبادئ والتدابير والآليات الإسلامية. الفترة الثالثة - والتي يمكن أن يطلق عليها فترة الاتجاه نحو التحرير المصرفي، وكذلك تعميق وترسيخ العمل المصرفي الإسلامي - وتمتد هذه الفترة منذ بداية عقد التسعينيات وحتى تاريخه.

شهدت هذه الفترة تنفيذ العديد من البرامج وسياسات الإصلاح المؤسسي والقانوني وكذلك استحداث العديد من الآليات والتدابير والمؤسسات التي تعتبر لازمة وضرورية للارتقاء بالعمل المصرفي في السودان، وفيما يلي ملخصاً لتلك الجهود والتي تمت في المجالات التالية:

تم إصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تحكم العمل المصرفي أهمها قانون تنظيم العمل المصرفي لعام 1991 ولائحة الجراءات المالية والإدارية الصادرة بموجبه في عام 1992، كما تم أيضاً في عامي 2002 و2003 إصدار قانون بنك السودان المعدل وقانون تنظيم العمل المصرفي المعدل على التوالي. أيضاً تم إصدار لائحة لترخيص الصرافات في عام 2002، وشروط جديدة للتصديق للمصارف في عام 2001، وكذلك لائحة جديدة لترخيص للمصارف في عام 2004، ولائحة لتنظيم عمل مؤسسات الاستثمار المالي في عام 2004، وتم إصدار العديد من

مراكش العمل الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي.

كذلك تم إنشاء العديد من المؤسسات والآليات للمساعدة في كفاءة تنفيذ السياسات النقدية والتمويلية والمصرفية شملت: - الهيئة العليا للرقابة الشرعية على الجهاز المركزي والمؤسسات المالية في عام 1992 بهدف تعميق أسلمة الجهاز المركزي وتمكين قيم الدين في النشاط المصرفي وأمامي.

- مدى قدرة الجهاز المركزي على تزويد الاقتصاد بالسيولة التي يحتاجها لتسهيل المعاملات. كما يقيس مقدرته على توليد النقود ومضاعفة القاعدة النقدية. ويتم الحصول عليه بقسمة عرض النقود بمعناه الواسع $M2$ على الناتج المحلي الحقيقي.

2/ مؤشر الحجم:
والذي يعكس حجم الجهاز المركزي من ناحية الأصول والخصوم، ومدى فاعليته، ويعتبر بمجموع الأصول والخصوم مقسوماً على الناتج المحلي الحقيقي.

3/ مؤشر قدرة الوسطاء:
ويقيس هذا المؤشر قدرة الوسطاء الماليين على تنفيذ الوساطة، ويكون من مجموع الودائع والتمويل مقسوماً على الناتج المحلي الحقيقي.

4/ مؤشر الائتمان:
والذي يقيس نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص غير المصرفي منسوباً إلى إجمالي الناتج المحلي. ويعكس هذا المؤشر مدى التزام المصارف بالقيام بوظيفة الوساطة المالية.

الدراسة التطبيقية: العلاقة بين الوساطة المالية للمصارف والنمو الاقتصادي

تهدف الدراسة كما ذكر في مقدمتها بعد التعريف بأهم مؤشرات الوساطة المالية للمصارف، باختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية للمصارف، وذلك بإجراء اختبار (قرانجر) للسبيبية، وذلك بعد إجراء اختبار سكونية البيانات، واختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل باستخدام التكامل المشترك، وذلك بتحليل السلسل الزمنية لمتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي وال حقيقي، دخل الفرد، مؤشرات الوساطة المالية والتي تشمل مؤشر الحجم (alp) والائتمان ($cretp$) والنقد ($m2p$) ومؤشر قدرة الوسطاء (dcp)، بالإضافة لمتوسط دخل الفرد ($perc$ ، والناتج المحلي الحقيقي (p)، لاختبار سكون السلسل الزمنية واستقرارها عبر الزمن باستخدام اختبارات جذر

والمالية واستيفاء المعايير المالية العالمية ومتطلبات الاندماج في العولمة.

في مجال سياسات النقد الأجنبي قام بنك السودان المركزي بتبني وإنفاذ العديد من الإجراءات التي هدفت إلى توحيد وتحرير وتعقيم سوق النقد الأجنبي، وتفعيل أدائه بما يحقق الاستقرار المنشود في سعر الصرف، وبما يزيل أي اختلالات أو تشوهات في سوق النقد الأجنبي عموماً. وأيضاً تم السماح بقيام صرافات خاصة للنقد الأجنبي ومنحت مرونة ورحابة في مجالات العمل، وكذلك إنشاء قسم للاستثمار ليقوم برصد وتسجيل الاستثمارات المملوكة بالنقد الأجنبي.

تقييم أداء المصارف بعد جهود الإصلاح:

أدت السياسات والإجراءات التي تبناها بنك السودان المركزي - وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى - والتي هدفت إلى إحداث إصلاح في الجهاز المركزي السوداني، إلى مردودات إيجابية ومقدرة على أداء الجهاز المركزي من جهة وأداء الاقتصاد الكلي من الجهة الأخرى، ويمكن تلخيص هذه المردودات فيما يلي من مؤشرات لقياس الأداء المركزي في السودان.

يقيس الأداء المركزي بصفة عامة بمدى نجاحه في حشد المدخرات وتخفيضها المناسب في المجالات التجارية والصناعية والخدمية على أساس اقتصادية. وحيث إن الهدف الأساسي من الدراسة هو معرفة مدى تأثير وعلاقة الوساطة التي تقوم بها المصارف على النمو الاقتصادي، لا بد من معرفة وقياس مدى التطور المالي لهذه المصارف حتى يتثنى لها التأثير على النمو الاقتصادي في السودان باستخدام البيانات من 1980 إلى 2010.

هناك عدة مؤشرات لقياس درجة التطور في الأداء المركزي والتطور المالي لها خلال الفترة التي تلت الإصلاحات المذكورة، وستركز الدراسة على أربعة مؤشرات هي المؤشر النقدي، مؤشر حجم الوساطة، مؤشرة قدرة المصارف على القيام بالوساطة ومؤشر الائتمان:

1/ المؤشر النقدي:
يقيس هذا المؤشر - والذي يطلق عليه أيضاً التعمق النقدي

ب/ اختبار التكامل المشترك:

استخدمت الدراسة منهجية (Johansen: 1988, 1991; Johansen and Juselius: 1990) لإجراء اختبار (Johansen and Juselius: 1990) لاختبار وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين التطور المالي بمقاييسه المختلفة والنمو الاقتصادي مقاساً بمتوسط دخل الفرد. يتفوق هذا الاختبار على الاختبارات الأخرى للتكميل المشترك، خاصة اختبار (انجل وجرانجر) للتكميل المشترك السابق، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة العجم، وكذلك في حال وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكميل مشترك فريد، أي يتحقق التكميل المشترك فقط في حال انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكميل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حال عدم وجود تكميل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثاراً للشك والتساؤل. ولتحديد عدد متغيرات التكميل المشترك، يقترح (Johansen: 1988, 1991; Johansen and Juselius: 1990) اختبار إحصائيين، وهما، الأول: اختبار الأثر (- Trace test) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متغيرات التكميل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (r = q)، ويحسب بالصيغة:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \lambda_i (1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث ($\lambda_{r+1}, \dots, \lambda_p$) تمثل أقل المتغيرات الكامنة ($\lambda_{r+1}, \dots, \lambda_p$). وتشير فرضية العدم أن عدد متغيرات التكميل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r). والثاني: اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue) ويحسب من الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

1) Johansen, S. & Juselius, K. [1990] "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration - with Applications to the Demand for Money" Oxford Bulletin of Economics & Statistics, Vol. 52, pp. 169-210.

الوحدة وتحديد درجة تكميلها باستخدام اختبار (Dickey and Fuller 1979, 1981) للبيانات عن الاقتصاد السوداني للفترة 1980-2010.

أ/ اختبار جذر الوحدة

بإجراء اختبار سكونية البيانات تلاحظ وكما يوضح الجدول رقم (1) أدناه، أن كل المتغيرات لم تسكن لا في المستوى ولا في الفروق الأولى، بل سكنت جميعها في الفروق الثانية عند مستويات المعنوية 1%, 5% و 10%, ما عدا المتغير الذي يقيس وظيفة الوسطاء الماليين (dcp) حيث تم سكونه عند المستويين 5% و 10% فقط، وفي المقطع والاتجاه معاً.

جدول (1): اختبار سكون البيانات

درجة التكميل	القيم الحرجة*			قيم ديكري فولر المحسوبة	المتغيرات
	1%	5%	10%		
alp ~ I(2)	-3.769597	-3.004861	-2.642242	-5.734892	alp
m2p ~ I(2)	-3.711457	-2.981038	-2.629906	-8.940462	m2p
cretp ~ I(2)	-4.416345	-3.622036	-3.248592	-5.682436	cretp
dcp ~ I(2)	-4.467895	-3.64496	-3.261452	-4.035746	dcp
perc ~ I(2)	-3.679322	-2.967767	-2.62298	-6.365018	perc
P ~ I(2)	-3.699871	-2.976263	-2.62742	-6.044453	P

* MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

عليه فقد ثبت بعد تحليل السلسلة الزمنية خلوها من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عبر الزمن كما تم تحديد درجة تكميلها، حيث ثبت أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية. وبالتالي أصبح من الممكن إجراء اختبار التكميل المشترك، لاختبار العلاقة التوازنية في المديين القصير والطويل واختبار العلاقة السببية.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	33.87687	69.04526	0.907530	None *
0.0001	27.58434	44.77866	0.786494	At most 1 *
0.0002	21.13162	36.32806	0.714265	At most 2 *
0.0611	14.26460	13.70462	0.376604	At most 3
0.0088	3.841466	6.866199	0.210824	At most 4 *

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

** MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يتضح من نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى الواردة بجدول (2) رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%， حيث أثبت الاختبار الأثر وجود خمس متجهات على الأكثر للتكمال المشترك، حيث أن القيم المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيم الحرجية. كذلك فإن اختبار الإمكانية العظمى يدل على عدم رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجه وحيد على الأكثر للتكمال المشترك. كما أثبت اختبار القيمة الذاتية، وجود ثلاثة متجهات على الأكثر للتكمال المشترك. ومما سبق يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الحقيقي مقاساً بمتوسط دخل الفرد وبين مؤشرات الوساطة المالية للمصارف بمختلف مقاييسه.

ج/ اختبار السببية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية: تختبر الدراسة في هذا الجزء اتجاه العلاقة السببية بين النمو ومقاييس الوساطة المالية، لمعرفة هل النمو الاقتصادي يؤثر في التطور المالي للمصارف أم يؤثر التطور المالي للمصارف في النمو

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك (r) متوجه للتكمال المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r+1) متوجه للتكمال المشترك. وقد تم إجراء اختبار التكمال المشترك بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة (Johansen) - (Juselius) مرة باستخدام الاتجاه ومرة بدون الاتجاه.

جدول (2): اختبار التكمال المشترك

Included observations: 29 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: PERC M2P ALP CRETP DCP				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	69.81889	170.7228	0.907530	None *
0.0000	47.85613	101.6775	0.786494	At most 1 *
0.0000	29.79707	56.89888	0.714265	At most 2 *
0.0079	15.49471	20.57082	0.376604	At most 3 *
0.0088	3.841466	6.866199	0.210824	At most 4 *
Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

جاءت نتائج اختبار السببية بين النمو الاقتصادي ومقاييس الوساطة المالية في السودان للبيانات الفترة من (1980-2010) وكما يوضح الجدول (3) أعلاه، إن جميع مؤشرات الوساطة المالية تلعب دوراً في النمو الاقتصادي، ولكن النمو الاقتصادي لا يلعب دوراً في تحسين مؤشرات الوساطة المالية. بمعنى أن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من مؤشرات الوساطة المالية في اتجاه النمو الاقتصادي. وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصل إليه كل من Greg (Murinade and Eng, 1994)⁽²⁾ و(Rio and Guidott 1995

النتائج:
خرجت الدراسة بأن المؤشر النقدي، مؤشر الحجم، مؤشر الوساطة ومؤشر الائتمان تعتبر من أهم المؤشرات التي يمكن أن تستخدم في شرح العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في السودان، وذلك من خلال التحليل باستخدام بيانات المصارف السودانية. وأيضاً اتضح من الدراسة التطبيقية والتحليل القياسي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الوساطة المالية للمصارف والنمو الاقتصادي. كما اتضح أن مؤشرات الوساطة المالية دور في النمو الاقتصادي وذلك من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك وختبار السببية. وعلى الرغم من ذلك تشير الدراسة إلى محدودية هذا الدور لعدة اعتبارات:

أولاً إن المصارف وأغلب المؤسسات المالية لم تستطع استيعاب التطورات الاقتصادية والتحسين في أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث يشير اختبار السببية إلى وجود علاقة ذات اتجاه واحد من المؤشرات إلى النمو الاقتصادي وليس العكس، أي إن النمو الاقتصادي لم يؤثر على دور الوساطة في المصارف. وذلك ربما يعود لحدودية قدرة المستثمرين على التقدم بمقترنات مشاريع طموحة وذات مردودات عالية من الناحية الإنتاجية ونهاية العائد والجذوى الاقتصادية، على الرغم من توفر الموارد عند البنوك، لذا نجد أن هناك ترددًا من مؤسسات التمويل منح التمويل واللجوء إلى مجالات أكثر

2) Murinde, V. and Eng, F. S.H. (1994), «Financial Development and Economic Growth in Singapore: Demand-following of Supply leading?», Applied Financial Economics, 4, 391-404.

الاقتصادي، أم يؤثر كل منهما على الآخر، بمعنى يتسبب النمو الاقتصادي في تطور دور الوساطة المالية للمصارف، وفي نفس الوقت يؤثر دور الوساطة المالية في النمو الاقتصادي.

إن وجود تكامل مشترك بين مقاييس الوساطة المالية والنمو الاقتصادي يعني كما أشار (قرانجر) 1988 إلى وجود علاقة سببية على الأقل في اتجاه واحد.

عموماً يتم اختبار العلاقة السببية لمتغيرين باستخدام طريقة Granger (1969)⁽¹⁾، وينص اختبار (قرانجر) على أنه إذا كان المتغير x يتسبب في حدوث المتغير y فإن الوسط الحسابي مربع الخطأ (mean square error) للتنبؤ بالمتغير y بناءً على القيم السابقة لكل المتغيرين، أضعف من التنبؤ الذي يستخدم القيم السابقة للمتغير y فقط. وفقاً لذلك فإن اختبار (قرانجر) يتم بإجراء الانحدار للمعادلة:

$$\Delta y_t = \alpha + \sum \beta_t y_{t-1} + \sum \Delta x_{t-1} + \varepsilon_t$$

ثم اختبار الفرضية: $H_0: y_1 = y_2 = \dots = y_p = 0$ ضد الفرضية $H_1: y_1 \neq y_2 \neq \dots \neq y_p$. والاختبار يوضح أن للمتغير x قيمة تنبؤية للتنبؤ بالتحركات في y بناءً على المعلومات السابقة المحتويا في y.

جدول (3): اختبار السببية

Pair wise Granger Causality Tests

Sample: 1980- 2010

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
M2P does not Granger Cause PERC	25.1472	1.E-06
PERC does not Granger Cause M2P	1.52163	0.2387
DCP does not Granger Cause PERC	13.4098	0.0001
PERC does not Granger Cause DCP	2.41546	0.1107
CRETP does not Granger Cause PERC	9.15664	0.0011
PERC does not Granger Cause CRETP	2.64887	0.0913
ALP does not Granger Cause PERC	16.1771	4.E-05
PERC does not Granger Cause ALP	2.16946	0.1361

1) Granger, C. W. J. (1969). Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods. *Econometrica*, 37, 424-438.

الإدارية، تقديم منتجات جديدة على جانبي الميزانية، الاستثمار بكثافة في أنظمة المعلومات والاتصالات، وتطوير أدوات تغطية المخاطر.

4. على السلطات النقدية العمل على تطوير سوق رأس المال وسوق ما بين البنوك حتى تفتح المجال واسعاً للمصارف لممارسة دورها.

أمناً وضماناً وأقل جهداً ومخاطرةً مثل الاستثمار في شهادات شهامة والشهادات الحكومية الأخرى.

- كذلك ضعف الثقافة المالية لدى مسؤولي التمويل في القطاع الصناعي والتجاري حيث لا زالت ثقافة هؤلاء المسؤولين متوقفة عند الجاري مدین والقرض ومعلومات محدودة عن المنتجات المصرفية.

- وأخيراً قصور جهود البنوك التسويقية التي أثبتت أنها غير قادرة على تطوير المنتجات وتقديمها بما يتناسب واحتياجات المقرضين.

إن استمرار المصارف بالقيام بهذه الأدوار المحدودة والقصور في توفير المنتجات المالية والأوعية الاستثمارية الازمة، سيؤدي إلى ضعف تواجدها في السوق النقدي والمالي، كما حدث في البلدان الأخرى التي سبقت في التطور، حيث سيدخل المستثمرون الأسواق منافسة البنوك على الودائع لأن المقرضون سيتعلمون كيفية التوجه مباشرة إلى أصحاب الفوائض المالية ليتجنبوا كلفة الوساطة المالية، وهذا سيؤدي بدوره إلى رفع كلفة الأموال على البنوك وبالتالي تقليص هوامشها الربحية، الأمر الذي سيؤدي بالبنوك إلى البحث عن مصادر أخرى لتحسين عوائدها.

المراجع:

- الرفيق محمد يحيى (2006)، الاتجاهات النقدية والعوامل المؤثرة في سرعة التداول النقدي في الجمهورية اليمنية، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة الدكتوراه، الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد: دمشق 2006.
- أمين محمود ذكري مصطفى، تقويم أداء الأسواق المالية: دراسة مقارنة أداء سوق الخرطوم وسوق الدوحة للأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2003.
- خالد بن حمد آل عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الادارية، 2004.
- Granger, C. W. J. (1969). Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods. *Econometrica*, 37, 424-438.
- Fisher, Jonas-D. M (1997), comment on “The Optimum Quantity of money” *Journal of Money, Credit, and Banking*; 29(4), Part2.
- Magdi A. Norain, The Impact of Foreign Direct Investment in Sudan, A thesis submitted for the fulfillment of the requirements of Ph.D. (Economics) January 2009.

الوصيات:

- تشجيع المصارف للسعي لابتكار أساليب جديدة ووسائل أخرى مجده لاستخدام مواردها بما يعظم عوائدها وبالتالي عوائد عملائها، وذلك يمكنها من اجتذاب أعداد إضافية من العملاء ومساهمة في حشد المدخرات داخل الجهاز المغربي.
- تشجيع دخول المصارف الأجنبية ذات الأصول المالية والخبرة المصرفية الكبيرة منحهم حواجز وإعفاءات، وذلك لتغطية المجالات المطلوبة والتي لم تستطع المصارف المحلية ولو جهها، أيضاً لنقل أفضل الممارسات وإذكاء المنافسة بينها.
- تبني الوسائل المناسبة لزيادة كفاءة المصارف في السودان واستجابتها المبكرة للانخراط في الأنظمة المصرفية العالمية في مجال المنتجات والخدمات، وذلك بتحسين الكفاءة

الإغراق وأثره على اقتصاديات الدول النامية



مقدمة:

إن اختلاف خصائص الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية والتقنية على مستوى العالم من حيث الكم والنوع والتوزيع، بالإضافة إلى اختلاف احتياجات السلع والخدمات من هذه الموارد وفق الأساليب التقنية المستخدمة في إنتاجها أدى إلى ممارسة التبادل التجاري بين الدول، يقتضي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزاً نسبية Comparative Advantages عن غيرها من الدول، وتشير التجارب إلى أن الانتاج بتكلفة منخفضة يؤدي إلى تحسين المركز التنافسي للدولة وتوسيع دائرة السوق وتنشيط حجم التبادل التجاري بين الدول، وارتفاع مستويات الرفاهية بين سكان دول العالم، ويلاحظ أن حركة التجارة بين الدول أدت لحدوث تشوّهات سوقية وسلعية Market Distortions ذات آثار سلبية على المنتجين والمستهلكين، وذلك بالتدخل الحكومي في الإنتاج والتجارة للسلع بتقديم الدعم والإعانت واتباع سياسات متشددة في الحماية الجمركية، وإقامة التكتلات التجارية في السوق العالمي. ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة لتحرير التجارة الدولية، وتكوين كيان منظم دولي يضع أسس جديدة لتنظيم حركة العمل التجاري العالمي، ومن هنا بدأت المفاوضات بين الدول إلى صياغة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)، والتي أنشئت منها منظمة التجارة العالمية WTO في عام 1994 لتؤدي دورها في إدارة النظام الاقتصادي العالمي، وقد تضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً خاصة لتحقيق التوازن بين الحماية المناسبة للإنتاج المحلي وزيادة تدفق التجارة الدولية بين الدول الأعضاء استناداً إلى قواعد حرية التجارة واقتصاديات السوق الحر.



أميمة عمر حسن التوم

إدارة البحوث والتنمية
قسم الدراسات المتخصصة

في اعتبارها أشكاله الأخرى مثل الإغراق الاجتماعي أو الإغراق النقدي أو الإغراق البيئي وغيرها من التعبيرات الأخرى، فعلى سبيل المثال يستخدم البعض تعبير الإغراق الاجتماعي للدلالة على تمتّع التاجر الأجنبي بمعاملة منخفضة للأجر تمكّنه من التغلب على منتجين يعملون في بيئات اجتماعية أكثر تقدماً مثل العمالة في الصين أو إندونيسيا. وأيضاً يوجد إغراق نقدي في الأسواق الرأسمالية، حيث يظهر في القوة الشرائية للعملة الوطنية محلياً أو أجنبياً.

أنواع وأشكال ظاهرة الإغراق الدولي:

الإغراق ظاهرة دولية وكسياسة للتمييز بين الأسعار على المستوى العالمي يوصف بأنه أحد أساليب التعريفات الاحتكارية للمنتجين في السوق الدولية، فالإغراق على المستوى الدولي يؤدي إلى وجود النزاعات والصراعات بين الدول، ومن ثم إلى توتر العلاقات التجارية الدولية، وإلى زيادة عرض السلع والبضائع في الأسواق العالمية بعيداً عن تكاليف إنتاجها لدى المصّدر، ويؤدي إلى تعميق المنافسة وإحداث الخلل في مستويات الأسعار الدولية، لذلك يلاحظ أن هناك العديد من أنواع وأشكال الإغراق في الأدب الاقتصادي، فالبعض قسم الإغراق وفقاً للفترة والبعض الآخر قسمه وفقاً لأغراضه الداخلية أو الخارجية على النحو التالي:

إغراق خارجي: وذلك في الحالة التي تقوم فيها دولة بإغراق أسواق دولة أخرى بتصدير سلعة إليها بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، وهو أشهر أنواع الإغراق، ومقارنه الدول المتقدمة والنامية على السواء، مثل إغراق الأسواق الأمريكية بالحديد الصلب الياباني والروسي.

إغراق داخلي: وذلك في حالة قيام شركة بطرح سلعة في السوق المحلي بسعر يقل عن تكاليف إنتاجها لإخراج المنافسين المحليين.

إغراق مؤقت: وهو الإغراق الذي تلجأ إليه الدول عندما تمر بظروف اقتصادية غير مواتية مثل حالات الكساد أو الأزمات الاقتصادية، مثلما فعلت دول جنوب شرق آسيا خلال العاشرين الآخرين حيث طرحت منتجاتها بأسعار منخفضة لتنشيط

تناولت الدراسة تعريف ظاهرة الإغراق الدولي التي ساقتها القوانين وعرفها الخبراء ومفاهيم أشكال ظاهرة الإغراق الدولي وأنواع ظاهرة الإغراق الدولي، وأيضاً أشكال الإغراق وفقاً ل مدته، ثم أثر الإغراق على التنمية الاقتصادية، إضافة لأنّ الإغراق على اقتصادات الدول النامية وآثاره على الدول النامية في ظل اتفاقية الجات (GATT)، بالإضافة للإجراءات والعقوبات لمحاربة الإغراق، وأيضاً تناولت بعض النماذج لدول تمارس سياسة الإغراق، وموقف الإسلام من ظاهرة الإغراق وموقف الإغراق في السودان ثم اختتمت بالنتائج والنوصيات.

تعريف ظاهرة الإغراق الدولي:

يعرف الإغراق بأنه انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسايدة في الخارج، وذلك بتخفيض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل، مضافاً إليها نفقات النقل.

أو يعرف: بأنه قيام الدولة بتصدير منتجاتها بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في موطنها الأصلي، الذي ينتج عنه إلحاد ضرر كبير بمصالح المنتجين الوطنيين في الدولة المتعاقدة المستوردة للسلعة، أو التهديد بوقوع هذا الضرر. لقد عرفت الجات (GATT) في الاتفاقيات العامة للتعريفات منظمة التجارة العالمية عام 1994م، بأنه إدخال سلعة دولية إلى تجارة دولة أخرى، بسعر تصدير يقل عن قيمتها في مجرى التجارة العادلة فيضر بصناعتها، أو بصناعة حديثة؛ على أن يكون هناك علاقة سببية بين الإغراق والضرر، أي بمعنى آخر فإن مفهوم الإغراق يتمثل في أن يعتبر المنتج منتج مغرق إذا أدخل في تجارة بلد بأقل من القيمة العادلة، إذا كان سعر تصدير المنتج المصدر من بلد إلى بلد آخر أقل من السعر المماثل في مجرى التجارة العادلة للمنتج المشابه حين يوجه للإستهلاك في البلد المصدر.

ويتضح من التعريف السابق أن اتفاقية الجات لا تأخذ في اعتبارها سوى شكل وحيد للإغراق هو إغراق الأسعار، ولا تأخذ

خسائر، والإغراق المؤقت هو في أصله إغراق هدّام وهذا النوع من الإغراق يعد نوعاً من الحروب التجارية أو الاقتصادية غير المشروعة. حيث يسهم مباشرة في التأثير السلبي على الصناعات الوطنية ذات الكفاءة الأقل، ومن هنا تظهر خطورته في هدم الهيكل الإنتاجي ومن ثم يتجه إلى التجارة الخارجية للبلاد.

الإغراق الدائم: يعد الإغراق الدائم نوعاً من أنواع الإغراق الدولي وظاهرة مستمرة مرتبطة بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في الأسواق المحلية التي تتمتع بالحماية، لذا لا بد من موجود احتكار في السوق المحلي، والاحتكار يعتمد عادة على وجود حماية يستند إليها المنافس الأجنبي فالحواجز الجمركية أو القيود الجمركية تولد الاحتكار والذي يولد الإغراق.

يجد المحتكر مصلحته في تمييزه بالسعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق، معنى آخر مرونة الطلب على السلعة في السوق المحلي أقل من مرونة الطلب في السوق الأجنبي.

أثر الإغراق على التنمية الاقتصادية:

Economic Development تهدف عملية التنمية الاقتصادية إلى رفع المستوى المعيشي للمجتمعات، حيث يتم قياسها محوري الإنتاج Production والاستهلاك Consumption على حد سواء.

فالإنتاج وفي ظل اقتصاد رأسمالي يعتبر فيه القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي القطاعات الأساسية في الدولة، حيث يسهمان سوية في تبادل المنفعة وتوفير التمويل اللازم لتحقيق عملية التنمية، أما الاستهلاك فإنه الدافع الذي تحكم فيه وفرة العرض وقدرة الطلب يمثل المدخل الحقيقي لعملية التنمية، لذا فإن معرفة تأثير الإغراق على عملية التنمية يرتبط بتناول محوريين مهمين في التنمية هما الإنتاج والاستهلاك.

أثر الإغراق على الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات وحساب الناتج المحلي الإجمالي يشمل كل من القطاع العام والقطاع الخاص والاستثمار، وبذلك لا

صادراتها وزيادة إيراداتها بشكل يساعدها على مواجهة أزمتها المالية.

هناك سياسة البيع بأقل من نفقات الإنتاج في الأسواق الأجنبية مع تعويض الخسارة برفع الأسعار في الداخل. وهناك سياسة الإغراق على كل منتج منافس يهدد المنتج المحلي، معنى أن تتوفر لدى المصدر نية القضاء على منافسيه أو على الأقل إجبارهم على عقد اتفاق احتكاري معه.

إغراق الصرف: معنى تخفيض سعر العملة دون مبرر من حيث مركز الحسابات الخارجية أو القوة الشرائية، وذلك بغرض زيادة قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية.

الإغراق الاجتماعي: معنى تمنع المنافس الأجنبي بأيّ عاملة منخفضة الأجر تمكنه من منافسة منتجين يعملون في بيئة اجتماعية أكثر تقدماً.

أشكال الإغراق وفقاً ل مدته:

الإغراق الطارئ: وهو ظاهرة طارئة تفسرها الظروف الاستثنائية الخاصة، مثل الرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة في آخر الموسم. والإغراق الطارئ هو في أصله ذو طبيعة مؤقتة وينتج غالباً عن تراكم المخزون السلعي من منتج ما، وللتخلص منه وحفاظاً على السوق المحلية الرئيسية لإعادة تعادل السعر بعد التخلص من المخزون. ونسبة طبيعته فإنه ينتهي قبل أن يجذب الانتباه إليه، كما أن أثره غالباً يكون محدوداً.

الإغراق المؤقت: يعتبر الإغراق المؤقت نوعاً من أنواع الإغراق الدولي، وهو ظاهرة ذات غرض معين ومحدد، أو معنى يهدف الإغراق قصير الأجل إلى غرض معين وينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله، مثل خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية وذلك لتشييد المغرق فيها، أو بأنه يقصد منه القضاء على منافس وخروجه من السوق أو تهديده حتى يضطر إلى الإنفاق ويتميز الإغراق أنه قصير الأجل قد يكون على نطاق يحمل المغرق خسائر كبيرة ولكنه يقبل تحملها حتى يتحقق غرضه ثم يعود محاولاً تعويض ما أصابه من

والاستهلاك. ومن جانب تعتمد الدول عليه في عملية التكامل مع الاستثمار الوطني (الإنتاج المحلي Local production) لتحقيق عملية التنمية.

لذلك فإنها تعمل بحرص على توفير الظروف المناسبة لكسب ثقة المستثمرين، ذلك أن النشاط الاقتصادي يقوم في أساسه على الثقة والأمانة والالتزام الدقيق بقواعد القانون، وعلى العكس فإن الإغراق له نتائج مؤثرة على استقرار السوق النظام القانوني وتقلل من قدرته على الحفاظ بحقوق المتعاملين فيه، لذلك لم يكن السوق قادر على جذب الاستثمار الأجنبي، ومانعاً المستثمرين من دخول السوق.

أثر الإغراق على الاستهلاك:

إن انخفاض الأسعار يؤثر على عائدات المنتج ويحقق من جانب آخر مصلحة المستهلك، لذلك هنالك تعارض بين مصلحة المنتجين والمستهلكين في إطار العلاقة بين المنافسة والإغراق، ويمكن توضيح التعارض في الآتي:

إن الإغراق في حقيقته يتكون بأشكال مختلفة حسب مدةه، فقد يكون الإغراق طويلاً المدة أو دائم، وهو إغراق من شأنه تحقيق مصالح المستهلكين وحمل المنتجين على أسلوب تعامل معين في هذا المجال. وقد يكون الإغراق عارضاً أو قصيراً المدة وهو ما يترك أثراً سلبياً على كل من المنتجين والمستهلكين على السواء، لكونه يؤثر على الإنتاج المحلي أو الجزء الأكبر منه يظهر في الالتزام بتغطية احتياجات السوق المحلي (المستهلكين)، وهو الشكل المقصود بإجراءات مكافحة الإغراق بناءً على ما يرتبه من آثار سلبية على كل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

إن التشريعات المختلفة وفي تنظيمها لمكافحة الإغراق اشترطت تقديم الشكوى من قبل مجموعة من منتجي البضائع بنسبة مؤثرة لا تقل في أغلب الأحيان عن 25% من مجموع المنتجين على المستوى المحلي، وهو شرط يدل على حجم الأضرار المحيطة بالاقتصاد الوطني جراء تهديد نسبة كبيرة من حجم الناتج المحلي، مما يؤثر على مصالح المستهلكين على المدى البعيد وبصورة غير مباشرة. الأمر الذي يقتضي فرض إجراءات

يمكن تطور السوق العمل إلا من خلال وضع قواعد وقوانين تتماشى مع طبيعة اقتصاد الدولة، يمكن تناول اختلاف الآثار السلبية للإغراق من خلال تناول فرعين رئيسيين من الناتج المحلي الإجمالي هما:

1/ أثره على المنتج المحلي:

حسب اتفاقية الجات تعتبر السلع مغرة إذا دخلت إلى سوق دولة أخرى بقيمة تقل عن قيمتها العادلة، بحيث يكون خفض أسعار تلك السلع بصورة معتمدة من قبل المصدر المغرق، بهدف الحصول على ميزة تنافسية في قيام الصناعة المحلية المماثلة لها والمنافسة معها، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرة المنتجين المحليين على المنافسة نسباً لقلة أسعار المنتجات المستوردة، وهو مما ينتج عنه ضرر بالمنتج المحلي نتيجة لاتجاه الطلب الاستهلاكي نحو المنتجات المغرة منخفضة.

لذلك يتراجع الإنتاج المحلي أمام المنتجات المغرة ولعدم قدرة المنتجات المحلية على الاستمرار بالمنافسة بعد أن أصبحت أسعار بيع المنتج أقل من نفقات إنتاجه، مما ينجم عنه تقليل مستوى الإنتاج المحلي بتوقيف بعض مشروعاته الإنتاجية أو تحديد حجم المنتج فيها، وهنا تظهر الأضرار واضحة في الحالتين مما ينتج عنه أضرار بعملية التنمية.

وبذلك يبدو واضحاً عمق الأثر السلبي الذي يتركه الإغراق على الناتج المحلي عموماً والمنتجين (المستثمرين) المحليين على وجه الخصوص، مما ينعكس سلباً على عملية التنمية في الدولة المترضة للإغراق، وقد حمل هذا الأثر الخطير دول العالم المختلفة والمنظمات الدولية لا سيما منظمة التجارة العالمية، على رصد حالات الإغراق في مختلف أشكالها ومحاولة معالجتها لأنها تتنافى مع المبادئ التي يقوم عليها تحرير التجارة واقتصاد السوق.

2/ أثر الإغراق على الاستثمار الأجنبي:

يحظى النظام القانوني في الدول بأهمية كبرى حيث ينتج عنه فرصة القبول أو الرفض للدخول مباشرة في النشاطات الاقتصادية لدولة ما، مما ينجم عنه استثمار الأجنبي Foreign investment له تأثير مباشر على التنافسية وحماية الانتاج

كافحة أو صافه وأنواعه، ورد فعله المباشر والطبيعي أن يطالب السلطات العامة بحمايته من مثل هذا الخطر الأجنبي لمصلحة المستهلك الوطني بدلًا من التحول إلى صناعة أخرى تاركًا السوق للمغرق.

الدول المصدرة: إن ظاهرة الإغراق في الدول المصدرة (المغرقة) يختلف تماماً عن أثرها في الدول المستوردة (المغرق فيها) وذلك أن الإغراق هنا يزيد من حجم الصادرات، وبالتالي يعمل بلا شك على زيادة مستوى الدخل الموزع ومن حيث مستوى الأسعار. بمعنى أن أثر الإغراق في الدولة المصدرة لا يضر المستهلكون طالما أن السعر لم يرتفع وكل ما يحدث هو أن جمهور المستهلكين يحرم من مزايا التوسيع في الإنتاج، إلا أنضرر يلحق بمنافسة الحرة بين المنتجين الأجانب والمصريين للسلع المشابهة للسلعة المغرقة في أسواق الدولة أو الدول المستوردة، بمعنى أن الإغراق يسمح للدولة المصدرة بأن تبيع صادراتها بسعر أقل من السعر العادي أو السعر الذي تبيع به منتجاتها في أسواقها الداخلية، مهددة بذلك منافسيها ومسيطرة على السوق في الدولة المستوردة، الأمر الذي يقضى على القواعد الأساسية للمنافسة الشريفة.

آثار الإغراق على الدول النامية وفقاً لاتفاقية الجات (GATT):

إن لبناء صناعات محلية قادرة على المنافسة في الدول النامية دوراً هاماً في رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة كل من الأدخار والاستثمار مما يساهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى التشغيل. إلى جانب خفض العجز في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وكل ذلك يؤدي إلى حدوث تحسن في مستوى المعيشة ورفع مستوى التنمية الاقتصادية. وفي إطار تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات ومنظمة التجارة العالمية 1994، تستطيع الدول النامية الأعضاء فرض رسوم مكافحة الإغراق عندما يثبت لديها وجود حالة إغراق ما، وذلك عندما يهدد الإغراق صناعتها المحلية، مما هو تأثير ذلك على اقتصاديات تلك الدول سواء كانت مصدرة للإغراق أي تعرضت صادراتها لرسوم الإغراق،

زيادة الأسعار وتدعيم مصالح المنتجين في مقابل المستهلكين، لأن الإنتاج في مثل هذه الأحوال يجمع في ذاته صفاتي الاستثمار والتنمية وتفق فيه مصلحتين هما مصلحة المنتج والمصلحة العامة للاقتصاد الوطني على حد سواء.

الحالة الثالثة: هناك بعض الاستثناءات التي يمكن أن تسجلها السلطة المختصة، لمصلحة المستهلكين، بإصدار قرار مكافحة الإغراق على الرغم من توفر كل الشروط القانونية الالزمه، ويكون ذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة للمستهلكين وتحصص جوانب مهمة من احتياجاتهم الصحية أو الاقتصادية أو الأمنية أو غيرها.

أثر الإغراق على اقتصادات الدول النامية:

تختلف الدول النامية عن الدول المتقدمة في ظروفها الاقتصادية، خاصة وأن الدول النامية بدأت تتجه إلى اقتصاد السوق واتباع سياسات التحرر الاقتصادي، لذلك تختلف آثار الإغراق من دولة إلى أخرى حسب ظروف كل دولة، وإذا كان الإغراق يؤثر على كل من الدولة المصدرة له، وكذلك على الدولة المستوردة له، وذلك حسب إطار تطبيق المادة السادسة من اتفاقية الجات (GATT) لعام 1994، وتكون الآثار وفقاً لما يلي:

الدول المستوردة: الإغراق المؤقت هو تدهور الصناعة المحلية فسرعان ما يسعى المنتجون الأجانب إلى السيطرة على السوق المحلية ويفرضون أسعاراً مرتفعة، في هذه الحالة تصبح الحماية ضد الإغراق ضرورية لحماية الاقتصاد القومي. أما إذا كان الإغراق دائمًا في مفهوم أنصار مذهب الحماية فلا ضرر منه إذا كانت تحصل الدولة على المنتجات بأسعار منخفضة تفييد المستهلك الوطني، بل وقد تفييد المنتجين الوطنيين أيضاً إذ ما شجعت الواردات الرخيصة على قيام صناعات تحتاج إلى مثل هذه الواردات. بمعنى أن أثر الإغراق الدائم في الدولة المغرق فيها يؤدي إلى تصدير سلعة رخيصة باستمرار، لذا فإن الحماية تحرم المستهلكين من الحصول على سلعة رخيصة أي أنه لا يعود أن يكون بيع السلعة باستمرار بشمن منخفض. والجدير بالذكر أن المنتج الوطني يخشى الإغراق في

منافسة المنتوج المستورد، وانخفاض الإنتاج المحلي من دجاج اللحم السعودي من 505 ألف طن عام 2001م إلى 290 ألف طن في السنة التالية.

ومن ذلك أيضاً ما تضمنه تقرير قدم في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في أيلول 2003م لحل مشكلة إغراق السوق المكسيكية بالحبوب الأمريكية، حيث لحق بقطاع الحبوب في المكسيك أزمة حادة بسبب تدفق صادرات الحبوب الأمريكية بانخفاض يترواح مستوىه بين 48% - 10%، فلا يستطيع المزارعون في المكسيك منافسة المنتجين الأمريكيين في السوق المكسيكية مما أدى لهبوط حاد في الأسعار المحلية بنسبة 70% منذ عام 1994، فتحول انخفاض الأسعار هذا إلى انخفاض في الدخل القومي وزيادة في صعوبة العيش بالنسبة لخمسة عشرة مليون مكسيكي يعتمدون في معيشتهم على هذا المحصول.

من أبرز الأمثلة على ذلك قرار وزير التجارة المصري رقم (19) لعام 2009 المتضمن فرض تدابير وقائية مؤقتة على الواردات من صنف الغزول القطنية والمخلوطة (عدا خيوط الحياكة)، وقراره المرقم (21) لعام 2009 بفرض تدابير مكافحة الإغراق على الواردات من السكر الأبيض أو المكرر عدا ما يرد كمستلزمات للصناعات الدوائية وموافقة الجهة المختصة في وزارة الصحة.

العقوبات وإجراءات مكافحة الإغراق:

إن الهدف من مكافحة الإغراق هو مساعدة الدول على اتخاذ موقف ضد الواردات المغرقة التي تسبب ضرر مادي للصناعة المحلية، وفي إطار ذلك تم توقيع اتفاق حول تفسير وتطبيق المادة السادسة حيث حدّدت نوعين من الإجراءات أولاهما إجراءات إثبات وجود الإغراق وثانيهما تدابير مكافحة الإغراق، ووفقاً لوجود القواعد الدولية أن عملية إثبات حالات الإغراق تمر عبر مراحل هي:

- تقديم شكوى إلى الجهاز المختص بمكافحة الإغراق في الدولة المتضررة من الإغراق.
- استيفاء الشكوى حيث لا بد أن يتوفّر في الشكوى عدد من

أو كانت تلك الدول مستوردة للإغراق أي أنها تفرض رسوم مضادة للإغراق ضد السلع المستوردة وفي كلتا الحالتين تتأثر التنمية الاقتصادية في هذه الدول تأثيراً سلبياً يحد من تقدمها الاقتصادي، لذلك سوف نتناول تلك الآثار وفقاً لما يلي:

الحالة الأولى:

الصادرات الدول النامية تخضع لرسوم أو ضرائب مضادة للإغراق

عندما تتعرض صادرات الدول النامية للإغراق هنالك آثار سالبة تتمثل في الانكماش الاقتصادي الكبير الواضح الذي يظهر في عدم اليقين وانخفاض الاستثمار، بالإضافة للحد من نصيب الدول النامية من حجم التجارة العالمية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما تضمنه قرار وزارة التجارة الهندية في عام 2011 حول فرض رسوم مكافحة الإغراق على صادرات البتروكيماويات من كل من العربية السعودية وكوريا والولايات المتحدة، ويلاحظ أن الغرض منه فرض الرسوم لتقليل الضرر الذي سببته تلك الصادرات للصناعة الوطنية الهندية متمثلة في تخفيض سعرها إلى أقل من الحد المسموح به، والإقبال على المنتجات مما جعلها تسلك اتجاهها إيجابياً، في حين أن مبيعات المنتجات المحلية تظهر اتجاهها سلبياً وهو ما قلل حجم الطلب على الصناعة المحلية.

الحالة الثانية:

الدول النامية تفرض رسوم مضادة للإغراق ضد السلع المستوردة

نجد من أبرز الآثار السالبة للسلع المستوردة في الدول النامية والتاجمة من تعرّض الإغراق السلعي متمثلاً في: ارتفاع أسعار المنتجات على المستهلكين والارتفاع في أسعار المنتجات المحلية وارتفاع التكلفة للمنتجين الآخرين بالإضافة لأنها تحد من الواردات، ومن ثم تعمّل على زيادة تكلفة الإنتاج مما يؤثّر على الناتج القومي. ومن أبرز الأمثلة على الإضرار بالإنتاج الوطني حادثة إغراق السوق السعودية بالدواجن المستوردة من البرازيل وفرنسا والذي وصل سعر بيعها إلى أقل من نصف السعر الذي تباع به الدواجن المنتجة محلياً، مما أدى إلى إغلاق 162 مزرعة صغيرة ومتوسطة نتيجة عجزها عن



الإغراق في العالم: بعض الدول التي تمارس سياسة الإغراق الصين:

تعتبر الصين من أكثر دول العالم التي لديها قضايا إغراق كمتضرر أو كممارس له، فهي الدولة الأولى في العالم المறوع ضدها قضايا للإغراق، وكذلك الدولة المفروض على صادراتها أكبر رسوم لمكافحة هذا الإغراق، وتتركز السلع الصينية المشكو في حقها في: المنتجات الكيماوية، والدراجات، والمنسوجات القطنية، وألواح الزجاج، وأواني الألومنيوم، وإطارات السيارات، والاسمنت الأبيض، والأحذية غيرها من السلع البسيطة، وكانت آخر قضايا الإغراق ضد الصين هي إغراق الأسواق الأمريكية بعصير التفاح المركّز، والذي يقل سعره عن تكاليف إنتاجه بنسبة 91% عن انتاجه في الولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى إغلاق عدد من المصانع الأمريكية المنتجة لعصير التفاح.

الشروط، أهمها أن يكون مقدم الشكوى إحدى الشركات العاملة في الصناعة المتضررة من الإغراق، وأن يؤيّده فيها ما لا يقل عن نصف عدد المنتجين العاملين في نفس الصناعة بدولته.

- التأكّد من أنّ الضرر الواقع على هذه الصناعة سببه الإغراق وليس عوامل أخرى.
- إخطار حكومة الدولة القائمة بالإغراق للدفاع عن نفسها.
- اتخاذ قرار بفرض رسوم جمركية إضافية على السلعة المستوردة المغفرة للسوق.

إن قرار مكافحة الإغراق يخدم الجانبين جانب المنتجين وجانب المستهلكين مع اختلاف رعاية المصلحتين، بحيث يهدف أحياناً لحماية المنتجين مباشرة والمستهلكين بصورة غير مباشرة، وأحياناً تكون رعاية مباشرة لكتلهم.

تدعي أنها تغرق الأسواق الأمريكية، وكذلك تهدیدها بفرض عقوبات على الاتحاد الأوروبي إذا لم يتراجع عن قراره بفرض رسوم إضافية على وارداته من الموز فيما أطلق عليه "حرب الموز"، وذلك ليس لأن الولايات المتحدة الأمريكية مصدرة للموز إلى الاتحاد الأوروبي؛ ولكن لأنها تدافع عن مصالح جيرانها في أمريكا اللاتينية المصدرين للموز إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك على حساب صادرات الموز من إفريقيا ومنطقة الكاريبي.

موقف الإسلام من ظاهرة الإغراق:

جاء الإسلام لتنظيم أمور الحياة وتوضيح التشريعات في المعاملات السوقية وذلك بمنع الضرر عن طرف المعاملة أو أحدهما أو على نظام السوق أو على المجتمع ككل، وذلك لقوله تعالى: {وأحل الله البيع} وقوله سبحانه: {يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم} وقول الرسول صلى الله عليه وسلم «إِنَّمَا الْبَيْعَ عَنْ تَرَاضٍ».

ولعل من أوفق الأمثلة التي يمكن الوقوف عليها الأثر المروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيباً له بالسوق فأمره - رضي الله عنه - أن يرفع سعره أو يترك السوق فأمره عمر رضي الله عنه بترك السوق دفعاً لما سيؤديه فعله رضي الله عنه من إضرار لجمهور البائعين خاصة وبالناس عامة، ذلك لأن الحط من السعر يؤدي إلى كساد البضاعة عند جمهور البائعين، الأمر الذي يضر بهم ويجبرهم على بيع السلعة دون الثمن المعتاد وهو من وجهة أخرى يؤدي إلى ترك بعض البائعين للسوق، الأمر الذي يقلل البضاعة فيه وهو إضرار واضح بسائر الناس.

ومما يلاحظ أن عملية البيع بأقل من سعر السوق وعملية الإفراط يتفقان في أنهما نتيجة للاحتكار الذي جاءت النصوص الشرعية بتحريمه، ويُقر الإسلام المنافسة القائمة على جودة المنتج وتخفيض السعر وحسن المعاملة، فحرم الغش في الموصفات أو الكميات أو التدليس في السعر أو الكذب بتقديم معلومات مضللة، أو البيع على بيع أخيه إلى غير ذلك من ظواهر الإغراق وأشباهها مما تتعلق بالأسعار، وموقف الإسلام من تحديد الأسعار واضح، فالاصل أن يحدد السعر

الولايات المتحدة والإغراق المتبادل:

وقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية سياسات الإغراق بالمنتجات الزراعية على نطاق واسع. ففي الفترة 1961 - 1965 بلغت إعانت تصدر القمح 23% والقطن 36% من قيمة الصادرات الزراعية الأمريكية، كما جرى في الفترة 1954 - 1964 تمويل نحو 54% من تلك الصادرات الزراعية.

أغرقت الواردات الأمريكية الأسواق الأوروبية من منتج الصلب غير المؤكسد والمدرفل على البارد، لذلك فرض الاتحاد الأوروبي بعد التحقيقات التي بدأت في ديسمبر 2002 رسوماً جمركية على هذه الواردات الأمريكية تصل إلى 25%.

من تلك الأمثلة أيضاً ما تضمنه تقرير صدر حديثاً من المعهد الدولي للسياسات الزراعية والتجارية، من أن مستوى الإغراق في أربع سلع كبرى للولايات المتحدة قد ازداد منذ عام 1995 عندما بدأت منظمة التجارة العالمية تنفيذ سلطتها، بينما كانت التكلفة الكاملة للقمح في الولايات المتحدة عام 2001 هي 6.24 دولار للطن بينما أسعار التصدير هي 3.5 دولار للطن وبالنسبة لفول الصويا التكلفة الكاملة كانت 6.98 دولار للطن، بينما أسعار التصدير هي 4.93 دولار للطن، وبالنسبة للذرة التكلفة الكاملة كانت 3.47 دولار بينما أسعار التصدير هي 2.28 دولار للطن، بإغراق قدره 7%. ومنذ عام 1995 حتى عام 2001 قفز الإغراق من 23% إلى 44% في حالة القمح ومن 9% إلى 29% لفول الصويا ومن 11% إلى 33% للذرة.

هذا وقد رفعت ضد الولايات المتحدة الأمريكية قضايا إغراق من بعض الدول النامية خاصة بالنسبة لصادراتها من المنتجات الكيماوية، وألياف الإكريليك، وفلاتر الزيت، وألواح الحديد، وورق التصوير، وأواني الألومونيوم، والدقيق، والمطاط، والكابلات وغيرها، ويمكن إرجاع هذه القضايا إلى طبيعة عمل الشركات الأمريكية دولية النشاط والتي تسعى إلى تصريف منتجاتها بشتى الوسائل، والسيطرة على الأسواق العالمية، وفي هذا المجال أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مهمة تحطيم الأسواق والحدود أمام التجارة الدولية، وهناك تهديدات من قبل واشنطن ضد صادرات الصلب من اليابان وتايلاند والأرجنتين وإندونيسيا وتركيا وفنزويلا وروسيا التي

تشجيع الدول على التوسيع في النشاطات الاقتصادية الإنتاجية الداخلية وتحسين الجودة للتقليل من مشاكل الإغراق. العمل على تحفيز القطاعات الإنتاجية للقدرة على المنافسة العالمية إضافة للاكتفاء الذاتي بالنسبة للأسواق المحلية. على الدول المستوردة وضع سياسات مالية منه تعمل على مواجهة سياسة الإغراق.

إن سياسات الإغراق لها آثار سلبية على اقتصاديات الدول وعلى المستوى المعيشي في التقليل من المنافسة السلعية مما يلحق الضرر بالمنتجين المحليين. التكيف مع قوانين مكافحة الإغراق وذلك حسب طبيعة الدول. هنالك تضارب بين مصلحة المنتجين ومصلحة المستهلكين. الإغراق يمنع الاستثمار الأجنبي الكفؤ عن الدخول لاقتصاديات الدول المغرقة.

المراجع:

- د. محمد عبد الحليم عمر، (مشكلة الإغراق وحرق الأسعار) ورقة عمل، أستاذ المحاسبة بكلية التجارة، مدير المركز، جامعة الأزهر.
- محمد عبد الكرييم منهل العقidi، المفهوم الاقتصادي لظاهرة الإغراق السلعي، منشور في جريدة الصباح العدد 2042 في 2010/8/23.
- د. سلمان عثمان، مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، (تاريخ التقديم 2005/8/30). قبل للنشر في 2006/9/25.
- الإغراق التجاري، عمار حبيب، جهلو، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثاني - المجلد الرابع - كانون الأول 2011.
- حسن عباس علوان، سياسة الإغراق بين التعرفة الجمركية وطموح الإيرادات إلى أين! 2003-2010، ماجستير اقتصاد، 2011.
- أ. م. د. حسين جواد كاظم، تحليل ظاهرة الإغراق السلعي وأثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية العدد (٢٧)، المجلد السابع كانون الأول 2011.
- الإنترنت موقع منظمة التجارة الدولية (WOT).

في ضوء ظروف العرض والطلب، وهو ما يطلق عليه السعر الأمثل أو التوازن الذي يعرفه بعض الفقهاء بأنه "نهاية رغبات المشترين" حيث أن جانب العرض هو الذي يحدد السعر بداية، وقبوله أو عدم قبوله متوقف على رغبات المشترين.

موقف الإغراق في السودان:

الناظر للسوق المحلي يتبدّل لذهنه أن السوق السودانية مغرقة نتيجة لتغطية السوق المحلي بالسلع المستوردة كل ذلك نتج من عدم تنافسية السلعة السودانية، بالإضافة إلى أن السلعة المحلية قليلة القبول من المستهلك المحلي أو لعدم جودتها بالإضافة لعدم توفر بعض السلع من الإنتاج المحلي، كل هذه العوامل أدت إلى تكوين هيكلة السوق المحلي، وبالرغم من ذلك لم يكن للسلطات المختصة دور في مكافحة الإغراق أو الاحتياط، بإصدار قانون الإغراق لسنة 2009 الذي جاء بهدف سد نقص لتغطية سلسلة من القوانين المصاحبة لسياسة التحرير الاقتصادي، إلا أن القانون جاء متأخراً من حيث الإجراءات التشريعية، فكان لا بد من إدراجه ضمن المعالجات لسياسة التحرير لسنة 1992، فتأخره تسبّب في كثير من المشاكل في هيكلة السوق المحلي، بالإضافة إلى تعطيل أحكامه التي تمت إجازتها تعد مشكلة أخرى. ما يحدث في السوق المحلي وظهور سلع ذات جودة عالية بأسعار منخفضة وإخراج السلعة المحلية خاصة الصناعية من دائرة المنافسة تمهد لاقصائها وتحطيمها لتبأ مرحله جديدة من فرق الأسعار التي يديرها الموردون لتعويض الفاقد.

النتائج والتوصيات:

في ظل انتشار الإغراق وانفتاح الدول بوجود تقنيات حديثة وسريعة، لا بد للدول النامية من وضع استراتيجية واضحة لمواجهة هذه السياسات غير المشروعة والتي تضر بالاقتصاد القومي، بالإضافة لتوعية المستهلك بآثار الإغراق القريبة والبعيدة المدى على الدول النامية.

إن سياسة الإغراق وفقاً لтивعياتها تمثل في حد ذاتها سياسات خارجية أكثر من السياسات الداخلية.

أضواء على.. سياسات بنك السودان المركزي السارية



سياسات



إعداد

حسن محبوب الزبير علي

إدارة البحث والتنمية

في إطار سعيه المتواصل لتنظيم العمل المصرفي بالبلاد بصورة أكثر كفاءة وفعالية، يصدر بنك السودان المركزي منشوراته الدورية المنتظمة وذلك في إطار جهوده لتطوير الضوابط التنظيمية والرقابية التي تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي، وخلال الربع الرابع من العام 2015 تم إصدار عدد من المنشورات تشمل الآتي:

منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

1. المنشور الخاص بتعديلات في إجراءات الصادر رقم (2015/8) بتاريخ 20 سبتمبر 2015، وذلك وعملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م، وإلهاقاً ملنيشور إدارة السياسات رقم 6/2015 الصادر بتاريخ 29/7/2015م وبعرض تكميلة تنظيم إجراءات الصادر فقد تقرر: أولاً: إلغاء البند (3) الوارد بالفصل الثاني من كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام 2014 والذي يتناول الإجراءات الخاصة بتصدير بعض السلع. ثانياً: ويستعاض عنه بالبند (3) الذي يتناول إجراءات تصدير خاصة ببعض السلع مثل الأجهزة الشخصية والمعدات والآلات التي يتم تصديرها بغرض الاصلاح أو الاستبدال والإعادة والاستخدام بالخارج والعودة النهائية، يتم ذلك وفقاً للآتي: المعدات والآلات الخاصة بشركات القطاع العام والوحدات الحكومية يتم إصدار استماراة الصادر الخاصة بها بواسطة المصارف بعد تقديم خطاب من الوزارة أو الوحدة الحكومية المعنية مشفوعاً بتعهد منها باسترجاع المعدات والآلات المصدرة خلال فترة زمنية محددة قابلة للتجديد، المعدات والآلات الخاصة بشركات القطاع الخاص يتم إصدار استماراة الصادر الخاصة بها بواسطة المصارف بعد استيفاء الشروط بها، المعدات والآلات الخاصة بالشركات والجهات الأجنبية المستثمرة بالسودان يتم إصدار استماراة الصادر الخاصة بها بواسطة بنك السودان المركزي

الاتفاقيات، حيث تم توجيه المصارف على الالتزام بعدم تكملة الإجراءات المصرفية لتصدير الذهب لكل الشركات العاملة في مجال تصدير الذهب، بما في ذلك الشركات العاملة في مجال التعدين ومخلفات التعدين وأي شركات أخرى تعمل في تصدير الذهب إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك السودان المركزي للسماح للشركة بالتصدير، واعتماد عقد الصادر بواسطة المصرف المعني.

كما تم حظر تصدير الذهب الخام وأن تقتصر طريقة الدفع المستخدمة في صادر الذهب على طريقة الدفع المقدم بتحويل القيمة من الخارج فقط.

وبالنسبة للشركات العاملة في مجال إنتاج وتصدير الذهب سمح لها بفتح حسابات بالنقد الأجنبي لدى المصارف العاملة بالسودان يتم تغذيتها بحصيلة صادرات الذهب. بحيث يتم استخدام حصيلة صادرات الذهب في استيراد احتياجات التشغيل من قطع غيار ومواد وسلح وخدمات، سداد مرتبات الخبراء الأجانب بالنقد الأجنبي، تحويل أرباح المساهمين الأجانب بالنقد الأجنبي، تمويل مشاريع التوسيع الخاصة بالشركات في مجال التعدين، أي تحويلات أخرى بالنقد الأجنبي للخارج تتعلق بتحقيق أغراض الشركات، وأن يتم شراء الرصيد المتبقى لصالح بنك السودان المركزي أو المصرف المعني وبسعر الصرف الساري في تاريخ عملية الشراء. وعلى المصارف مد بنك السودان المركزي - إدارة الذهب بالإدارة العامة للأسواق المالية براجعة شهرية ل الصادر الذهب تشتمل على: الكمية المصدرة، القيمة، ...الخ، وكشف شهري بحساب حصيلة صادر الذهب.

ويتم تصدير الذهب بعرض الإصلاح والإعادة بعد استيفاء بعض الشروط تمثل في تقديم شيك ضمان (بأجل شهر واحد) بقيمة الذهب المراد تصديره حسب شهادة الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس، على أن يتم التقييم بسعر جرام الذهب الصافي عيار 24 (999.9) الذي يتم إعلانه يومياً بنشرة أسعار بنك السودان المركزي تحت الرمز (XAR). وفي حالة فشل العميل في إرجاع الذهب المصدر بعرض الإصلاح والإعادة خلال فترة شهر على المصارف المعنية إخطار بنك السودان المركزي لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

- إدارة النقد الأجنبي، في حالة الصادر النهائي لسيارات أو أجهزة أو معدات أو عربات صغيرة أو شاحنات مستعملة أو لم تستعمل وتم اكتشاف تلف بها يتم إصدار استماراة الصادر الخاصة بها بواسطة المصارف، أما في حالة إعادة الصادر لسلعة أو أجهزة مستعملة أو جديدة يريد المصدر إعادة تصديرها بغرض التسويق في بلد آخر، يطلب من المصدر إرفاق تكملة تصدير تشتمل على جميع عناصر التكملة المحلية حتى ميناء التصدير مضافاً إليها هامش الربح ليتم تحويلها إلى عملة حرة وإضافتها إلى قيمة الفاتورة للوصول إلى قيمة الحصيلة التي يجب توريدها، الأجهزة الشخصية مثل أجهزة الفيديو وألات التصوير وأجهزة الحاسوب... الخ يتم إصدار استماراة الصادر الخاصة بها بواسطة المصارف مقابل تعهد من العميل بإرجاع الجهاز المعني.

بالنسبة للهدايا والعينات بقيمة وبدون قيمة يجوز للمصارف استخراج استماراة الصادر لها، على أن تتم معالجتها بقيمة كالتالي: الهدايا والعينات بقيمة خمسة ألف دولار فيما دون يجوز استلام قيمتها نقداً، الهدايا والعينات بقيمة أكثر من خمسة ألف دولار يتم استلام قيمتها بتحويل من الخارج فقط، العينات بدون قيمة يتم إصدار استمارات صادر لها بواسطة المصارف بعد تقديم شهادة معتمدة من الجهة المختصة توضح تفاصيل العينة (نوع العينة، الوزن أو الكمية، الجهة المصدر إليها، الغرض من التصدير، ...الخ).

كما تم السماح للمصارف باستخراج استمارات الصادر (EX) بدون قيمة لأغراض الأمتعة الشخصية للأجانب العاملين بالبلاد بعد تقديم خطاب من الجهة التي يعمل بها مقدم الطلب، السلع والأغراض للمشاركة في المعارض الخارجية بعد تقديم خطاب من وزارة التجارة - إدارة المعارض، الشاحنات والعربات والمعدات للجائز بعرض العودة الطوعية.

وبالنسبة ل الصادر الذهب لا يسمح لأي جهة - بخلاف بنك السودان المركزي - بتصدير الذهب المنتج بواسطة التعدين الأهلي، بينما يسمح للشركات المرخص لها بالعمل في مجال تنقيب الذهب ولها اتفاقيات مع حكومة السودان بتصدير إنتاجها من الذهب بعد تصفيفه وتنقيتها بمصفاة الخرطوم، على أن يتم ذلك بعد استلام نصيب الحكومة وفقاً لتلك

للقطاع الصناعي، ولاستيراد مدخلات الإنتاج للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ولاستيراد الأدوية والأجهزة والمعدات والمستهلكات الطبية والمواد الخام لصناعة الأدوية، ولاستيراد الآليات والمعدات وماكينات للحرفيين والصناعات الصغيرة. كما سمح للمصارف بإصدار استثمارات الاستيراد (IM) بدون تحويل قيمة وفقاً لسياسات وإجراءات وزارة الاستثمار أو مفوضيات أو إدارات الاستثمار بالولايات بموجب قانون تشجيع الاستثمار في منح التصديق النهائية وفقاً للضوابط المتمثلة في تقديم شهادة تسجيل سارية من المسجل التجاري العام، تقديم ترخيص الاستثمار النهائي الممنوح للمشروع من وزارة الاستثمار أو مفوضيات أو إدارات الاستثمار بالولايات، تقديم كشف بالمعدات والآليات والاحتياجات المراد استيرادها معتمدة من وزارة الاستثمار أو من مفوضيات أو إدارات الاستثمار بالولايات والإدارة العامة للجمارك، ويجب أن تكون مستندات الاستيراد (الفواتير ومستندات الشحن وغيرها من المستندات) باسم المشروع الاستثماري المعنى وأن يتم اعتمادها بواسطة وزارة الاستثمار أو مفوضيات أو إدارات الاستثمار بالولايات. كما سمح للمشاريع الاستثمارية باستيراد المواد الخام الواردة بكشف الاحتياجات والمعتمدة من وزارة الاستثمار أو مفوضيات أو إدارات الاستثمار بالولايات خلال السنة الأولى فقط من بداية إنتاج المشروع التي تحددها وزارة الاستثمار أو مفوضيات أو إدارات الاستثمار بالولايات.

وهنالك بعض الضوابط العامة تم بموجبها توجيه المصارف قبل تكملة الإجراءات المصرفية وإصدار استثماره الاستيراد (IM) بدون تحويل قيمة وفقاً لأحكام هذا المنشور الالتزام بتطبيق كافة ضوابط الاستيراد الأخرى، ولا يشترط تداول مستندات الاستيراد عبر المصارف لحالات الاستيراد بدون تحويل قيمة. كما تم توجيهها عند إصدار استثماره الاستيراد (IM) تحصيل عمولات بنكية لا تتجاوز 750 جنيهاً - فقط سبعمائة وخمسين جنيهًا لا غير) للاستثمار الواحدة. وينظر طباعة واستخدام النسخة الورقية من استثماره الاستيراد (IM) وحصر استخدامها في النسخة الإلكترونية داخل النظام وعلى سلطات الجمارك عدم التعامل مع أي استثماره استيراد (IM) خلاف النسخة الإلكترونية الواردة في النظام.

اما الأجهزة والآليات والمعدات الخاصة بالشركات العاملة في مجال البترول والمصدرة بغرض الإصلاح والإعادة، أو الإعادة النهائية سمح للمصارف باستخراج استثمارات الصادر (EX) بعد تقديم خطاب من وزارة النفط بموافقة على التصدير. كما سمح للمصارف بتكميله الإجراءات المصرفية واصدار استثماره الصادر (EX) لصدر الصمع العربي بكل انواعه ولكلة الجهات المصدرة طبقاً لمواصفات الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، مع مراعاة الالتزام بكافة ضوابط الصادر الأخرى. كما سمح بتصدير الإيل عن طريقتي الدفع المقدم أو الاعتمادات المستندية إطلاع فقط بعد تقديم عقد صادر. أما الصادرات التي تصدق بها إدارة الحياة البرية يتم تصديرها بعد تقديم خطاب من إدارة الحياة البرية بوزارة الداخلية يوضح نوع الحيوانات وعدها وقيمتها، مع مراعاة الالتزام بكافة ضوابط الصادر الأخرى. وبالنسبة ل الصادرات المنتجات الغابية يشترط إرفاق موافقة من الهيئة القومية للغابات، مع مراعاة الالتزام بكافة ضوابط الصادر الأخرى، حيث يحظر تصدير الفحم النباتي بجميع أنواعه، وحظر تصدير خردة البطاريات.

2. المنشور المتعلق بضوابط الاستيراد بدون تحويل قيمة (Nil Value) رقم (7) بتاريخ 3-نوفمبر 2015 ، وذلك عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م وإلحاقةً لمنشور إدارة السياسات رقم 20/2012 الصادر بتاريخ 23/أكتوبر/2012 مونسبة لتنوع مصادر استيراد احتياجات القطاعات الحيوية من المواد الخام والسلع والخدمات ولتسهيل عمليات استيراد تلك الاحتياجات من أسواق مختلفة بغرض تنشيط حركة الاقتصاد فقد تقرر أولاً: الاستمرار في حظر استيراد العربات بدون تحويل قيمة وفقاً لمنشور رقم 9/2014، إلغاء الفقرة أولاً (ج) من منشور إدارة السياسات رقم 20/2012 الصادر والاستعاضة عنها بأن يسمح للمصارف باستخراج استثمارات الاستيراد (IM) بدون تحويل قيمة لكافة المستوردين لاستيراد الآليات والمعدات وماكينات للقطاع الصناعي، ولاستيراد الآليات والمعدات وماكينات للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ولاستيراد مدخلات الإنتاج

السياسة الوطنية للتشغيل في السودان



نحوات
ومؤتمرات

عقدت الندوة يوم الأحد الموافق 17/1/2016 بمبني المركز السوداني للخدمات الصحفية ندوة بعنوان السياسة الوطنية للتشغيل في السودان وذلك ببرعاية وزارة العمل والإصلاح الإداري بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والتي ناقشت وضع السياسة الوطنية للتشغيل في السودان.

افتتح الندوة السيد/ وزير الدولة بوزارة العمل والإصلاح الإداري مرحباً بالحضور والأجهزة الإعلامية المختلفة، وابتدر حديثه بالمشاكل التي تواجه الشباب والداخلين الجدد لسوق العمل في السودان من حيث نقص فرص التشغيل متزامنة مع الأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا التي نتجت عن ثورة التعليم العالي، بالإضافة للثانويين والفتات الأخرى، هذا مع تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل الأيدي العاملة مع الارتفاع المستمر في عدد الخريجين والداخلين الجدد لسوق العمل، ومحدودية حجم ومساهمة القطاع الخاص وعدم قدرته على توفير فرص عمل كافية للباحثين عن العمل، كل هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة في السودان.

وأيضاً تحدث في الندوة الأستاذة/ نجوى إبراهيم مديرية عام الادارة العامة لسياسات التخطيط والبحوث بوزارة العمل والإصلاح الإداري عن وضع البطالة في السودان مستندةً على المسح الإحصائي الخاص بقوة العمل في السودان، والذي تم تنفيذه بواسطة وزارة العمل والإصلاح الإداري في العام 2011، حيث أشارت إلى أن معدل البطالة وسط الشباب بلغ 33.8% بينما وسط النساء الشابات فقد بلغ 44.8%. أما معدل البطالة وسط الخريجين فقد بلغ 48% أي أكثر من ثلاثة أضعاف المعدل العام، حيث تشير كل المصادر إلى أن معدل نمو قوة العمل أكبر من معدل نمو السكان 4% و 2.6% على التوالي. وأضافت الأستاذة/ نجوى أنه حسب الإسقاطات الإحصائية



رصد ومتابعة
د. الوليد أحمد طلاحة

الإدارة العامة للسياسات والبحوث

عدد من ورش العمل ومؤتمر المائدة المستديرة رفيع المستوى، وخرجت من هذه الفعاليات حزمة من التوصيات الهامة يمكن استصحابها خلال وضع السياسة الوطنية للتشغيل. في العام 2014 تم تشكيل اللجنة الاستشارية العليا لإعداد السياسة الوطنية للتشغيل بالسودان بقرار وزيري رقم (33) لسنة 2014 بتاريخ 28 أغسطس 2014 وعدد عضويتها (35 عضواً) من جميع الجهات ذات الصلة. (القطاعات الحكومية + اتحاد عام عمال نقابات السودان + اتحاد أصحاب العمل السوداني) ومهمة هذه اللجنة الإعداد لوضع مسودة الوثيقة مسترشدةً بما تم تقديمها من الأوراق التي أعدت بواسطة الخبراء والتي تم تجميعها وصياغتها في تقرير موحد سُمي خارطة الطريق نحو سياسة وطنية للتشغيل في السودان.

كما تحدث أيضاً في الندوة المستشار الاقتصادي بمنظمة العمل الدولية والمسئول عن إعداد ورقة الموجهات الأساسية لإعداد السياسة الوطنية للتشغيل. حيث أشار إلى أن السياسة تركز على تخفيض معدل البطالة وسط الشباب والخريجين بالإضافة إلى خلق فرص عمل جاذبة خاصة في الريف، وذلك لتشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الريف، كما ركزت السياسة أيضاً على قطاع التعليم بمختلف مستوياته بما فيها التعليم الفني والمهني والذي يلعب دوراً كبيراً في تنمية المجتمعات وتخفيض معدلات البطالة. وأشار المستشار الاقتصادي أيضاً إلى أن أكبر تحدٍ يواجه سوق العمل في السودان هو هجرة العقول والعمالة السودانية المهرة إلى الخارج، وأضاف: إن السودان يستقبل عمالة وافدة لا تتوفر فيها أبسط المهارات التي يمكن أن تمثل قيمة مضافة وبالمقابل يفقد سنوياً عدداً مقدراً من العمالة السودانية المهرة إلى الخارج، وأضاف: إن العمالة السودانية المهرة التي تساهم في تنمية اقتصاديات دول أخرى، وذلك بلا شك خصماً على الاقتصاد السوداني.

وأضاف المستشار الاقتصادي لمنظمة العمل الدولية أن هناك مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي نأمل أن يتم تحقيقها بحلول فترة السياسة في العام 2031 بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي سوف تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكلية. وتم رصد عدد من المؤشرات الاقتصادية الخاصة بسوق العمل والتي سوف يتم الاستدلال بها في مرحلة التنفيذ.

فإن معدل البطالة للعام 2014 بلغ 19.5% وانخفض إلى 19.4% بمعدل انخفاض بلغ 0.1%，ونسبة للجهود المبذولة من الجهات المختلفة في القطاعين العام والخاص في زيادة فرص التشغيل فقد بلغ إجمالي الاستيعاب الذي تم في العامين السابقين بلغ أكثر من 123 ألف فرصة عمل للعام 2014 و 120 ألف فرصة عمل في العام 2015. كما أشارت الأستاذة/ نجوى إلى أن هناك دراسة أعدت بتوجيه من مجلس الوزراء في العام 2012 ركزت على معالجة مشكلة البطالة في السودان، حيث خرجت الدراسة بوضع استراتيجيات وسياسات وبرامج من شأنها خفض معدلات البطالة وتحقيق حدة الفقر في السودان وقد تم في الدراسة تقدير عدد 225 ألف فرصة عمل يجب توفيرها في القطاعات المختلفة.

ونسبة لاهتمام الدولة بوضع الحلول طويلة المدى لهذه المشكلة، فقد تم التوقيع على برنامج مشترك (وثيقة) بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة بناءً على طلب من حكومة السودان ممثلة في وزارة العمل والإصلاح الإداري لطلب دعم فني في مشروع وضع سياسة وطنية للتشغيل في السودان، بهدف رسم خارطة طريق ووضع استراتيجيات وطنية لتطوير التوظيف. كما يهدف المشروع أيضاً لتطوير وتعزيز المهارات الفنية والتقنية والمهنية للرجال والنساء. وقد بدأ العمل في العام 2013 من خلال إعداد 7 أوراق عمل متخصصة بواسطة خبراء دوليين لدراسة الوضع الراهن للقضايا المتعلقة بالتشغيل واشتملت الأوراق على الآتي:

- خلق فرص عمل من خلال تنمية المشاريع الصغيرة
- سياسة التدريب المهني - وثيقة التدريب
- معايير العمل الدولية
- الاقتصاد الاجتماعي
- الجوار الاجتماعي
- سياسة العمالة ومعلومات تحليل سوق العمل في السودان
- الحماية الاجتماعية

اشتمل برنامج الخبراء على الزيارات الميدانية والمقابلات وحلقات نقاش مستديرة مع المختصين والمعنيين، وبعد مرحلة الزيارات الميدانية وجمع المعلومات من جانب الخبراء تم إعداد أوراق عمل كل خبير في مجاله وتم عرض هذه الأوراق في

صندوق إدارة السيولة



ما إذا
تعرف عن



محمد عصمت يحيى / رئيس فريق العمل
صندوق إدارة السيولة

نائب مدير الإدارة العامة للعمليات المركزية

تم طرح مقترن إنشاء صندوق لتمويل المصارف قبل إطلاق نظام سراج (RTGS) وذلك بهدف تمكين المصارف من إدارة سيولتها بصورة مثل باعتبار أن الإدارة الكفؤة للسيولة هي أهم عنصر لتشغيل نظم التسويات الآتية الإجمالية، وتم إحالة المقترن إلى هيئة المشاركين في تنفيذ مشروعات التقنية المصرفية وهي هيئة تضم كل المصارف التجارية، حيث تبني الفكرة بنك الاستثمار المالي وشجعه عليها البنك المركزي، وأصبحت الفكرة حقيقة ماثلة وتجربة متفردة لأنها مزيج بين هدفين هما إدارة السيولة والاستثمار في آن واحد، هذا المزيج شكل تحدياً كبيراً في البحث والدراسة وابتكر حلول تتسم مع سياسات البنك المركزي وتناسب مع احتياجات الفعلية جراء تطبيق هذه الفكرة وضمان نجاحها الذي بدا واضحاً وجلياً في الآثار الإيجابية المترتبة على إطلاق عمل الصندوق.

تم التوجيه بتاريخ 25/7/2013 بتشكيل فريق عمل لإلغاء نظام شراء الأوراق المالية بواسطة نظام سراج واستبداله بصندوق لإدارة السيولة وإصدار منشور للمصارف يوضح الضوابط والإجراءات الخاصة بذلك ودور البنك المركزي كمقرض أخير في ظل العمل بصندوق إدارة السيولة مع تحديد الضوابط والإجراءات المطلوبة والجزاءات المرتبطة باقتراض المصارف من البنك المركزي.

تم تحليل ودراسة الجوانب المرتبطة بقيام الصندوق من خلال

للشهادات عند اتباع البنك المركزي لسياسات نقدية انكماشية أو توسيعية.

3/ وبناءً على هذه الدراسات تم في أغسطس 2014 إصدار أمر التأسيس للصندوق والمنشور المنظم لأعماله والموضح للضوابط والإجراءات الخاصة بذلك ودور البنك المركزي كملجاً آخر بعد عرض مسودته على المصارف لإبداء الرأي واللاحظات إلى جانب الإدارات المختصة في البنك المركزي ثم من بعد ذلك تنوير كل مدراء عموم ومسئولي إدارة السيولة بالمصارف بآلية عمل الصندوق، تضمن أمر التأسيس والمنشور الآتي:

أ. إلزام المصارف بالمشاركة في الصندوق وسداد نسب مساهماتها المبدئية برأس ماله.

ب. تحديد الحد الأدنى لرأس مال الصندوق ومكوناته.

ج. تحديد وشرح آلية عمل الصندوق.

د. إلزام المصارف بالاحتفاظ بأوراق مالية مُصدرة من البنك المركزي لمقابلة التزاماتها عند قيامه بدوره كملجاً آخر.

ه. ضوابط وإجراءات قيام البنك المركزي بدوره كملجاً آخر.

و. موجهات عامة تتعلق بالبنك المركزي ومدير الصندوق والمصارف وترتيبات الانتقال لإطلاق الصندوق.

4/ الآثار المترتبة على إطلاق عمل الصندوق:

أ. تخفيض حجم الضخ السيولي بواسطة البنك المركزي الناتج عن شرائه للأوراق المالية المسيلة عبر نظام سراج إلى جانب القروض المقدمة من حساب التسليف الأمر الذي أدى إلى إيقاف التوسع في عرض النقود الناتج عن تسييل الشهادات وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية التي تنشأ بسبب هذا الضخ السيولي.

ب. السماح للمصارف بفك الأوراق المالية المحجوزة في النظام القديم أتاح للمصارف حرية أكبر في إدارة سيولتها إذ كانت الأوراق المالية المحجوزة في النظام السابق تقدر قيمتها بـ 3.6 مليار جنيه بينما يحجز صندوق السيولة فقط ما قيمته 750 مليون. وهذا الفائض يمكن إدارته وتوجيهه لقطاعات تمويلية أخرى.

عدة دراسات اشتملت على الآتي:

1/ دراسة مدى ملاءمة وكفاية رأس المال المقترن لصندوق إدارة السيولة:

خلصت الدراسة إلى ملاءة رأس المال لمقابلة العمليات المتوقعة للصندوق من خلال دراسة وتحليل متوسط التسييل اليومي للشهادات في نظام سراج، حيث تم تحديد رأس المال بمبلغ (750 مليون جنيه).

2/ دراسة الجوانب المتعلقة بإلغاء العمل بنظام شراء الأوراق المالية:

اشتملت هذه الدراسة على عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط أدناه:

أ. فك حجز الأوراق المالية للمصارف بنظام سراج:

خلصت الدراسة إلى أن هناك مخاطر تنطوي على فك الأوراق المالية المتبقية وهي بقيمة 2.2 مليار جنيه إذ افترضت الدراسة أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إغراق السوق الثانوية إذا ما رأت المصارف تسييل شهادتها في السوق الثانوية. بناءً عليه تمت التوصية بدراسة أثر ذلك على السوق الثانوية عند تدخل البنك المركزي كملجاً آخر.

ب. الضمانات المطلوب الاحتفاظ بها طرف بنك السودان لقيامه بدور الملجاً الأخير:

أوصت الدراسة بالاحتفاظ بنسبة (15%) من إجمالي السيولة العامة للمصارف في شكل شهادات مُصدرة من البنك المركزي كضمان لمقابلة عملياته كملجاً آخر، مع النظر في تعديل هذه النسبة مستقبلاً بعد الوقوف على الحجم الفعلي لإقراض البنك المركزي للمصارف ومن المتوقع إصدار هذه الشهادات قريباً.

ج. تأثير الصندوق على فعالية عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي:

خلصت الدراسة إلى أن بنك الاستثمار المالي كمدير لصندوق إدارة السيولة وبما يمتلكه من خبرات في مجال الأوراق المالية يفترض أن يكون وقد كان بالفعل عاملاً مساعداً على زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة حيث يمكن دخوله كبائع

زيادة فعالية أدوات السياسة النقدية (الاحتياطي النقدي القانوني) بجانب تحقيق أرباح إضافية للمصارف. يدعم صندوق إدارة السيولة استقلالية البنك المركزي من خلال تخفيض العبء الناتج عن تحمل قيمة الأوراق المالية الحكومية المحجوزة لأغراض نظام سراج، إضافة إلى إمكانية استخدام بنك السودان المركزي لأوراق مالية مُصدرة بواسطته (شهاب 2) كضمان للقيام بدوره كملجاً آخر.

5/ ملخص لأداء الصندوق خلال الفترة من 2014/9/7 - 2015/7/31 :

أ. تدخل الصندوق 244 مرة منذ تأسيسه⁽¹⁾ في 2014/9/7 وحتى 31 يوليو 2015 لمنح المصارف قروضاً مما أدى إلى تقليل حجم الضخ السيولي بواسطة البنك المركزي الناتج عن شرائه للأوراق المالية المسيلة عبر نظام سراج الأمر الذي أدى إلى إيقاف التوسيع في عرض النقود الناجم عن تسبييل الشهادات إلى جانب القروض المقدمة من حساب التسليف. ب. شجع أداء الصندوق عمليات المساهمة الإضافية للمصارف (13) مصرف حتى الآن) في رأس المال الصندوق حتى بلغت 36 مساهمة الأمر الذي يدعم فكرة الصندوق كأداة لتطوير سوق ما بين المصارف بجانب دوره الأساسي كأداة لإدارة السيولة.

ج. شهدت هذه الفترة تطور سعر صك الصندوق إذ ارتفعت القيمة الصافية من 999.9031 جنيه في يوم 2014/9/9 إلى 1092.45 جنيه،⁽²⁾ وتعدزيادة في القيمة الاسمية للصك أرباح مُحققة حتماً ستُحفز المصارف للاشتراك الإضافي في الصندوق.

د. حق الصندوق أرباحاً⁽³⁾ مقدرة خلال هذه الفترة القصيرة تم توزيعها على المصارف.

ج. التقليل بدرجة كبيرة للأعباء الإدارية ومالية على إدارات التمويل والعمليات المركزية والرقابة المصرفية بالبنك المركزي والخاصة بتسييل وتسخير الأوراق المالية وتحويل ملكيتها من وإلى البنك المركزي، ثم حجز واستبدال وفك للأوراق المالية لأغراض نظام سراج حيث توقفت بعد إطلاق صندوق السيولة في 2014/9/7 كل الأعباء الخاصة بالمتابعة والطباعة والتلويع وإرسال الخطابات وعمليات الإدخال والمطابقة في النظم واستلام وارد خطابات شركة السودان للخدمات المالية وعمليات الأرشفة الإلكترونية واليدوية. د. توفير تكلفة مالية عبارة عن رسوم كان يدفعها البنك المركزي لشركة السودان للخدمات المالية مقابل كل خطاب لعمليات تحويل الملكية التي تقوم بها. ه. تنظيم وترتيب مهام إدارات البنك المركزي ذات الصلة بأعمال الصندوق من خلال ربطهم بنظام سراج، الأمر الذي سيتمكن تلك الإدارات من أداء مهامها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين دون اللجوء لإدارة العمليات المركزية (Back Office) وأي إدارة أخرى للحصول على بيانات أو إحصائيات.

و. اشتداد الحرص من إدارات المصارف على إدارة سيولتها بكفاءة لتتوفر خيار الاقتراض من الصندوق من جهة ومن جهة أخرى لمعرفتها بالجزاءات الإدارية ومالية المترتبة في حالة عدم إدارتها لسيولتها بالكفاءة المطلوبة.

ز. توفر فترة 5 أيام كاملة وهي فترة كافية للمصرف لتحسين وضعه السيولي بينما يتيح النظام السابق ساعات فقط كفترة سماح للمصارف لعلاج المشاكل الطارئة للسيولة التي تواجهه خلال اليوم.

ح. يتيح صندوق إدارة السيولة للمصارف التي تواجه مشاكل طارئة أو مؤقتة في السيولة إمكانية الاستفادة من الميزة التكافلية للصندوق في معالجة هذا النوع من المشاكل السيولية بتكلفة بسيطة دون تدخل بنك السودان المركزي. ط. يمكن صندوق إدارة السيولة المصارف التي لديها فوائض في السيولة من تدوير فوائضها بصورة مربحة بدلاً عن تجميدها في حسابها طرف بنك السودان المركزي مما يساهم في

(1) تقارير نظام سراج.

(2) التقرير الشهري لمدير صندوق إدارة السيولة عن يونيو 2015.

(3) التقرير الربع سنوي مدير صندوق إدارة السيولة يونيو 2015.

أحداث اقتصادية.. محليّة وعالمية

وزير المالية يوجه باستكمال مشاريع الإسكان والإنماء

طالبت وزارة المالية الاتحادية بدراسة دخول صندوق الإسكان بولاية الخرطوم شريكاً في رأس مال البنك العقاري، ووجهت باستكمال المشاريع العقارية الجارية بالتنسيق مع حكومات الولايات، ودعت لمزيد من الاهتمام بمشاريع إسكان الفقراء وتطوير وتحسين الريف. وأكد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بدر الدين محمود رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي للإسكان والتنمية، على الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك العقاري خلال الفترة المقبلة في المجال العقاري بوصفه بنكاً متخصصاً في هذا المجال، وقال خلال ترؤسه اجتماع مجلس إدارة الصندوق القومي للإسكان والتنمية، إن ذلك يأتي استناداً على منشور بنك السودان الذي سمح بتمويل مشاريع السكن الشعبي والاقتصادي التي يتبناها الصندوق القومي للإسكان والتنمية وتماشي مع توجهات الدولة في هذا الإطار. إضافة إلى ذلك أجاز مجلس الإدارة بعد التداول والنقاش الذي شارك فيه وزراء اتحاديون وولائيون تقرير أداء الصندوق للعام 2015 وخطة موازنة الصندوق للعام 2016، ووجه إداري البنك العقاري ووزارة التخطيط العقاري بولاية الخرطوم لدراسة الشراكة في رأس مال البنك العقاري، ووجه الاجتماع بدراسة سبل تخفيف كلفة أسعار الوحدات السكنية للمستفيدين، كما أجاز الاجتماع للصندوق القومي للإسكان بالاستثمار في المجالات العقارية لزيادة موارده حتى ينعكس ذلك إيجاباً على التوسع في مشاريعه للفئات المستهدفة.

التوقيع على اتفاقية تدشين نظام إدارة الدين 6 DMFAS

تم بوحدة الدين الخارجي ببنك السودان التوقيع على اتفاقية تدشين نظام إدارة وتحليل الدين 6 DMFAS6، وذلك مع منظمة الانكشاد بجنيف بتمويل من بنك التنمية الأفريقي، ويعتبر هذا المشروع كأحد مشروعات منحة بنك التنمية الأفريقي التي تقدر بـ 34.5 مليون دولار بهدف بناء القدرات في مجال إدارة المالية العامة والاقتصاد الكلي، والتي تشمل على نظام إدارة المالية العامة والنظم الأساسية بينك السودان المركزي ومنصة درء الكوارث واستمرارية العمل، ونظام التداول الإلكتروني بسوق الخرطوم للأوراق المالية والنمذجة الاقتصادية. وقد تم الاتفاق على أن يتم استخدام هذا النظام كنظام موحد لإدارة الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي) ومن المتوقع أن يبدأ المشروع في 16 فبراير 2016.



أحداث
اقتصادية



إعداد

أحمد محمد عصام الدين
إدارة البحث والتنمية

صندوق النقد العربي يقرض السودان 166 مليون دولار

وافق صندوق النقد العربي على تقديم قرض قيمته 166 مليون دولار للسودان وأصدر الصندوق بياناً رسمياً «بأن القرض المقدم للسودان يساهم في تمويل العجز في ميزان المدفوعات ودعم برنامج إصلاح اقتصادي يغطي عامي 2016 و2017 ويهدف البرنامج إلى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وتهيئة البيئة الاقتصادية الكلية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي شاملة ومستدامة» وبهذا القرض يصبح إجمالي ما قدمه صندوق النقد العربي للسودان نحو 400 مليون دولار.

إعلان نتائج مسح معدلات الفقر بالسودان في مارس 2016

أشارت المنسقة إلى أن وزارة المالية وفرت مبلغًا من المال للأعمال التيسيرية للمشروع، والممثلة في إعداد ثلاث مسودات للمسح الأسري الذي يعقبه تحليل للبيانات من قبل خبير من الترويج بمساعدة فريق من الخبراء السودانيين من الجهاز المركزي للإحصاء. ولفتت إلى أن المشروع يعد شراكة بين وزارة المالية والرعاية والضمان الاجتماعي والجهاز المركزي للإحصاء، وأنه سيتمن إكمال الاستراتيجية الكلية لخفض الفقر في مارس 2016. وذكرت إلى أن الاستراتيجية ستتضمن نتائج المسوحات الثلاثة بالإضافة للأوراق الرسمية التي تغطي قطاعات الزراعة، الصحة، المياه، التعليم والثروة الحيوانية. بالإضافة إلى العمل الاجتماعي في مجال الرعاية وصناديق الضمان الاجتماعي. وتابعت «سيتبع ذلك تقييم الاستراتيجية الكلية لخفض الفقر بورقة يتم عرضها في ورش عمل للمحللين الاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين والبريطان وتضمينها بالبرامج التنموية بالبلاد لدعمها بملكون المحلي أو الممولين الخارجيين».

حدّدت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بالسودان مارس 2016 لإعلان نتائج المسح الأسري بشأن معدلات الفقر بولايات السودان المختلفة، وذكرت أنها أوشكت من الفراغ من إعداد «الاستراتيجية الكلية لخفض معدلات الفقر». وبحسب آخر مسح لوزارة الرعاية الاجتماعية فإن أكثر من مليوني أسرة في السودان تعيش تحت خط الفقر بنسبة تقدر بنحو 46% وفقاً لآخر إحصاء تم في عام 2012 وتوقعت منسقة إعداد الاستراتيجية بوزارة المالية انخفاض معدلات الفقر بالسودان وفقاً للجهود التي قيمتها ورقة الاستراتيجية المرحلية والخبراء المحليين للمسح الأسري لتبني الدولة للبرامج التنموية بالولايات الأشد فقرًا، وأضافت في تصريحات للصحفيين على هامش ورشة إعداد الاستراتيجية التي نظمها بنك التنمية الأفريقي بالتنسيق مع وزارة المالية، أن مشروع إعداد الاستراتيجية بدأ في مطلع 2015 بمنحة بلغت 3 ملايين دولار من بنك التنمية الأفريقي.

انضمام عملة الصين إلى سلة العملات العالمية

معترف بها في التداولات العالمية، وأشارت مديرية صندوق النقد الدولي إلى أن (اليوان) قد استوف شروط أن يصبح «مستخدماً بحرية» أو يتم التداول به على نطاق واسع في التعاملات المالية على مستوى العالم، ويتم الاتجاه به في أسواق أموال الرئيسية في العالم. ومن غير المتوقع أن يقف المجلس التنفيذي لصندوق النقد الذي يمثل أعضاء صندوق النقد البالغ عددهم 188 بلدًا في وجه توصية العاملين فيه وتوصية فرنسا وبريطانيا اللتين أعلنتا دعمهما لهذه الخطوة. وستدخل هذه الخطوة عند إقرارها حيز التنفيذ في شهر أكتوبر 2016 خلال ترؤس الصين لمجموعة العشرين التي تضم الاقتصادات المتطرفة والاقتصادات الناشئة في العالم.

اقربت العملة الصينية (اليوان) من أن تصبح جزءاً من العملات الرئيسية في العالم التي يستخدمها صندوق النقد الدولي، بعدما أبدت مديرية الصندوق (كريستين لاغارد) والعاملون فيه موافقتهم على ذلك، وتمهد هذه الخطوة الطريق أمام (اليوان) ليصبح عملة قابلة للتحويل مع الدولار الأمريكي والين الياباني والجنيه الإسترليني واليورو الأوروبي إذا أقرها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وسيكون (اليوان) العملة الخامسة في سلة العملات العالمية «سلة حقوق السحب الخاصة» أو سلة العملات الاحتياطية في العالم. كما من شأن انضمام (اليوان) إلى سلة العملات الرئيسية في العالم أن يضاعف الطلب عليه، وتصبح عملة ثانية اقتصاد في العالم عملة

منظمة التجارة العالمية: قرار "تاريخي" بإضافة دعم الصادرات الزراعية لمساعدة مزارعي الدول الفقيرة

بقيت دون حل في نهاية القمة التي عُقدت في كينيا. ويهدف وقف دعم الصادرات الزراعية إلى مساعدة الفلاحين في الدول الفقيرة على التنافس بشكل عادل. وفي الجلسة الختامية للقمة أوضح رئيس المنظمة أن القرار الذي اتُّخذ بخصوص تنافسية الصادرات أمر استثنائي. وانتهت أعمال القمة بعد أن استمرت خمسة أيام وهي الأولى التي تُعقد في أفريقيا.

وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إلغاء دعم الصادرات الزراعية، ومن المقرر أن توقف الدول المتقدمة دعمها لل الصادرات الزراعية فوراً، في حين تتحقق الدول النامية بها بمنهاة العام 2018. وذكرت المنظمة التي تضم 162 دولة أن القرار هو الأكثر تأثيراً على الحاصلات الزراعية منذ تأسيس المنظمة عام 1995 لكن الأمور العالقة بشأن عوائق التجارة

اليابان ثالث أكبر اقتصاد بالعالم يدخل مرحلة الركود

في تقرير أعدته وكالة بلومبيرغ الاقتصادية، إذ إنهم توقعوا تراجع النمو في الفصل الثالث بنسبة 0.1% بالمقارنة مع الفصل الثاني، وأوضحت الأرقام الحكومية أن استهلاك الأسر الذي يشكل 60% من إجمالي الناتج المحلي تحسن بنسبة طفيفة بلغت 0.5% بعدما كان تراجع في الفصل الثاني بنسبة 0.6%. ولكن الخبراء يتوقعون على نطاق واسع أن تعود البلاد إلى مرحلة النمو قريباً بفضل إجراءات التحفيز الاقتصادي التي يعتزم رئيس الوزراء شينزو آبي تطبيقها حسب استراتيجية طموحة للنهوض الاقتصادي والتي أطلق عليها اسم «ابينوميكس» والتي تقضي خصوصاً بجعل السياسة النقدية أكثر مرونة وإصلاحات هيكلية.

عاد الاقتصاد الياباني إلى مرحلة الانكماس بعد أن سجل إجمالي الناتج المحلي الفصلي تراجعاً هو الثاني على التوالي وبلغت نسبته 0.2% بحسب تقديرات حكومية أولية نشرتها الحكومة في السادس عشر من نوفمبر، وأظهرت التقديرات الحكومية أن إجمالي الناتج المحلي للبلاد سجل في الربع الثالث من العام نفس نسبة التراجع التي كان سجلها في الربع الثاني أي 0.2% ليدخل بذلك ثالث أكبر اقتصاد في العالم حالة الركود بعد مرور عام على مرحلة مشابهة شهدتها اليابان نتيجة لزيادة نسبة الضرية على القيمة المضافة. وأدت نسبة التراجع في الربع الثالث أعلى مما كان خبراء توقعوه

الصين تعلن رسمياً تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

ولكن حلفاء رئيسيين لواشنطن أعلنوا انضمامهم للبنك الآسيوي مثل أستراليا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والفلبين وكوريا الجنوبية. وبحسب المسؤولين الصينيين سيركز في بداية عملياته على تمويل مشروعات في مجالات الكهرباء والنقل والبنية التحتية في آسيا، وسيبدأ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية العمل برأس مال يبلغ 50 مليار دولار يرتفع في نهاية المطاف إلى 100 مليار دولار. وستبلغ مشاركة الصين في رأس مال البنك 30.34%، مما يجعلها أكبر المساهمين إذ ستحتفظ بـ 26.06% من مجموع الأصوات في المؤسسة. أما الهند فستكون ثالث أكبر المساهمين تتبعها روسيا وألمانيا.

أعلنت الصين تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية رسمياً ليبدأ عملياته في يناير 2016 وينظر إلى البنك الحديث على أنه منافس قوي للبنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية، وذكر وزير المالية الصيني أن تأسيس البنك الآسيوي جاء بعد مصادقة 17 عضواً مؤسساً - يمثلون ما يزيد قليلاً عن 50% من رأس المال المساهم به - على الاتفاق بشأن البنك.

ومن المقرر أن يفتح البنك وينتخب رئيسه رسمياً في منتصف يناير 2016 وتعارض الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم واليابان صاحبة ثالث أكبر اقتصاد عالياً البنك الجديد.

"أوبك" تجتمع بالقاهرة وسط أزمة انخفاض أسعار النفط

أجمع، وذلك في ظل زيادة المعروض من النفط ومشروعات الطاقة غير التقليدية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي». ويبحث الاجتماع الحالي لوزراء نفط الأوبك تفعيل خطط التعاون بين دول المنظمة، من أجل استغلال معطيات التكنولوجيا العالمية في مجالات استكشاف واستخراج الخام، ما يؤدي إلى تخفيض التكلفة ورفع كفاءة استخدام النفط دون الإخلال بمتطلبات الأمن والسلامة البيئية.

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط قد انخفضت من 115 دولاراً للبرميل في يونيو 2014 إلى أقل من 40 دولاراً في ديسمبر 2015.

أوضح وزير النفط القطري والرئيس الحالي للمنظمة العربية للدول المصدرة للنفط «أوبك» أن أسعار النفط الحالية تمثل تحدياً لخطط التنمية لكنه اعتبر أن لا مجال للتشاؤم وجاء ذلك في الاجتماع الدوري الخامس والتسعين لمنظمة أوبك الذي بدأ أعماله في 20 ديسمبر 2015 بالقاهرة. وأضاف رئيس المنظمة: «إن الفجوة بين العرض والطلب قد اتسعت ما أدى إلى انخفاض سريع للأسعار إلى مستويات قياسية»، وأضاف: «الظروف الصعبة لا تزال تحبط بصناعة النفط والغاز في الدول العربية والعالم



إعداد
نسرین خالد الامین

إدارة الإحصاء

جدول رقم (1)
الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007
سنة الأساس (100 = 1990)

الفترة	الدخل العلية	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005	34,078.3	34,909.4	34,730.7
ديسمبر	(5.1)	(6.5)	(6.1)
2006	39,629.8	40,392.1	39,968.1
ديسمبر	(16.3)	(15.4)	(15.7)
2007	42,854.7	43,948.4	43,258.6
ديسمبر	(8.1)	(8.8)	(8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2015
سنة الأساس (100 = 2007)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008	116.9	120.5	113.8
ديسمبر	(14.9)	(18.8)	(13.8)
2009	132.7	135.9	129.7
ديسمبر	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010	153.0	157.0	149.3
ديسمبر	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011	181.9	190.4	173.8
ديسمبر	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012	262.8	277.9	248.0
ديسمبر	(44.4)	(46.0)	(42.7)
2013	372.9	392.1	354.4
ديسمبر	(41.9)	(41.1)	(42.9)
2014	*468.6	502.7	436.5
ديسمبر	(25.7)	(28.2)	(23.2)
2015	472.5	497.5	449.3
يناير	(24.0)	(24.3)	(23.7)
فبراير	474.7	500.2	451.0
مارس	480.7	507.3	455.8
أبريل	483.1	512.7	459.3
مايو	491.0	517.6	465.9
يونيو	506.3	538.1	476.5
يوليو	(18.3)	17.0	14.6
اغسطس	512.1	543.7	482.0
سبتمبر	11.3	11.2	17.5
أكتوبر	521.8	548.2	497.3
نوفمبر	13.56	10.26	17.53
ديسمبر	522.54	545.3	499.1
	13.37	9.49	18.05
	12.8	544.64	502.59
	527.6	8.93	17.37
	12.58	554.5	502.6
	10.31	10.31	15.15

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

* بيانات معدلة - (معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار بينك السودان المركزي - خلال الفترة (2005 - 2015)
(بالجنيه السوداني)

البيع	الشراء	الفترة
		2005
2.3125	2.3010	ديسمبر
		2006
2.0183	2.0083	ديسمبر
		2007
2.0390	2.0290	ديسمبر
		2008
2.2004	2.1897	ديسمبر
		2009
2.2468	2.2359	ديسمبر
		2010
2.4948	2.4824	ديسمبر
		2011
2.6836	2.6702	ديسمبر
		2012
4.4200	4.3980	ديسمبر
		2013
5.7100	5.6816	ديسمبر
		2014
5.8859	5.8566	ديسمبر
		2015
5.9871	5.9573	يناير
5.9871	5.9573	فبراير
5.9871	5.9573	مارس
5.9871	5.9573	أبريل
5.9871	5.9573	مايو
5.9871	5.9573	يونيو
6.0292	5.9992	يوليو
6.1075	6.0771	أغسطس
6.1075	6.0771	سبتمبر
6.1075	6.0771	اكتوبر
6.1075	6.0771	نوفمبر
6.1075	6.0771	ديسمبر

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرفات البنوك - خلال الفترة (2005 - 2015)
(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
ديسمبر	5.9417	5.9712
2013		
ديسمبر	5.9390	5.9687
2014		
ديسمبر*	6.2760	6.3064
2015		
يناير	6.3104	6.3410
فبراير	6.2790	6.3104
مارس	6.2790	6.3095
أبريل	6.2782	6.3086
مايو	6.2790	6.3095
يونيو	6.2876	6.3190
يوليو	6.4140	6.4461
أغسطس	6.4140	6.4461
سبتمبر	6.4140	6.4461
اكتوبر	6.4140	6.4461
نوفمبر	6.4140	6.4461
ديسمبر	6.4140	6.4461

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة - خلال الفترة (2005 - 2015)
(بالجنيه السوداني)

البيع	الشراء	الفترة
		2005
2.3140	2.3050	ديسمبر
		2006
2.0200	2.0100	ديسمبر
		2007
2.0400	2.0300	ديسمبر
		2008
2.2200	2.1600	ديسمبر
		2009
2.3726	2.2452	ديسمبر
		2010
2.5249	2.5148	ديسمبر
		2011
2.7604	2.7494	ديسمبر
		2012
6.2111	6.1798	ديسمبر
		2013
5.9752	5.9455	ديسمبر
		2014
6.3130	6.2816	* ديسمبر
		2015
6.3174	6.2873	يناير
6.3174	6.2860	فبراير
6.3174	6.2860	مارس
6.3173	6.2859	أبريل
6.3173	6.2859	مايو
6.3190	6.2876	يونيو
6.4461	6.4140	يوليو
6.4461	6.4140	أغسطس
6.4461	6.4140	سبتمبر
6.4461	6.4140	أكتوبر
6.4461	6.4140	نوفمبر
6.4461	6.4140	ديسمبر

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (5) مهشّهات نقديّة - خلا، الفتّة (2005 - 2015)

البيان	2015												2005											
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	أبريل	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر										
93,642.6	92,736.9	91,536.9	93,233.8	92,495.7	91,888.0	89,936.0	88,841.0	89,461.8	85,527.9	82,689.7	80,292.1	77,739.0	66,445.7	58,663.3	41,853.0	35,497.9	28,314.5	22,933.2	19,714.6	17,871.8	14,031.4	دبيه لدى الجمّهور	عرض النّفود	
27,495.4	25,150.7	25,037.5	26,181.6	24,375.8	25,011.0	24,111.0	24,203.0	24,789.7	23,911.3	23,300.8	22,800.3	23,343.1	19,178.4	16,751.5	12,850.1	10,068.0	8,066.2	6,774.6	5,639.8	5,555.3	3,740.4	العملة لدى الجمّهور	الوادع تحت الطلب	
25,376.3	26,443.5	26,054.1	25,899.2	27,270.8	26,016.0	25,927.0	25,199.0	26,073.5	24,074.6	22,037.7	20,982.7	19,743.0	16,486.9	14,241.9	11,999.9	9,840.3	8,040.2	6,855.4	5,727.8	5,161.9	4,447.6	شيء النّفود	إجمالي أصول (خصوم)	
40,770.9	41,142.6	40,445.3	41,153.0	40,849.1	40,861.0	39,898.0	39,439.0	38,598.6	37,542.0	37,351.3	36,509.1	34,652.9	30,780.4	27,669.9	17,003.0	15,589.6	12,208.1	9,303.2	8,347.0	7,254.6	5,843.4	البنوك	إجمالي التمويل المصرفي	
108,937.6	112,582.0	111,888.7	111,807.3	111,371.3	109,361.0	107,844.0	104,691.0	102,073.2	98,143.8	96,920.2	93,683.4	92,317.0	77,479.8	67,049.6	46,504.1	43,107.7	36,666.9	30,649.9	26,197.4	23,144.3	16,979.7	البنوك	إجمالي التمويل المصرفي / عرض النّفود	
53,456.8	54,571.1	53,197.6	52,631.5	51,764.3	50,870.0	49,739.0	48,234.0	47,465.2	46,715.7	46,645.3	45,099.1	44,220.7	37,657.1	30,482.8	22,867.1	20,599.4	18,163.5	14,961.1	12,998.5	11,139.6	7,689.1	البنوك	إجمالي التمويل المصرفي / عرض النّفود %	
63,884.8	64,854.7	63,738.8	64,240.3	64,907.0	63,726.0	62,792.0	61,721.0	61,477.7	58,687.1	56,745.4	55,266.5	53,978.5	44,533.3	39,919.9	27,983.8	26,529.9	21,340.6	16,760.9	14,402.8	12,680.4	10,499.6	البنوك	إجمالي التمويل المصرفي / عرض النّفود %	
29.4	27.1	27.4	28.1	26.4	27.2	26.8	27.2	27.7	28.0	28.4	30.0	28.9	28.6	30.7	28.4	28.5	29.5	28.6	30.0	26.7	31.7	شيء النّفود / عرض النّفود %	الوادع تحت الطلب / عرض النّفود %	
27.1	28.5	28.5	27.8	29.5	28.3	28.8	28.4	29.1	28.1	26.7	26.1	25.4	24.8	24.3	28.7	27.7	28.4	29.9	29.1	28.9	31.7	شيء النّفود / عرض النّفود %	الوادع تحت الطلب / عرض النّفود %	
43.5	44.4	44.2	44.1	44.2	44.5	44.4	44.4	43.1	43.9	45.2	44.6	46.3	47.2	40.6	43.9	43.1	40.6	42.3	41.2	41.6	41.6	شيء النّفود / عرض النّفود %	الوادع تحت الطلب / عرض النّفود %	
83.7	84.1	83.5	81.9	79.8	79.8	79.2	78.1	77.2	79.6	82.2	81.6	82.1	84.6	76.4	81.7	77.6	85.1	89.3	90.3	87.8	73.2	شيء النّفود / عرض النّفود %	الوادع تحت الطلب / عرض النّفود %	

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفى حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

السنة	القطاع	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	النقل والتخزين	التعدين	التشييد	أخرى	المجموع
ديسمبر 2005		676.0	839.3	301.7	2,017.8	1,756.1	584.6	46.9	157.0	1,309.6	7,689.1
ديسمبر 2006		995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	1,038.6	103.3	413.9	2,942.4	11,139.6
ديسمبر 2007		1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	1,012.2	69.8	534.0	3,600.3	12,998.5
ديسمبر 2008		1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	1,048.2	52.0	830.5	4,363.3	14,961.1
ديسمبر 2009		1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	1,136.1	363.5	1,238.3	5,313.6	18,163.5
ديسمبر 2010		2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	965.5	334.7	1,730.9	6,779.6	20,599.4
ديسمبر 2011		2,673.9	2,481.0	685.6	2,374.6	3,286.9	1,208.7	158.0	2,213.5	7,784.9	22,867.1
ديسمبر 2012		3,745.4	3,914.6	909.5	2,261.2	3,894.2	2,226.1	89.4	3,383.8	10,058.5	30,482.8
ديسمبر 2013		5,302.6	6,074.6	1,197.0	2,374.7	3,488.7	3,640.2	188.6	4,275.7	11,115.0	37,657.1
2014											
ديسمبر		6,908.1	6,690.7	1,488.9	1,630.8	3,798.7	4,146.9	361.3	7,142.9	12,152.2	44,320.7
2015											
يناير		6,766.7	6,983.1	1,525.6	1,619.1	3,906.8	4,027.2	364.0	7,935.6	11,971.0	45,099.1
فبراير		6,678.4	7,626.1	1,661.7	1,475.6	4,312.1	3,946.1	396.6	8,693.5	11,855.2	46,645.3
مارس		6,408.1	7,544.8	1,617.9	1,486.0	4,838.7	3,815.8	398.3	8,841.2	11,764.9	46,715.7
أبريل		6,354.3	7,568.7	1,671.9	1,451.1	4,637.4	3,873.0	461.4	9,004.3	12,443.2	47,465.2
مايو		6,184.7	7,713.5	1,647.9	1,527.3	4,897.6	3,783.0	403.0	8,705.3	13,371.9	48,234.2
يونيو		6,388.7	7,600.3	1,573.5	1,516.2	5,226.4	3,882.4	375.5	8,990.5	14,185.4	49,738.9
يوليو		7,078.2	7,528.8	1,562.7	1,616.7	5,529.3	3,987.3	399.1	9,265.0	13,902.5	50,869.7
أغسطس		7,396.2	7,585.8	1,480.8	1,687.5	5,784.6	4,019.3	410.2	9,300.2	14,099.8	51,764.3
سبتمبر		7,790.6	7,567.2	1,433.2	1,790.6	5,895.4	4,176.3	407.8	9,572.9	14,008.6	52,642.6
أكتوبر		8,257.6	7,036.3	1,502.1	1,608.0	5,784.2	4,172.2	416.9	9,617.6	14,802.7	53,197.6
نوفمبر		8,381.2	7,687.1	1,345.2	1,937.4	5,411.5	4,225.6	323.8	10,048.1	15,211.3	54,571.1
ديسمبر		8,572.9	7,656.9	1,383.1	1,442.1	5,930.0	4,015.2	311.2	9,660.3	14,485.0	53,456.8

تمويل الحكومة المركزية غير مضمون

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)
تدفق التمويل المصري حسب الصيغة التمويلية (بالعملة المحلية)

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	مليون جنيه
الصيغة	بنابر - ديسمبر											
المرحلة	بنابر - ديسمبر											
المشاركة	بنابر - ديسمبر											
المضاربة	بنابر - ديسمبر											
المقاولة	بنابر - ديسمبر											
الاجارة	بنابر - ديسمبر											
الاستصناع	بنابر - ديسمبر											
المؤخر الحسن	بنابر - ديسمبر											
آخر	بنابر - ديسمبر											
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	33,678.6	38,678.3	54,193.3
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي
* لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من يناير 2011

** إضافة القرض الحسن والاستصناع كمبالغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012

جدول رقم (8)
تدفق التمويل الامصري حسب القطاعات الاقتصادية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	العمر
11,089.4	6,062.1	6,721.0	2,873.0	1,483.9	1,599.8	1,686.1	1,485.7	837.1	786.1	571.1		بيانير - ديسمبر
20.5	15.7	19.9	11.9	6.4	7.2	10.8	10.1	6.7	7.6	8.2		بيانير - ديسمبر
7,899.3	5,155.8	5,486.7	4,577.5	5,531.0	3,826.9	1,556.5	1,904.0	1,314.3	848.5	830.5		الصناعة
14.6	13.3	16.2	19.0	23.7	17.3	9.9	13.0	10.4	8.2	11.9		بيانير - ديسمبر
2,230.5	1,771.5	2,259.2	1,065.6	865.0	479.2	370.0	481.1	264.9	351.3	339.5		الصادر
4.1	4.6	6.7	4.4	3.7	2.2	2.4	3.3	2.1	3.4	4.9		بيانير - ديسمبر
2,508.5	2,237.3	3,433.9	1,636.1	1,421.3	1,011.5	999.4	862.2	1,119.6	0.0	0.0		النقل والمخزن
4.6	5.8	10.2	6.8	6.1	4.6	6.4	5.9	8.9	0.0	0.0		بيانير - ديسمبر
0.0	0.0	0.0	0.0	582.2	616.2	469.5	446.1	382.0	334.3	247.4		الشبيه الاجتماعية**
0.0	0.0	0.0	0.0	2.5	2.8	3.0	3.0	3.0	3.2	3.6		بيانير - ديسمبر
9,928.5	6,588.3	4,368.8	4,168.4	3,763.2	2,872.8	2,320.9	2,370.6	2,093.4	1,821.1	1,493.6		التجارة المحلية
18.3	17.0	12.9	17.3	16.1	13.0	14.8	16.1	16.6	17.5	21.5		بيانير - ديسمبر
401.2	610.4	488.5	129.2	520.5	76.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		الطاقة والتعدين
0.7	1.6	1.4	0.5	2.2	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		بيانير - ديسمبر
5,937.0	3,848.1	3,042.3	2,152.9	991.3	2,052.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		بيانير - ديسمبر
11.0	9.9	9.0	8.9	4.2	9.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		بيانير - ديسمبر
1,568.9	2,968.2	1,886.0	1,259.9	2,562.9	2,317.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		بيانير - ديسمبر
2.9	7.7	5.6	5.2	11.0	10.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		بيانير - ديسمبر
12,630.0	9,436.9	6,136.1	6,240.3	5,607.9	7,254.7	8,257.3	7,131.6	6,576.0	6,253.6	3,471.6		بيانير - ديسمبر
23.3	24.4	18.1	25.9	24.0	32.8	52.7	48.6	52.2	60.2	49.9		بيانير - ديسمبر
54,193.3	38,678.6	33,822.5	24,102.8	23,329.2	22,107.4	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9	6,953.7		بيانير - ديسمبر
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0		بيانير - ديسمبر

المصدر: بنك السودان المركزي
* لا تشمل قطاع التسيير الاجتماعي م ضمن في الأنشطة الاقتصادية الأخرى بدءً من يناير 2012

** قطاع التسيير الاجتماعي م ضمن في الأنشطة الاقتصادية الأخرى بدءً من يناير 2012

toward inflation targeting⁽¹⁾.

It is recommended to seek new instruments for monetary policy operations that suits the Islamic banking activities, new financial products as well as short term Islamic Sukuk are encouraged.

It's advised to harmonize fiscal and monetary policies to keep money growth in accordance with the objectives of monetary policy, more studies are required to changing monetary policy frameworks by adopted forward looking models and inflation targeting techniques.

The exchange rate played a crucial role in dynamics of inflation, it's critically important to stabilize the exchange rate to reduce volatility of inflation and maintain macroeconomic stability.

6. References

1. Anil Duman (2002) "INFLATION TARGETING as a MONETARY POLICY and its APPLICABILITY to DEVELOPING COUNTRIES "Central Bank of Turkey, Ankara – Turkey.
2. Arto Kovanen (2011) "Monetary Policy Transmission in Ghana: Does the Interest Rate Channel Work?" published by IMF- WP/11/275.
3. Ben S. Bernanke (2004) "Friedman's Monetary Framework: Some Lessons" P:
4. Ben S. Bernanke (2002) "On Milton Friedman's Ninetieth Birthday," University of Chicago, November 8, 2002, www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2002/20021108/default.htm.
5. Benedicte Vibe Christensen (2011) "Have monetary transmission mechanisms in Africa changed?" BIS Papers No 56.
6. Botswana central Bank : MONETARY POLICY STATEMENT 2014
7. Central bank of Sudan annual reports
8. Hamid R. Davoodi, Shiv Dixit, and Gabor Pinter

1) The prerequisites also require independence of central bank and restoring macroeconomic equilibrium by reducing internal and external deficits.

(2013) "Monetary Transmission Mechanism in the East African Community: An Empirical Investigation" IMF- WP/13/39

9. IMF Country Report No. 14/272

10. IMF Country Report No. 14/213

11. *Jean-Claude Nacheza* (2005) "Fiscal Dominance and Inflation in the Democratic Republic of the Congo" *IMF* - WP/05/221

12. Mustafa Mohamed Abdalla (2010) "dynamics of inflation in Sudan (1970-2010)" published by CBOS series No.

13. Philip Abradu-Otoo et al (2003) "An Investigation of the Transmission Mechanisms of Monetary Policy in Ghana: A Structural Vector Error Correction Analysis" Bank of Ghana WP/BOG-2003/02.

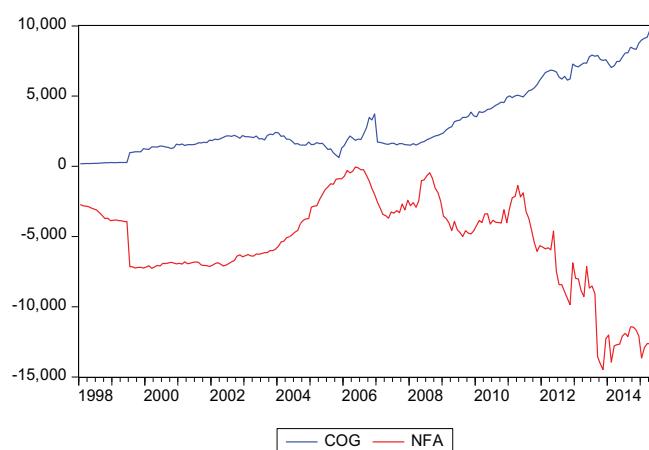
7. Appendixes

Appendix (1)

Unit root tests (non stationarity)

Appendix (2) cointegration relations

Appendix (3) NFA and Cog graph



the findings indicated that an immediate effect of 67% of the exchange rate adjustments will be transmitted to the general price level, while money, whereas, it took almost 13 months for money change effects to entirely reflected in the general price level.

5. Summary and conclusion

According to results obtained so far, the monetary policy transmission mechanism in Sudan clearly identifies the following conclusions:

- Interest rate transmission mechanism virtually non-existent, the empirical findings revealed that indexes measuring the effect of interest rate seemed to be statistically insignificant, this conforms the reality that Sudan adopts Islamic banking, and interest rate is prohibited.
- Monetization of the deficit and growth of claims on government revealed a strong channel for transmitting money changes to general price levels, indicating that fiscal dominance is persistent in Sudan economy during the period of the study, both descriptive and empirical analysis revealed that sources of money growth were manifested by seigniorage effect. The aggregate money growth measured by growth of M2 indicated time lag effect of 13 months following the methodologies of single equation, Bayesian VAR and VECM.
- Exchange rate transmission mechanism proved to a strong channel for monetary policy, whereby dynamics of inflation indicated a strong and vital relationship between inflation and exchange rate.

Sudan reported a strong economic growth during 2000-2008, with an average of 7%, and a single digit inflation with a stable exchange rate around 1\$=2.2 SDG, however, after the global financial crisis 2008/9 the main indicators had shown lower growth and remarkable exchange rate and inflationary pressures, moreover, post secession of South Sudan since mid 2011 the economy became increasingly overheating, growth declined massively and inflation

shouted high levels and exchange rate depreciation inevitable reduced the purchasing power of the national currency, the good news is that almost all economic indicators had shown significant improvements, latest available statistics reported that economic growth is 4.4% in 2014, inflation had been reduced to 11.3% by August 2015, gold proceeds had increased massively replacing oil losses by 64% in 2012 and lower proportions recently due to decline in gold prices, i.e. the economy is recovering thanks to the three economic stabilization program which helped reducing inflation to tolerable rates and paved the way for further sustainable economic growth.

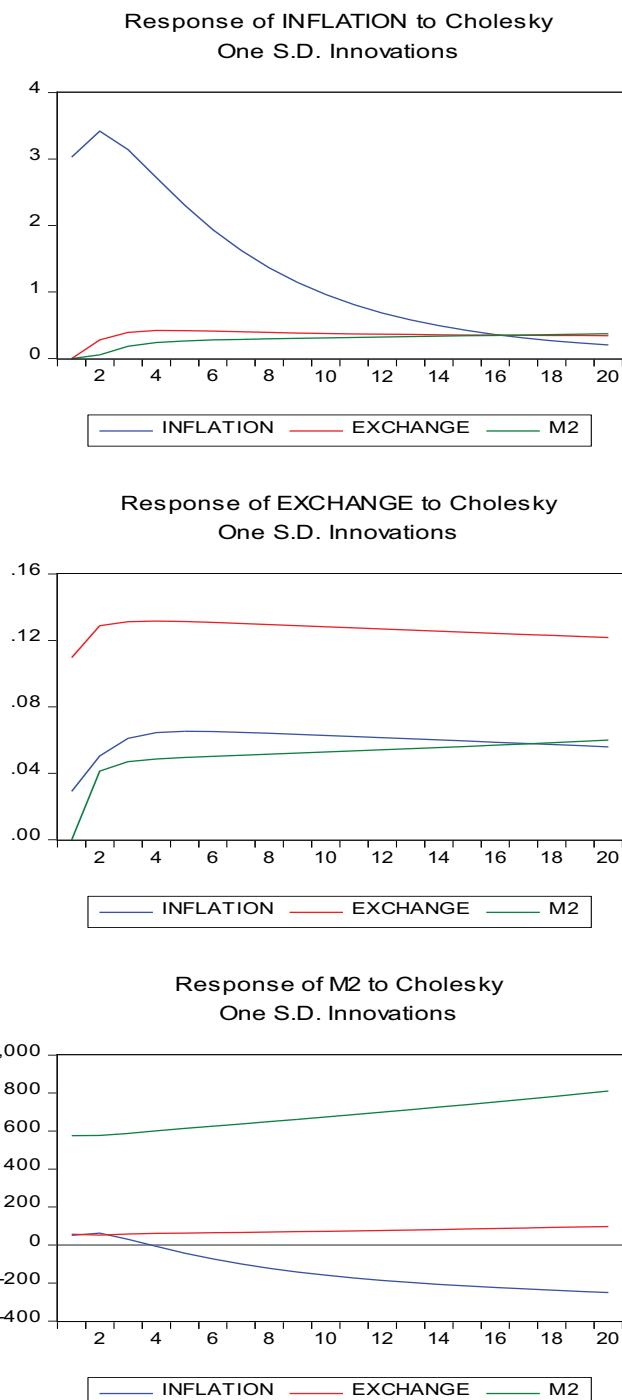
The monetary transmission mechanism channels is examined in Sudan using a monthly data covering the period 1998/1=2015/5, in addition to annual data over the period 1970-2014, the results obtained confirmed that it takes about 13 months for changes on money to be reflected in the general price level both in a single equation model and a system of equations (namely SVAR, Bayesian VAR and VECM). About 67% of the exchange rate adjustments will be immediately (spontaneously) reflected in the general price level indicating a strong exchange transmission mechanism. Output growth played a crucial role in reducing inflationary pressures.

Output growth proved to be the most influential factor in reducing inflation, the study recommends that Sudan have to focus on encouraging output by accelerating economic growth in various economic sectors.

Fiscal dominance represented the main factor behind ineffectiveness of monetary policy in Sudan during various episodes, its important to reduce deficit financing and control growth of claims on government to maintain macroeconomic stability.

Since demand for money seemed to be unstable and money multiplier become highly volatile with a considerable changes in financial landscape, namely the introduction of financial innovations and the growing electronic money in Sudan its critically important to reconsider the monetary policy framework and adopt forward looking models

of inflation than the monetary expansion.



The transmission mechanisms of the monetary policy is well explained by the impulse responses indicated in the above graph, where it is clear that money changes take about 14-15 months to be entirely reflected in the general price levels.

Cointegration results:

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.156135	54.49428	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.074558	19.69284	15.49471	0.0110
At most 2	0.018407	3.808612	3.841466	0.0510
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
** MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized	Max-Eigen	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.156135	34.80144	21.13162	0.0004
At most 1 *	0.074558	15.88423	14.26460	0.0275
At most 2	0.018407	3.808612	3.841466	0.0510
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
** MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Restrictions:				
B(2,1) = 1				

All model variables were tested for non stationarity using ADF and PP, the results confirmed that the data is non-stationary but after introducing the first difference the whole set of the variables become stationary the case of most economic time series, to avoid spurious regressions the study also made cointegration tests.

A casual interpretation of the model reveals a dynamic relation between the underlying macroeconomic variables if a cointegration relationship exists implying a long run equilibrium relationship⁽¹⁾. The VECM allows for studying a long run equilibrium relationship as well as to reveal how the system deviates temporarily from the equilibrium given a shock effect which can also be traced by the impulse responses to predict for how long the shock may exist or die over time, furthermore. The model can obviously reflect the short term and long term adjustments.

The ARDL model results were also confirmed by investigating the impulse response of a VECM as follows,

1) This requires also a test of stationarity to avoid spurious regressions, Augmented Dickey-Fuller ADF and Phillip-Perron Tests will be carried out, see the details on appendix I and II.

does not granger cause money growth or exchange and vice versa⁽¹⁾. Moreover, both claims on government and credit to private sector granger cause inflation.

Model selection:

Akaike Information Criteria (top 20 models)

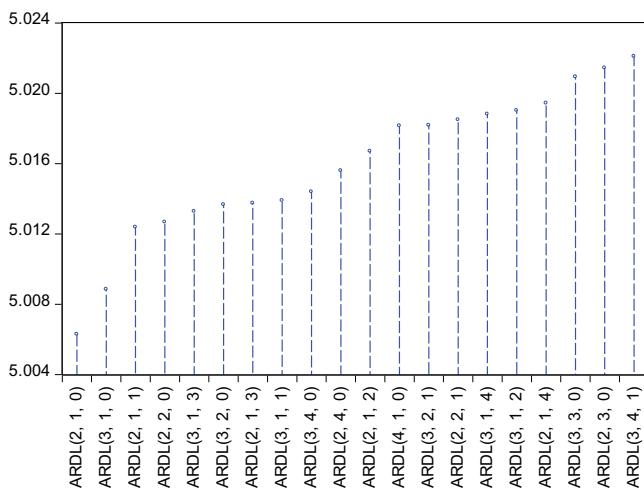


Table (9) monthly data model

Dependent Variable: LOG (INFLATION)				
Sample (adjusted): 1999 M03 2015 M04				
Included observations: 194 after adjustments				
Convergence achieved after 7 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG (EXCHANGE)	0.839507	0.365528	2.296697	0.0228
LOG(M2)	0.643280	1.234389	0.521132	0.6029
LOG(M2(-1))	-1.479843	1.250667	-1.183243	0.2383
LOG(M2(-2))	0.332876	1.299664	0.256125	0.7982
LOG(M2(-3))	-1.298109	1.333402	-0.973532	0.3316
LOG(M2(-4))	0.447024	1.320022	0.338649	0.7353
LOG(M2(-5))	0.810164	1.314776	0.616200	0.5386
LOG(M2(-6))	1.939224	1.321589	1.467342	0.1441
LOG(M2(-7))	-0.089619	1.316867	-0.068055	0.9458
LOG(M2(-8))	2.242158	1.312422	1.708412	0.0893
LOG(M2(-9))	1.377908	1.316647	1.046528	0.2967
LOG(M2(-10))	-2.319818	1.322374	-1.754283	0.0811
LOG(M2(-11))	-4.247735	1.288654	-3.296256	0.0012
LOG(M2(-12))	-0.809899	1.222626	-0.662426	0.5086
LOG(M2(-13))	2.793614	1.217791	2.294001	0.0230
AR(1)	0.764426	0.048326	15.81807	0.0000
R-squared	0.818436	Mean dependent var	2.466779	
Adjusted R-squared	0.802023	S.D. dependent var	0.760536	
S.E. of regression	0.338397	Akaike info criterion	0.754356	
Sum squared resid	20.26873	Schwarz criterion	1.040715	
Log likelihood	-56.17252	Hannan-Quinn criter.	0.870311	
F-statistic	49.86638	Durbin-Watson stat	1.946538	
Prob (F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.76			

The results obtained indicated that 81.8% of the total variations were explained by the model, to remedy the autocorrelation an AR(1)

1) See appendix (2).

term is added as an explanatory variable, thus Durbin Watson turned to be DW=1.94 implying such a measurement problem vanished, all coefficients were as expected, the coefficient of the exchange rate initially reflected relatively higher effect 0.81 which is statistically significant at 99% level, however, with a time lag of 13 months the money coefficient become higher 2.7 at the same statistical significance level. The results proved that money and exchange rate are the main determinants of inflation during the period of study.

Autoregressive distributional lag model (ARDL)

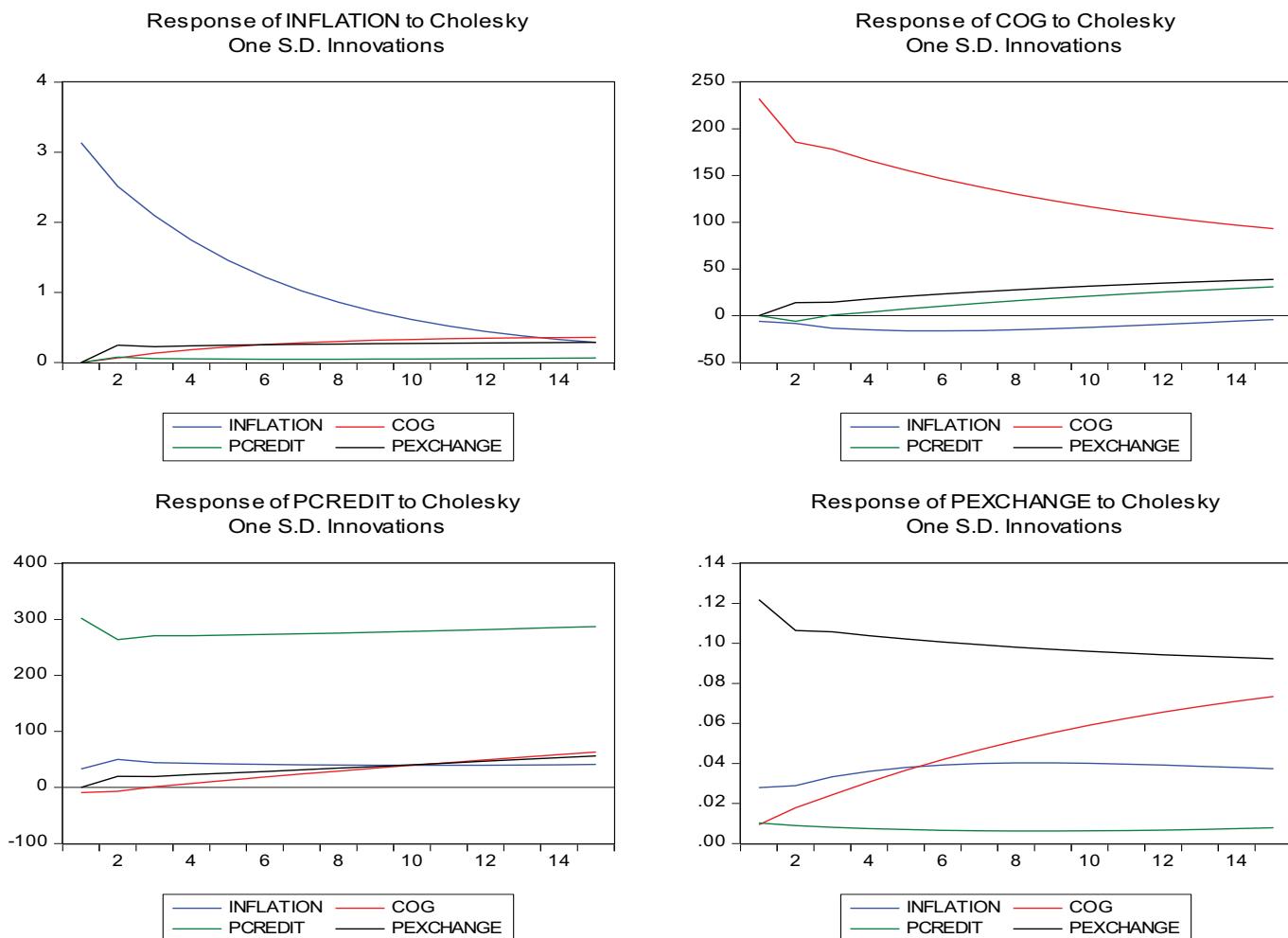
Dependent Variable: INFLATION				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INFLATION(-1)	1.076522	0.067440	15.96257	0.0000
INFLATION(-2)	-0.207066	0.066572	-3.110420	0.0021
EXCHANGE	6.205342	1.707736	3.633665	0.0004
EXCHANGE(-1)	-6.176536	1.702665	-3.627569	0.0004
M2	4.25E-05	1.77E-05	2.396157	0.0175
C	0.784248	0.733604	1.069034	0.2863
R-squared	0.935677	Mean dependent var	15.39764	
Adjusted R-squared	0.934069	S.D. dependent var	11.41436	
S.E. of regression	2.930869	Akaike info criterion	5.017168	
Sum squared resid	1717.998	Schwarz criterion	5.114097	
Log likelihood	-510.7683	Hannan-Quinn criter.	5.056369	
F-statistic	581.8626	Durbin-Watson stat	1.992816	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL model explained more than 93% of the total variations in inflation, all model coefficients were statically significant at 99% level except for the constant term, initially AR(1) model and MA(1) models with different ARMA(p,q) ordering were tested, but model seemed to be mis specified, therefore ignored, after comparing Akaike and Shwartz criterion only ARDL results were reported, it is clear the exchange rate and first lag of inflation reveal positive coefficients, while the first lag of the exchange rate and second lag of inflation had an opposite sign but statistically significant, while m2 had shown the lowest coefficients, indicating the previous level of inflation and exchange rate adjustments have greater effect in dynamics

Graph (8) Bayesian model: Impulse Responses

The graph below depicts that the time lag of the effect of money changes in general price level takes about 13 months, which is consistent with results obtained by the single equation model.



Monetary aggregates were introduced in the BVAR system, where two factors the claims on government and private sector represent the major cause behind money growth, with the exchange rate pressures it is apparent that the exchange adjustments may also represent the shock reflected in the external sector as well as the government sector⁽¹⁾, hence introducing the exchange rate as a factor

1) Because of secession of South Sudan the Sudan lost about 75% of its oil proceeds and 46% of government revenues which represented a severe shock to the economy, growth had declined tremendously, inflation had risen with clear challenges due to increased cost of living for the masses of the population ,however, due to adoption of a three economic stabilization program 2012-2014, the main indicators in Sudan economy revealed a clear economy recovery assisted with considerable discoveries of gold.

in dynamics of inflation is critically important. In order to reduce the problem of over parameterization, a Bayesian model is adopted where the model seemed to be highly fit, the lowest adjusted R squared 0.92 , the results of the impulse responses also confirmed that money changes take about 13 months to be reflected in the general price level, this result also confirm that two monetary transmission mechanisms proved to be the main channels of monetary policy in Sudan, monetary targeting represent the main monetary policy framework in Sudan, however, the exchange rate adjustments was also envisaged in various policy packages . According to the monthly data 1998/1-2015/4, the results failed to reject the null that inflation

Vector Error Correction Model VECM:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j \Delta X_{t-j} + \sum_{j=1}^h \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \delta Z_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots \quad (7)$$

4. Empirical findings

The necessary steps for testing if variables are stationary I(0) or have a unit root stationarity is carried out based on ADF and PP criterion as provided in appendix (1). It seems that all variables were nonstationary at level, but after introducing the first difference the set of the variables entered revealed I(1) process, then a cointegration test indicated at least two cointegrating equations as displayed in appendix (2).

Consider the following linear regression model:

$$Y_t = BX_t + \varepsilon_t, \quad \varepsilon_t \sim N(0, \sigma^2) \quad t=0, \dots, T$$

Bayesian framework

$$H(B|Y) = \frac{G(Y, B)}{F(Y)} = \frac{F(Y|B) P(B)}{F(Y)}$$

Table (10) Bayesian (BVAR model): monthly data

Bayesian VAR Estimates				
Prior type: Litterman/Minnesota				
Initial residual covariance: Univariate AR				
Hyper-parameters: Mu: 0, L1: 0.1, L2: 0.99, L3: 1				
Standard errors in () & t-statistics in []				
	INFLATION	COG	PCREDIT	PEXCHANGE
INFLATION(-1)	0.782515	-2.029289	5.536161	0.001514
	(0.04409)	(3.36078)	(4.41927)	(0.00179)
	[17.7487]	[-0.60381]	[1.25273]	[0.84594]
INFLATION(-2)	0.034936	-0.843063	-5.836222	0.000634
	(0.03850)	(2.92893)	(3.85139)	(0.00156)
	[0.90733]	[-0.28784]	[-1.51536]	[0.40660]
COG(-1)	0.000180	0.792685	-0.000404	4.12E-05
	(0.00053)	(0.04103)	(0.05364)	(2.2E-05)

	[0.33850]	[19.3178]	[-0.00753]	[1.89808]
COG(-2)	0.000101	0.127340	0.027707	6.40E-07
	(0.00050)	(0.03852)	(0.05029)	(2.0E-05)
	[0.20261]	[3.30608]	[0.55098]	[0.03144]
PCREDIT(-1)	0.000196	-0.022720	0.867162	-5.28E-08
	(0.00037)	(0.02865)	(0.03794)	(1.5E-05)
	[0.52372]	[-0.79309]	[22.8558]	[-0.00346]
PCREDIT(-2)	-0.000172	0.038451	0.135894	-2.14E-06
	(0.00037)	(0.02869)	(0.03801)	(1.5E-05)
	[-0.45885]	[1.34004]	[3.57565]	[-0.14009]
PEXCHANGE(-1)	1.959761	110.1475	167.3026	0.873841
	(0.95187)	(72.9091)	(95.8702)	(0.03909)
	[2.05885]	[1.51075]	[1.74509]	[22.3572]
PEXCHANGE(-2)	-1.637516	-69.83167	-129.8912	0.096556
	(0.92566)	(70.9003)	(93.2297)	(0.03802)
	[-1.76903]	[-0.98493]	[-1.39324]	[2.53942]
C	0.447105	29.27669	-26.63443	0.001105
	(0.46386)	(35.5302)	(46.7200)	(0.01892)
	[0.96388]	[0.82399]	[-0.57009]	[0.05842]
R-squared	0.925357	0.991194	0.999305	0.996252
Adj. R-squared	0.922325	0.990837	0.999277	0.996100
Sum sq. resids	1993.646	10989933	18857133	3.225504
S.E. equation	3.181200	236.1916	309.3889	0.127957
F-statistic	305.2772	2771.823	35431.26	6546.001
Mean dependent	15.39764	3187.060	11932.73	3.463258
S.D. dependent	11.41436	2467.379	11508.45	2.048977

consider sanctions and foreign debt burden, the need for counter cyclical monetary policy is important but the process might exacerbate with external shocks and limited room for monetary policy operations to stabilize the national economy, a coordination with fiscal policy is critically important and international cooperation deemed necessary to eliminate sanctions and benefit from HIPC debt cancellation initiative.

Monetary policy transmission mechanisms:

Two main transmission mechanisms will be empirically examined, namely: (1) The seigniorage effect indicated by tremendous increases in claims on government and the features of fiscal dominance in Sudan economy, where deficit financing had increased money growth and imposed severe inflationary pressures. (2) The exchange rate transmission mechanism, where external imbalances imposed high exchange rate pressures necessitated orderly devaluations which in turn raised inflationary pressures.

3. Methodology and Model specification:

The research investigates the dynamic effect of money; mainly by adopting a single equation model, then a system of equations were pursued namely Bayesian Vector Autoregressive (BVAR) and VECM for annual data over the period 1970-2015, in addition to Generalized Method of Moments GMM model of monthly data that cover the period 1998-2015, the time lag of the effect of changes in money supply and exchange pass through is empirically tested, the main results were used for interpreting the implications of external shocks and short term versus long term forecasting adjustments.

In order to empirically examine the monetary transmission mechanisms and assess monetary policy operations the study first estimated autoregressive distributional lag ARDL model, then impulse responses and variance decomposition results were derived from a system of equations building on SVAR, ECM and Bayesian models to verify the effects of monetary aggregates on macroeconomic indicators namely inflation, exchange rate and GDP.

It is plausible to identify factors that affect inflation with special emphasis on monetary expansion induced by deficit financing, here the seigniorage⁽¹⁾ effect is critically important. The model will consider changes in inflation assuming specific factors such as the size of the deficit, seigniorage, exchange rate adjustments and output growth.

ARDL

$$yt = \alpha + \sum_{i=1}^p \lambda_i y_{t-1} + \sum_{i=1}^k \sum_{j=0}^{q_i} x_{j,t-1} + \beta_{j,i} + \varepsilon_t$$

Y is the dependent variable which is inflation, while lagged X are dynamic explanatory variables such as money growth, exchange rate and output growth. Standard Akaike, Schwarz and Hannan-Quinn information criteria will be used to determine the appropriate lags, the coefficients reflect the long run responses of inflation to changes in the specified explanatory variables.

A cointegrating regression may be derived as follows:

$$dyt = - \sum_{i=1}^{p-1} \lambda * dyt - 1 + \sum_{i=1}^k \sum_{j=0}^{qj-1} dxj, t - 1 + \beta j, i * -\theta ECt - 1 + \varepsilon t$$

A system of equations for four main macroeconomic indicators will be emphasized as follows:

$$E = \alpha + \beta_1 \ln f + \beta_2 Y_t + \beta_3 M_t + \varepsilon \quad \dots \dots \dots \quad (4)$$

By introducing the lag of the dependent variables and transforming the system of equations into a regression form:

The matrix form is constructed as a VAR system:

Short term restrictions impose $k(k+1)/2$ in the $2k^2$ elements, for accurate specification additional restrictions of $2k^2 - k(k+1)/2 = k^3(k-1)/2$. Long term restrictions were embodied in the impulse responses of accumulated which imply that the long run effect of the shock is equal to zero. Adding the error correction term will turn the model to

1) seigniorage revenue is measured as the absolute change in M2 in percent of GDP

which was an invented financial paper that incorporates government shares in specific companies, where dividends (profits) of selected group of companies distributed to share holders annually, currently the annual distributed profit is around 19%. The GMC has quarterly issuance in primary markets, since the asset component of the financial paper is of sizable share it is sold in secondary markets both in Khartoum stock exchange and CBOS auctions. Another financial paper named Government Investment Certificate GIC or (Sarh) also issued and circulated. The CBOS also uses SHIHAB which is a financial paper developed to replace treasury bills, it is expected to launch SHIHAB2 in the eve of 2016 as an important instrument for managing liquidity in the short term.

Previously, CBOS used foreign exchange market interventions as an instrument of monetary policies; however, this tool is now ceased and no longer exists due to decline in foreign exchange resources.

Assessment of role of money and local currency debt market:

Money plays a crucial role in dynamics of inflation and exchange rate adjustments, according to credit regulations local currency debt market virtually non- exist.

According to monetary policy rules money is allocated to finance production of goods and services based on Sharia' compliance, mainly no loans were provided and interest cost is not determined in finance operations, but Islamic modes of finance were adopted, therefore, practices of overnight rate basically non exist.

Medium and long term finance is based on Murabaha, Mudaraba, Musharak, Igara, Salam and other modes of finance, no direct loans are offered to whatsoever projects, only contracts based on Islamic banking practices, it is obvious that money is allotted to production.

For the short term liquidity management, Islamic Sukuk were introduced to facilitate short term liquidity management through a system of real time settlement system (SRAJ), which liquidates GICs holdings of commercial banks. A new liquidity fund was issued

September 2014, where commercial banks were organizing dealing on GICs and other marketable securities in a system liquidating financial papers.

Government bonds (GMCs, GICs) are dominant in the stock exchange market and comprise more than 89% of total financial papers in Khartoum stock exchange; therefore, it's argued that domestic debt market is dominated by government debts.

Implication of global, regional and domestic factors:

Recent drop on oil prices may have far reaching implications on Sudan economy and hence the conduct of monetary policies. As a matter of fact, Sudan is not a net oil exporter, currently annual imports of crude oil is exceeding one billion dollars, this shortage is covered by importing from oil sub-contractors to be processed in local refineries to meet domestic consumption of oil products, it's expected that with the drop in oil prices this will represent a positive effect in the balance of payments and the government budget, i.e. oil bill may be reduced by about 60%.

The global slowdown in economic growth caused by a decline in China demand and sluggish growth in the emerging markets may induce further decline in Sudanese exportable goods basically gold and agricultural products, this is a negative shock which may be transmitted to domestic economy in unfavorable way.

However, the decline in wheat prices may have positive effects on Sudan economy, on average Sudan imports two million tons per annum, with the drop of wheat prices it's expected that the wheat bill will be reduced by 50% which will positively affect the balance of payments and the budget.

The flow of FDI and remittances of Sudanese working abroad may decline, foreign aid may also decline, therefore, as a matter of fact the overall effect is real challenge to policy makers to maintain macroeconomic stability and accelerate economic growth.

As far as the monetary policy is concerned, in fact the situation is getting much more cumbersome if we

proceeds and assigned to import of government imports and other obligations⁽¹⁾. The impacts of fiscal expansion also generated impulse responses pushing the aggregate demand which in turn increased the inflationary pressures and resulted in severe exchange rate deteriorations.

Therefore, the main challenge of the monetary policy is the fiscal dominance phenomenon and the external imbalance that resulted in tremendous exchange rate depreciations.

The exchange rate changes have severe implications to both the current account transmission mechanism and monetary expansion. Due to successive devaluation of the national currency the economy is overheating, indicating higher inflationary pressures and an increasing gap between the official and parallel market rates (black market premium). In previous studies carried in central bank of Sudan, the exchange rate seemed to play a crucial role in dynamics of inflation⁽²⁾, therefore, it's obvious there is a need to empirically examine the channel of the exchange rate in the monetary transmission mechanism.

Monetary policy objectives:

Currently the ultimate monetary policy objectives focus mainly on reducing inflation and stabilizing the exchange rate, the three year economic stabilization program 2012-2014, clearly identified the strategic goal of macroeconomic policies to restore macroeconomic stability. Due to the fact that Sudan witnessed a severe shock of oil losses resulting from secession of South Sudan fiscal and monetary policies seemed to be contractionary, where tough austerity measures were taken to eliminate the budget deficit which included:

- A cut in government expenditure.
- Gradual removal of subsidies
- Exchange rate adjustments

In spite of the tremendous measures adopted to correct the budget deficit, there still a growing concern on the negative impacts of the policy measures which necessitated

a shift toward a broad growth strategy outlined in the five year economic reforms program 2015-2019, the main objectives had been directed to accelerate economic growth and raising production and productivity to improve the living standard of the masses. The issue of creating job opportunities and curb down unemployment which become increasingly cumbersome, specifically with flux of the Arab spring revolution.

In this respect it's clear that the monetary policy turned to be accommodative, however, inflation still intriguing the policy makers tremendously with the growing spread between the official and parallel market exchange rates.

Monetary policy instruments:

Sudan is adopting Islamic banking, therefore, interest rates were prohibited, in place a range of Islamic modes of finance were practiced , this eventually led to exclusion of the bank rate as a tool of monetary policy, there is no interbank rate, no consideration is given to Taylor rule, cost of finance is not determined within the macroeconomic framework but left to financial institutions to set the appropriate rate with specific indicatives for Murabaha rate which is currently set at 12% per annum⁽³⁾, which imply a negative real interest rate.

The legal reserve ratio is intensively used as a monetary policy instrument, initially was set at 13% before secession of south Sudan, then raised to 15% in 2012, and 18% in 2013 which is prevailing up to now, i.e. the monetary policy relied heavily on this tool as a mechanism to reduce money growth, nevertheless, the statistics had shown that sources of money growth were originated mainly from financing government operations reflected in the claims on government and not the credit to the private sector.

The CBOS also activated the open market operations as an important tool for managing liquidity as well as a monetary policy tool, in this regard a weekly auctions were held for buying and selling Islamic Sukuk, the most important instrument to be highlighted here is the Government Musharaka Certificates GMC or namely (SHAHAMA)

1) Central Bank of Sudan annual report 2014, chapter 4.

2) For more details see Mustafa Mohamed Abdalla (2010) "dynamics of inflation in Sudan (1970-2010)" published by CBOS series No.

3) The average inflation for 2015 is projected at 18%.

Monetary policy implementation and main challenges

Historically, during 1960s and 1970s the interest rate was widely practiced in Sudan, however, since 1980s with gradual introduction of Islamic banking system the economy virtually prohibited the use of interest rate as a tool for monetary policy. The double track system of conventional versus Islamic banking system was practiced post CPA⁽¹⁾ agreement 2005-2011. While post secession of South Sudan a fully fledged Islamic banking system is adopted.

Sudan ceased credit ceiling policy since mid 1990s where the monetary policy focused on indirect measures and diverted from control and administrative measures. The reforms concentrated mainly on indirect measures to affect monetary policy targets; conversely, the cost of finance measured by Islamic modes of finance was basically controlled.

The reserve money is used as a nominal anchor for monetary policy, whereby the broad money (M2) is considered as an intermediate target measured by money multiplier effect in association with macroeconomic objectives set within the macroeconomic policy framework, in addition to certain benchmarks for the Net Domestic Assets (NDA) which comprises both net claims on government NCOG and Claims on private sector.

A managed float exchange rate system is adopted with special consideration given to exchange rate determination to equilibrate the external imbalance. Because of the persistent black market premium indicated by the spread between the official and market rate, the authorities also manipulating the exchange rate policies to bridge the gap and unify the exchange rate as postulated by the economic reforms program that aims at attaining macroeconomic stability and sustaining economic development.

In Sudan a monetary policy committee holds bi monthly meetings to ensure transparency, monetary policy operations were conducted on the basis of intensive reports indicating performance in various economic

1) Comprehensive Peace Agreement (CPA).

sectors, moreover, the council of ministers, the parliament, the presidency and the media receive regular reports on performance of monetary policy operations.

Foreign and joint banks were strongly encouraged to operate in Sudan, banking system become relatively open to foreign capital during the 2000s; recently 6 licensed commercial banks were entirely owned by foreigners, while almost 50% of the rest (37 banks) reveal crucial foreign capital participation.

Performance of financial stability is improving; NPL reported 6% by end of 2014 which is in line with Basel III recommendations, capital adequacy ratio CAR for the banking system reported 13% at the end of 2014, the program of strengthening banking soundness is progressing with other indicators reflecting quality of assets and liquidity ratios and revenue to expense ratios. Banking supervisors is adopting new methods of stress testing and follow up electronic returns with more appropriate methods of monitoring and evaluation which generally led to enhancement of sound banking indicators. Sudan is adopting Islamic banking where cost of finance in banking system strictly follows Sharia' compliance and Islamic modes of finance were practiced more than two decades, this implies that the interest transmission mechanism can also be spelled out, allocation of finance is not based on market mechanism and there is no bank rate or overnight rate. Discounting rate virtually non-existent, discounting of financial papers also is prohibited, financial papers were issued in accordance to Islamic Sukuk criterion.

Fiscal dominance seemed to be a plausible argument in case of Sudan post secession period, since mid 2011 Sudan lost oil revenues, where the government deficit financing in addition to other sources of money growths had led to a massive growth on claims on the government by the central bank, this indicated that money growth during the period attributed mostly to government operations which can be emphasized as temporary advances, the difference between gold purchases and foreign exchange received from gold

4. Asset prices

5. Expectations

This study concentrates on investigating the first and second transmission mechanism channels, for the following reasons; i. There is no adequate number of observations to run models revealing other channels. ii. Based on previous studies interest transmission mechanisms proved to be a weak channel in sub Saharan African countries⁽¹⁾. iii. Financial markets are not well developed so that that price of assets such as bonds, real-estate or foreign exchange cannot reflect truly market forces and influence monetary targets⁽²⁾.

To examining the proposition that fiscal deficit is inflationary only if it result in money creation or become the major source of monetary expansion in the economy⁽³⁾, here, the claims on government (COG) indicated in central bank balance sheets besides the credit to private sector which reflect the major components in the Net Domestic Assets (NDA) were incorporated in the model, therefore, its useful to assess fiscal influences by examining the effect of (COG) as a vital indicator for budgetary impacts on the monetary sector, that is by examining the changes in the monetary expansion associated with money injections caused by financing government deficit or domestic credit which may also represent a channel for transmission mechanism need to be studied.

This study focuses essentially on investigating, whether the channels of the exchange rate or the changes altering the monetary base due to monetization of the deficit and bank lending are the appropriate transmission mechanisms by explaining the case of Sudan economy, I,e based on empirical models the study illustrates which transmission mechanism is illustrating the effects of the monetary

1) Hamid R. Davoodi, Shiv Dixit, and Gabor Pinter (2013) "Monetary Transmission Mechanism in the East African Community: An Empirical Investigation" IMF- WP/13/39.

2) Benedicte Vibe Christensen (2011): "Have monetary transmission mechanisms in Africa changed?:" BIS Papers No 56.

3) Jean-Claude Nachegea (2005) "Fiscal Dominance and Inflation in the Democratic Republic of the Congo" IMF - WP/05/221.

policy on the real sector.

Effective monetary policies require independence of the central bank and strong credibility to the public which enhances appropriate expectations and create conducive environment for doing business. Fiscal dominance and severe external shocks left the central bank relatively weak to targeting its objectives. Reserve ratios represent tax on banking and partially explain the gap between the lending and borrowing rates.

Monetary policy experience in Sudan:

2. Operational framework of monetary policy:

Sudan adopts monetary targeting framework for monetary policy operations, where the monetary base is set as an intermediate target to achieve macroeconomic objectives. Quantitative targets were specified as benchmarks such as a ceiling on Net Domestic Assets (NDA) and a floor for net international reserves (NIR). The exchange rate is not targeted, and a managed float system is applied, however, the movements in nominal and real exchange rates were envisaged in designing monetary policies, this is mainly due to the fact that in Sudan exchange rate adjustments play a crucial role in economic stability. The monetary policy operations were conducted within an entire Islamic banking system.

Markets of real estate's in Sudan are not well developed, the majority of the real estate are not registered, moreover, there is no statistical reporting of dealings in these markets where prices are not reflecting speculations (the underlined cause behind various volatilities), supply and demand forces on most cases are nor reflecting prices. Furthermore, the equity market in Sudan is not well developed due to low level of market capitalization in Khartoum stock exchange, then it can easily be recognized that the channel of the equity is inappropriate in explaining monetary transmission mechanism in Sudan. Therefore, it's argued that prices of real states and equity cannot be the appropriate channels explaining monetary transmission in Sudan economy during the last two decades or so.

between the rate of growth of money and the rate of growth of nominal income, the time lag of such an effect varies enormously, however, M. Friedman claimed that money effects on output in the long run is neutral⁽¹⁾ while changes on money supply will affect general price levels in a time lag which was examined for nominal income on average of six to nine months while on general price levels may be extended to almost twelve to eighteen months.

Moreover, deficit financing may have inflationary impacts if and only if it resulted in monetary expansion. This proposition is the central thesis of this study.

Many empirical researches⁽²⁾ were carried out during the last three or four decades to understand the channels by which money growth affects prices both in developing and developed countries. The uncertainty pertaining to which monetary transmission mechanism channel deemed appropriate in developing countries had brought considerable challenges to how monetary policy evolves in different economies with different monetary policy frameworks.

It's important to stress that Lack of data on wages is a clear challenge for modeling transmission mechanisms, even the available data suffers from structural breaks, in the case of the selected group of countries it proved to be extremely difficult to introduce data on labor market. Another challenge was the difficulty to have a record of time series for national accounts or the real sector; however, the study relied on annual data which does not precisely verify transmission mechanisms specifically the short term effects. Noting that even with short ample time series and noisy data the errors of fitted relationships will have large variances which imply imprecise estimations of the parameters; i.e. the findings may not be plausible. Nevertheless, it is still critically important to have higher sequencing of data (monthly and quarterly).

1) I.e. short terms effects of money on output are expected but monetary policy in the long run is impotent.

2) See for example Ben S. Bernanke (2002) "On Milton Friedman's Ninetieth Birthday," University of Chicago, November 8, 2002, www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/200220021108//default.htm

This study is organized as follows; it reviews the theoretical basis of different channels for monetary transmission mechanisms, hence after, based on two types of data (annually and monthly) it provides an empirical findings for Sudan experience by emphasizing the appropriate channels and examining how monetary aggregates were used to target monetary objectives.

Categorization of monetary policy anchors:

The anchors of monetary policy frameworks can simply be outlined in the following forms:

1. Targeting of finance and monetary aggregates
2. Exchange rate targeting
3. Inflation targeting

While targeting of monetary aggregates spread all over the world as the most dominant anchor during the last three decades, in most cases there exist a contradiction between monetary targeting and exchange rate targeting that is why targeting conflicting objectives reduce effectiveness of monetary policy operations, moreover, due to instability of demand for money, monetary targeting become a risky strategy⁽³⁾. On the other hand, inflation targeting is a relatively new monetary policy framework practiced in African countries⁽⁴⁾. It's important to stress here that inflation targeting requires independence of central bank, a well developed financial markets, fiscal discipline and a considerable knowledge of advanced forward looking models and short-term versus long term forecasting techniques.

Definitely the adoption of any of the monetary policy framework needs a clear understanding of the transmission mechanisms in the specific country or a group of countries. Hereby, the study highlights some well known channels:

1. Monetary aggregates and Credit channel
2. Exchange rate
3. Interest rate

3) Anil Duman (2002) "INFLATION TARGETING as a MONETARY POLICY and its APPLICABILITY to DEVELOPING COUNTRIES" Central Bank of Turkey, Ankara - Turkey.

4) Adopted by South Africa, Mauritius and relatively lite inflation targeting is pursued in Ghana, Uganda, and Kenya.

vice versa⁽¹⁾. Moreover, both claims on government and credit (finance) to private sector granger cause inflation. The impulse responses derived from the models clearly visualized the monetary transmission mechanisms, which can be traced as monetization of deficit that led to high growth of claims on government and eventually accelerating monetary expansion, which in turn represented a major cause behind exchange rate depreciation and inflationary pressures.

The findings conclude that monetary expansion resulted mainly from fiscal dominance, measured by growth of claims on government (implying reliance on central banks to finance the fiscal deficit), which in turn represented the primary source of monetary expansion.

It's evident that the exchange rate pass-through played an essential role in transmission of economic shocks to domestic economy; however, more research is required to identify real and nominal exchange rate misalignment.

The paper highlighted the main monetary policy objectives and instruments and described the operational framework and signaled the key challenges and methods of reforming the monetary policy stance.

Claims on government represent a major source of money growth which in turn reduced monetary policy effectiveness, as a policy recommendation fiscal and monetary authorities are urged to coordinate policy responses to maintain macroeconomic stability and sustain economic development. It's advised to harmonize fiscal and monetary policies to keep money growth in accordance with the objectives of macroeconomic policies, more studies are required to changing monetary policy frameworks by adopting forward looking models and inflation targeting techniques.

Since output proved to be the most influential factor in reducing inflation, the study recommends that Sudan focus on encouraging output by accelerating economic growth in various economic sectors but a real concern on reducing inflation is vital.

1) See appendix (2).

Maintaining exchange rate stability is critically important to curb down inflationary pressures and to create an investment friendly environment, the exchange played a crucial role in dynamics of inflation, it's advisable to stabilize the exchange rate to reduce volatility of inflation and maintain macroeconomic stability.

1. Background:

Theoretical framework: monetary transmission mechanisms

The monetary transmission mechanism is a process whereby the monetary policy affects the economy. In fact this process follows different channels depending on level of economic development, degree of monetization, financial market structure, fiscal dominance, exchange rate arrangements, advancement of financial innovations and other factors.

Understanding monetary transmission channels is critically important for central banks to ensure an effective monetary policy to achieve various policy targets on one hand, and to insulate the economy from external shocks on the other hand. The empirical work on examining different transmission channels help designing and implementing monetary policy.

Monetary transmission describes how monetary changes or interest rate changes affect real variables such as output or employment. The most important issue is to identify the relevant channel whereby these changes were transmitted to the real sector, is it through bank lending, interest rate, exchange rate, equity or real states prices.

Monetary policy role can be traced back to quantity theory of money (Irving fisher equation); if money exceeds output expansion inflationary pressures are inevitable, therefore, inflation is always a monetary phenomenon.

The most important elements in Friedman's monetarist propositions were summarized by Bernanke (2003)⁽²⁾, the key relationships which include a strong correlation

2) Ben S. Bernanke (2004) "Friedman's Monetary Framework: Some Lessons" P:



Studies &
Researches



Dr. Mustafa Mohamed Abdalla
Senior Researcher, Managing Dir.
Dept. of Research & Development

Monetary Transmission Mechanisms and Monetary Policy Assessment in Sudan 1970-2015

Abstract

The present study investigates the monetary transmission mechanisms and assesses the monetary policy in Sudan; it focuses essentially on examining whether the channels of the exchange rate or the changes altering the monetary base due to monetization of the deficit and bank lending are the appropriate transmission mechanisms. Based on empirical models the study illustrates the effects of the monetary policy on the real sector. Moreover, it also analyzes the dynamics of inflation in Sudan.

This study examined monetary transmission mechanism channels in Sudan using a monthly data covering the period 1998/1-2015/5, in addition to annual data over the period 1970-2014, the results obtained confirmed that it takes about 13 months for changes on money to be reflected in the general price level in a system of equations (namely Bayesian BVAR, ARDL, and VECM). About 67% of the exchange rate adjustments were immediately (spontaneously) reflected in the general price levels indicating a strong exchange rate transmission mechanism. Output growth played a crucial role in reducing inflationary pressures, the results failed to reject the null that money growth does not granger cause inflation or exchange and

3. Conclusion & Recommendations

Sudan has been an innovator in offering micro insurance products compliant with *Sharia'* Law (*takaful* insurance services), having established the first *Takaful* insurer - the Islamic Insurance Company in 1979. The growth and expansion of Islamic micro insurance in Sudan has made many new ideas, trials, and applications, including the use of insurance to resolve the issue of the absence of guarantees/collateral among poor microfinance clients.

Different ideas, experiments and applications of Islamic micro-insurance were made in Sudan, the most outstanding one being the CIP. Despite many achievements, the objective and value of this CIP is still not widely known or understood by the target groups due to lower level of education and/or financial literacy. Nevertheless, the Comprehensive Insurance Policy, although not yet fully tested, has a potential to be one of the most suitable guarantees for microfinance projects worldwide.

The main problems facing insurance to the poor, is the poor insurance awareness and training, limited insurance knowledge and culture among the economically-active poor Sudanese in general, mainly due to absence of insurance education and awareness raising programs. This applies equally to both microfinance providers' staff and clients. The claims procedures of issuers of insurance policies and payment of compensation by insurers are complicated, lengthy and not understood by respective clients, hence putting more constraints on the expansion of micro-insurance coverage. Due to lack of awareness, some clients consider insurance as a burden imposed on them, however; this view is gradually changing.

The growth and expansion of micro insurance in Sudan would require efforts and innovation to reduce the high administrative costs for all parties;

educate the low-income population so that they can understand the value of insurance; build capacity among stakeholders to develop, sell and manage better products; and, expand and enhance the effectiveness of a broad array of delivery channels and risk carriers. Special attention need to be given to the following:

1. Educating the microfinance target groups about the importance of financial protection.
2. Training of loan officers on developing, marketing and promoting micro insurance products among clients.
3. The concerned policy-making bodies undertaking the development and promotion of the microfinance sector in Sudan, particularly the Microfinance Unit of the CBOS, may need to exert more efforts in disseminating insurance awareness among the different actors, as well as encouraging and supporting partnerships between insurers and microfinance providers, including training of trainers on micro insurance.
4. More branches of insurance companies need to be opened in major cities of each regional state and linked to local microfinance providers. Also there is need to create mutual insurance schemes' cooperatives and community-based insurers among Sudanese insurance players. Development of other products within this policy, such as health insurance, would also be worthwhile.
5. The application of the CIP so far revealed different costs for the same products by different insurance companies⁽¹⁾. More time and trials may be necessary to reach a reasonable equilibrium pricing of the risk in different sectors and projects covered by the policy.

1) There are three insurance companies contracted by the portfolio. The costs of insurance, according to the agreements with these three companies, are 1%, 2% and 3% of the total finance.

Commercial Bank and the Savings and Social Development Bank), with a total capital of SDG 76 million (about US\$ 12.7 million). By June 2015, SDG 66 million (about US\$ 11 million) of capital was injected by the funding partners, of which SDG 36 million (about US\$ 6 million) was invested by the CBOS. The Portfolio started in April 2012 and by the end of June 2015, it generated net profit of SDG 11.8 million (about US\$ 2 million), with a repayment rate reaching 95%. This portfolio encourages new projects such as fishing, green houses farming and medical laboratories.

By the end of June 2015, 4,282 graduates' projects in 15 regional states were financed by the portfolio. The portfolio mainly uses the Comprehensive Insurance Policy with three insurance companies as a guarantee. Sectors covered were: agriculture (30%), commerce (35%) services (27%), in addition to transport, crafts, industry and others.

Source: Portfolio for Financing of Graduates' Projects, Report, June 2015; also Badr El Din A. Ibrahim, Microfinance in Two African States- Sudan and Ethiopia, forthcoming book, Islamic Research and Training Institute, IRTI, Islamic Development Bank, Jeddah.

The outcome, so far, according to the application of CIP is excellent. By June 2015, around 557 out of 4,282 graduate projects were financed using the CIP (equivalent to 13% of the total projects financed). The CIP was found to be a suitable guarantee for graduates who do not have means to provide the traditional collaterals/guarantees. Moreover, the CIP guarantees contributed to the continuation of the graduates projects (see Box 5 below)

Box No. 5:

The outcome of the CIP

The Portfolio for Financing of Graduates' Projects.

Up to September 2015, the Savings and Social Development Bank financed 1,245 projects of which 157 cases (12.6%) were guaranteed by the CIP. As of September 2015, the saving and Social Development Bank had 191 default cases with 4 types of guarantees used including the CIP. The CIP covered 19 out of these cases (i.e. 10% of the total defaulted projects) with default amount totaling SDG 156,083 (about US\$ 26,014) representing about 11.8% of the total money defaulted.

On the other hand, the transactions funded by Farmers Commercial Bank using CIP guarantee (issued by Shiekan Insurance Company and Cooperative Insurance Company) totaled 400 by September 2015, with a total funding of SDG 8 million (about US\$ 1.3 million), most of which (about 64%) went to women graduates. 35% of the insured cases were agricultural projects, with the services and commercial sectors representing 40% and 18%, respectively. The total premiums collected were SDG 202,392 million. (about US\$ 33,732), representing about 2.4% of the total funding, while compensation claims reached SDG 866,142 (about US\$ 144,357), representing about 10.1% of the total financing.

According to the two banks, the CIP provides suitable guarantee for graduates who do not have assets to offer as guarantee. Moreover, the assets created by the funding and offered as guarantees contributed to the continuation of the graduates' projects when events of fire or damages occurred. The major problems encountered were the slow processing of compensation claims by the insurance companies and the too many documents required by these companies.

Box No. 3:

The use of CIP:

Linking Small Farmers to Markets

Linking small farmers in the traditional rain-fed agriculture to markets is a lending program aimed at: a) achieving financial inclusion of rural farmers in rural areas; b) empowering small farmers; c) strengthening food security of farmers; d) value chain consolidation; and e) shifting farmers from food subsidy to food self-sufficiency. According to this program, Bank of Khartoum, supported by the CBOS and other commercial banks, provide financing to the rain-fed small holders to grow sesame, beans, sorghum, millet, and link farmers in traditional agricultural rain-fed states to all markets (crop market, crop insurance market, extension services - seed selection, fertilizer application, harvesting techniques etc.). The parties involved includes local government of the concerned regional state (provides extension services sponsored by the CBOS), Shiekan Insurance Company (insures the crops by the CIP), the United Nations' World Food Program, WFP (provides food for farmers), the Strategic Reserve Corporation of the government (acts as a buyer of last resort) and the WFP which also buys the surplus crop production for its own program of schools and food for work.

The project started in 2011 with a small number of farmers. In 2011, the target was 100,000 farmers in nine regional states via four banks (Agricultural Bank of Sudan, Saving and Social Development Bank, Family Bank and Bank of Khartoum). Financing was provided by AMAN portfolio (a consortium of banks and Zakat Fund) in addition to the CBOS. The major problems identified were selection of the target group, and weak coordination among stakeholders, among others.

These constraints were overcome in 2013 when 160,000 rural farmers (135,000 in small rural agriculture and 25,000 in animal raising) were targeted in seven regional states. Total funding amounting to SDG 74.3 million (US\$ 12.4 million) was made available for this stage by a number of funders, including the Sudanese Microfinance Development Facility ("SMDF", a company owned by the CBOS and the Ministry of Finance National Economy in addition to other donors, including the World Bank), which contributed SDG 36 million (about US\$ 6 million), Bank of Khartoum (SDG 20 million, about US\$ 3.3 million), other banks (Agricultural Bank of Sudan, Farmers Commercial Bank, Saving and Social Development Bank whose total contribution was SDG 18.3 million, about US\$ 3.1 million). Subsequently, the National Insurance Company replaced Shiekan Company.

Source: Microfinance Unit, CBOS.

Micro-*akaful* (under the umbrella of Comprehensive Insurance Policy) also partially covers projects of the second Portfolio for Financing of Graduates' Projects established in 2012. An agreement was made with three insurance companies to insure these projects under the CIP. The following Box (Box No. 4) elaborates on the Portfolio.

Box No. 4:

The use of CIP:

The Portfolio for Financing of Graduates' Projects 2012.

The Portfolio for Financing of Graduates Projects is meant to provide lending opportunities to graduates as one of the groups targeted by microfinance. It is a joint portfolio between CBOS and other 21 banks, being administered by two leading banks (Framers

Nevertheless, some reservations were raised, particularly in relation to insurance cost despite the 8% subsidies to agricultural projects paid by the Ministry of Finance and the Central Bank of Sudan. Other reservations included prolonged procedures in issuing insurance policies, complicated and lengthy claims procedures and non-clarity of documents for policy holders.

The primary data collected from selected insurers have also revealed a number of problems encountered in the provision and management of micro-insurance transactions, including: a) low awareness and understanding of insurance among clients (some clients insure their assets just because they want to meet the prerequisites for obtaining a loan!), b) poor marketing and management of micro insurance products by bank's staff, c) limited insurance promotion undertaken by insurance agents, d) lack of identity cards among the potential clients, e) less collateral requirements by microfinance providers, f) poor follow-up by banks, g) limited knowledge on micro-insurance among insurers' and banks' officers in some states, h) unavailability of insurers' branches in some locations, i) delay caused by submission of claims by an insurer's branch to respective head office, j) slow and complicated procedures by insurers and k) high insurance cost, among others.

Source: Microfinance Unit, 2011, Evaluation of Insurance Fund, Microfinance Unit, Central Bank of Sudan. See also Mustafa Abukasawi, 2011, op. cit.

2.5. The CBOS Comprehensive Insurance Policy as a Guarantee

To ease the finance by commercial and specialized banks, the CBOS identified 15 types of guarantees/collateral that are believed to be suitable for this sector.

The CBOS' recommended microfinance guarantees include individual and mainly group guarantee: personal guarantee of a third party supported by a cheque, mortgage of movable properties, guarantees of the civil society organizations, undertakings of the local community, payroll guarantee for salaried people, pledge of savings/deposits, incomes and pensions, keeping documents in custody, legal undertakings by clients to not dispose their assets, pledge of leased land, third party guarantees, pledge of developed houses, other pledge of fixed assets, semi-blocked saving account mechanism, pledge of own/third party asset, donors group guarantee, peer pressure, group guarantee etc.

The Sudanese fully-fledged microfinance experience introduced *micro-takaful* as a guarantee. Towards this end, the CBOS also issued the Comprehensive Insurance Policy (CIP) to serve as an insurance & guarantee (covering: money lent, assets & *takaful* for physical disability or death) in 2011⁽¹⁾

Apart from a small number of individual microfinance projects financed by banks, the first comprehensive application of this *micro-takaful* was a national project called Linking Small Traditional Agriculture Farmers with Markets in 2011 (see Box, No. 2 below). The project of linking farmers to market was first covered by a joint cooperative *Takaful* Fund (Joint Comprehensive Policy, JCP) established in the year 2008 and administered by Shiekan insurance company, and later by Watania Cooperative Insurance Company.

1) Badr EL Din A. Ibrahim, 2014, «*Micro-takaful – a Guarantee for Microfinance in Sudan*», *Takaful & Mutuality Journal*, a publication of Global Takaful Group (GTG), International Co-operative and Mutual Insurance Federation (ICMIF) and International Federation of *Takaful* and Islamic Insurance Companies (IFTI), Issue No. 3, October, pp. 16-17.

US Dollar), which increased to SDG 152.5 million in 2009 (about US\$ 25.4 million). The number of clients covered had also increased, from 31,000 to 80,583 during the same period. By end of 2011, the number of clients covered increased to 129,905, which represents about 8.7% of the potential demand in Khartoum State (1.5 million clients, according to estimates of Plan Net Finance)⁽¹⁾. By June 2015 the accumulated wholesale finance under this programme was SDG 522 million (about US\$ 87 million), and the number of clients increased to 255,623, representing a growth rate of 725% compared to 2008 figures when the program was first launched.

The «Microfinance Insurance Fund» project was implemented by Shiekan Insurance Company in 2008 in collaboration with all banks participating in the microfinance experimental wholesale project financed by the CBOS for the benefit of selected commercial and microfinance specialized banks. The insurance products covered different types of activities, with focus on transportation, livestock and trade. According to this credit insurance scheme, banks insure 20-25% of their microfinance loans, in response to a CBOS circular issued in this respect in 2010. The bank pays the full insurance premium on behalf of its covered clients to the insurer and subsequently charges this cost to its clients, who repay the amount (to the bank) in installments. Three parties are involved in the insurance scheme: Shiekan (insurer), the bank (policyholder) and the bank's microfinance client (who ultimately pays the premium). According to the statistics of the Microfinance Unit of the CBOS, value

1) PlaNet Finance, 2007, «Market Research Report, Khartoum State». If the total number of small and micro-entrepreneurs in the country as estimated at 4 million by the Islamic Development Bank, Jeddah, then the percentage of coverage would be around 3.2% of potential demand. (Mustafa Abukasawi, 2011, op. cit.).

of insured loan transactions at the beginning of this microfinance experimental project amounted to SDG 54.9 million (about US\$ 9.2 million), representing 39.5% of the active loan portfolio at that time.

When claims are made, the insurer compensates each bank in case of a client's default but, at the same time, chases the defaulting client to collect the amount paid. Some banks are reported to have linked their clients with health insurance schemes (Social Development Foundation, Khartoum), while others do not (e.g. Family Bank). The Social Development Foundation, for example, facilitated health insurance coverage for some of its clients by linking them with the government "National Health Insurance Fund". The insurance scheme project was implemented in collaboration with clients' community-based organizations (CCBOS) and Savings and Credit Associations (SCAs). Generally, the awareness on the importance of health insurance among target clients is very poor.⁽²⁾ (See Box No. 2 below).

Box No. 2.

An Evaluation of Shiekan's Microfinance Insurance Fund

An evaluation of the «Microfinance Insurance Fund» project was conducted by the Microfinance Unit of the CBOS in 2011. The study main findings were generally positive: 66% of the surveyed sample of banks' clients expressed their interest in insurance products and 58% of the interviewed banks commended the project and recommended its continuation, but with some improvements. 43.3% of respondents insured their assets with Shiekan Company. 69% of respondents expressed their satisfaction with the treatment received from the Shiekan Company's officers.

2) Strange enough clients are keener to insure their animals than buying health insurance for themselves! (Mustafa Abukasawi, 2011, op. cit.)

Islamic insurance products for microfinance clients (e.g. Shiekan Company, Albaraka Company, Islamic Insurance Company, Watania Cooperative Insurance Company and United Insurance Company). However, Shiekan Insurance Company is taking a major role in this respect. Some insurance companies can insure the whole bank loan portfolio, e.g. Albaraka Insurance Company insures the full loan portfolio⁽¹⁾. *Takaful* insurance principles are adopted by insurers. The cost of each policy depends on the type of assets and risks covered. Group insurance is preferred by most insurers and policyholders (banks). However, some insurers deal with individuals within groups only, e.g. Albaraka Insurance Company, which provides insurance through partnerships with clients' associations / institutions. Some insurers believe that such type of delivery mechanism could reduce the "moral hazard", and ensure premium payment and therefore it is associated with less default risks. Shiekan Insurance Company adopts both group and individual insurance schemes.

Many insurers hesitate to insure agricultural production and livestock, especially rain-fed agriculture. This is due to the high risk associated with such type of production, e.g. flexible collateral requirements by microfinance providers, reluctance of the Ministry of Finance (which subsidizes agricultural production insurance) to pay its contribution to premiums, problems related to farmers behavior (insured farmers are less likely to pursue sound practices and therefore are more likely to lose their crops, and some of them consider microfinance as a charity) and sometimes poor follow-up by the respective financing institution

1) Some microfinance experts in Sudan raised reservations regarding the insurance of the whole microfinance providers' loan portfolio, as it is believed that «such insurance may lead to the relaxation of both lenders and borrowers» (Mustafa Abukasawi, 2011, op. cit.).

(e.g. Agricultural Bank of Sudan).

In offering insurance products for banks clients, one insurer (the United Insurance Company), opted to focus on insuring guarantors only – a scheme launched in 2008. The company does not insure the assets of financed enterprises but the guarantors of financing extended by banks to their individual borrowers. In case of default by a borrower, legal procedures are taken against the guarantor and the insurance company pays the financing amount due to the bank only after the guarantor signs an undertaking promising to pay the money within a specified period. However, this type of insurance is subject to obtaining detailed confidential Know-Your-Customer (KYC) information about the guarantor (provided by the bank to the insurance company).

2.4.2. The Microfinance Insurance Fund

In 2007, the Central Bank of Sudan (CBOS) created an independent Microfinance Unit (MFU) to take the responsibility of regulating and promoting the microfinance sector. In 2008, the MFU embarked on an experimental wholesale project with nine commercial banks. Since the beginning of the microfinance experimental project in 2008 several trials have been made to create links between microfinance providers and insurance companies in order to provide insurance for microfinance providers' loan portfolio or insurance coverage for individual clients.

In 2008, nine banks (including the Family Bank) and one social fund (Social Development Fund- Khartoum) have participated in an experimental wholesale microfinance program launched by the Microfinance Unit of the Central Bank of Sudan. Initially, the funds allocated for the program amounted to SDG 120 million (about US \$20 million using the current official exchange rate which is around 6 SDG per 1

Micro- *Takaful* has not been given much attention by the regulatory and supervisory authorities worldwide despite the new development of promoting inclusive finance. However, Sudan has made some steps forward. In Sudan there is a *Takaful* regulatory framework developed and introduced by the Insurance Supervisory Board, and there have been some attempts to introduce *micro-takaful* by the insurance companies since many years ago. Recently, the Microfinance Unit of the Central Bank of Sudan has embarked on evaluating the *micro-takaful* experience in order to enhance its spread as a guarantee with new schemes by different insurance companies.

In Sudan, most of the insurance policies that cover productive assets have been taken up by large enterprises.⁽¹⁾ The experience of insuring the assets and goods of small and microenterprises, particularly in rural areas and traditional sector, is still limited compared with large enterprises. Likewise, the experience of insurance companies in relation to microfinance transactions has been limited, but diversified and is growing fast.

2.3 Thoughtson *Micro-takaful*

Mustafa Abukasawi had cited some microfinance ideas set out before 2008, namely:⁽²⁾

1. A credit insurance, called «Bond insurance», which covers borrower's default (regardless of reasons for default- whether anticipated or not), was suggested by Shiekan Insurance Company in 2008. However, the idea was not approved by the company's

1) Protection of productive assets against accidental damage, theft, fire, civil havocs, natural hazards/disasters, death of animals, crop failure, road transport risks, business interruption due to civil upheavals, life and disability insurance, accidental machinery and electronic breakdowns and insurance against misuse of funds by an entrusted person, to name a few.

2) Mustafa Abukasawi, 2011, "Micro Insurance: Opportunities and Policy Implications for Sudan", unpublished study.

“*Sharia* supervisory board”, as the Board requires only a form of solidarity action, without collecting fees from borrowers. The issue remains debatable.

2. In 2005, the Islamic Insurance Company tried another ideas related to credit for procurement of vehicles or real estate (mainly low-cost housing) taken up by employees of different institutions, “Mortgage Protection Plan”. Loans were insured to cover death or disability of the borrower. In such cases, lenders would benefit from the mortgaged assets by way of liquidation to recover part of their loans, as the insurance company will make full repayment of the remaining loan balance. The idea was marketed to several lending institutions but no prompt response was received.
3. A third notion was proposed by the microfinance Unit of the Central Bank of Sudan, CBOS – establishing a solidarity fund “*Takaful Sandug*” to protect microfinance clients. The proposed shareholders of the fund were the CBOS, Ministry of Finance, Ministry of Social Welfare, Zakat Chamber and donors. The idea was approved by the “*Sharia* Supervisory Board”, but was later rejected by the Insurance Supervisory Board and the issue remains pending.
4. Finally, the idea of a “Micro-Finance Guarantee Fund” funded through the Zakat Fund, has lately been suggested without acceptance.

These four suggestions of the early *micro-takaful* experiments in Sudan have not been operationalized because they are still either debatable or unacceptable by the Insurance Supervisory Board.

2.4. *Micro-takaful* Experience by the Sudanese Insurance Companies

2.4.1. Types of Insurance and Insurance Companies

A number of insurance companies are offering

as *Gharar* (uncertainty about payment amount and timing); *Maisir* (gambling) and *Riba* (interest)⁽¹⁾

2.2. Sudan's *Takaful* Business Model.

Sudan is the inventor of *Takaful*. The first worldwide *Takaful* insurer was the Islamic Insurance Company of Sudan, established by Faisal Islamic Bank in 1979. When Faisal Islamic Bank commenced its operations in 1978, there was a problem of insuring its assets and operations in an Islamic way. In 1979, the *Sharia* Supervisory Board of Faisal Islamic Bank allowed the bank to open an insurance company based on cooperative insurance approach that fully conforms to the principles of *Sharia*.⁽²⁾ Today, there are 15 Islamic insurance companies in Sudan, supervised and controlled by the Insurance Supervisory Authority⁽³⁾. The latter falls under the direct supervision of the Ministry of Finance and Economic Planning. To be qualified as an Islamic insurance company offering *Sharia*-compliant products, each company should have a *Sharia* Advisory Board of a minimum of three persons, to fully authorize and monitor the *Sharia*-compliance of the operations of these companies. The Sudanese insurance model is described below (See Box. No. 1).

Box No. 1:

The Sudanese Islamic Insurance Model.

The Sudanese insurance model is described by Salah El Din Musa, as a purely cooperative model "where

1) IFSB, 2009, IFSB-8: Guiding Principles on Governance for Takaful (Islamic Insurance) Undertaking. Kuala Lumpur: IFSB.

2) Salah El Din Musa, M. Suleiman, 2013, "Islamic Insurance in Sudan", unpublished paper, p. 4.

3) With the exception of Islamic Insurance Company, which started operations in 1979, some of these companies were firstly established as conventional insurance companies in mid-1960s, followed by others that entered the market in 1985, before all being converted to Islamic insurance companies by law in 1992.

capital is just a legal requirement to incorporate the company and which stands not to gain or lose from insurance operations. Therefore the shareholders are not entitled to any share in the underwriting surplus, if any, and the management expenses are fully borne by the policyholders. However, the shareholders, as a *Mudarib*, are entitled for a percentage in the returns of the investments of the policyholders' funds to be decided by the Board of Directors and approved by the *Sharia* Supervisory Board. Deficit, if any, in the policy holders' fund is to be covered from the general reserve set out from the surplus. In case of inadequacy or non-existence of this reserve, this deficit is to be covered from the shareholders' funds by way of *Quard Hassan* (free of interest loan) to be repaid from future surpluses".⁽⁴⁾

The other feature of the Sudanese insurance model, Salah El Din Musa made it clear, is the surplus, where all policyholders are entitled to share the surplus realized at the end of each year. While shareholders are not allowed to have a share in the surplus, they are entitled to share the *Sharia*-compliant investment returns, decided by the Board of Directors and approved by the *Sharia* Supervisory Board and the Policyholders' general assembly.⁽⁵⁾

Today, Takaful is a fast growing insurance instrument because of its religious implications. Not only this but it has an appeal for its qualities of fairness and transparency and its nature of channeling funds to social and environmental good business.

4) Salah El Din Musa, M. Suleiman, 2013, "Islamic Insurance in Sudan", ibid. p. 11.

5) According to the Insurance Supervisory Authority investment should not exceed 50% for real estate, 40% for investment deposits; *sukuk* and government certificates and 10% for shares compared to the total investment portfolio (Salah El Din Musa, M. Suleiman, 2013, "Islamic Insurance in Sudan", ibid. p. 13.).

growth and expansion of *Sharia*-compliant micro insurance in Sudan, we argue, has made many new ideas, trials, and applications everyone can learn from, including the use of micro-insurance to resolve the issue of absence of guarantees/collaterals among poor microfinance clients.

The study singles out the poor awareness of insurance and lack of training as the most outstanding constraints. The Sudanese *micro-takaful* industry, we emphasize, needs more efforts to reduce the high administrative costs for all parties involved; disseminating insurance awareness among different actors; encouraging and supporting more partnerships between insurers and microfinance providers; build stakeholders' capacity; and, expand the Comprehensive Insurance Policy to include health insurance and other products at reasonable risk-based pricing in different sectors.

Keywords: *Micro-takaful*, *Takaful*, *Sharia* Law, Comprehensive Insurance Policy, Joint Comprehensive Policy.

1. *Micro-takaful*

The term *Takaful* in Arabic means solidarity, whereby a group of participants contribute a sum of money into a common fund and agree among themselves to jointly support one another for the losses arising from identified risks/ losses or damages. *Micro-takaful* is defined as a “mechanism to provide *Sharia*-based protection to the blue-collar, under privileged individuals at affordable price”.⁽¹⁾ It is a joint guarantee initiative to cover the loss of each member of a group under the three principles of mutual assistance, donation and prohibition of *riba*.⁽²⁾

1) *Takaful* Insurance of Africa, 2012

2) IFSB. (2009). IFSB-8: Guiding Principles on Governance for *Takaful* op. cit.

In recent years, the worldwide financial industry shifted towards financial inclusion and to include the lower income population in the formal financial system. Financial inclusion, besides lending, includes the micro-insurance (*micro-takaful*) products that protect this target group who are vulnerable to financial losses.

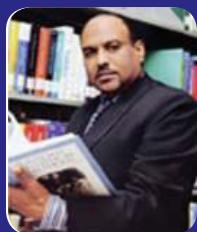
Muslim jurists concluded that insurance in Islam should be based on principles of “mutuality”, “cooperation”, “shared responsibility”, “joint protection”, “common interest” and “solidarity”. Islamic insurance is originated from the concept of “*Takaful*”, under *Sharia* Law (Islamic Law). The fundamental philosophy of *Takaful* is the same as that of the cooperative, with added restrictions on investments and more flexibility on capital formation. Several different types of insurance are cited to be relevant for poor and low-income clients. “According to most Islamic scholars, insurance in the Islamic framework is ideally not-for-profit and takes the form of mutual guarantee by members in a cooperative venture called *takaful*”)⁽³⁾

2. *Micro-takaful in Sudan*

2.1. Introduction

Insurance penetration in Muslim countries is low. Literature cited many reasons, including the under developed financial systems, weak contract enforcement, consumer scepticism, lack of understanding of the benefits and necessity of insurance, limited technical expertise, and low GDP per capita, among others”. Another major reason for the low insurance penetration in Muslim countries is that “conventional insurance contains elements that are believed to contradict with Islamic principles such

3) Mohammed Obaidullah, 2008, *Introduction to Islamic Microfinance*, IBF Net (P) Limited, India.



Prof. Badr El Din A. Ibrahim*
President, Microfinance Unit
Central Bank of Sudan

Sharia-Compliant Insurance in Sudan: Micro-Takaful Case study

Abstract

The purpose of this paper is to briefly review the Sudanese micro-insurance (*micro-takaful*) experience as a case study of Sharia-compliant micro-insurance industry in Africa. The paper starts with the concept and then moves to *micro-takaful* in Sudan. The review of the Sudanese experience in *micro-takaful* is made through four sections, based on historical evolution: Section (1): discusses initial ideas of *micro-takaful* before 2008. Section (2): elaborates on the experience of *micro-takaful* during the period 2008-onward. Section (3): reviews the application of the *micro-takaful* a san insurance & guarantee at the same time via the Joint Comprehensive Policy (JCP) and the Comprehensive Insurance Policy (CIP) that has been adopted recently. The final section includes the conclusion and policy recommendations.

The paper borrows from previous studies and data collected from the Central Bank of Sudan and uses the descriptive analysis approach to reach its conclusions. The study emphasises on both the experience and the importance of insurance in poverty alleviation efforts through microfinance programs in Sudan. The

* This paper was delivered to the Conference on: Advancing Inclusive Insurance in Africa: Innovation in Industry, Policy & Development, a Chatham House Africa Programme Conference, 30th of September 2015, Nairobi, Keynia. I would like to express my special thanks of gratitude to Mr. Khalid Ahmed Mohammed Adam, from the Microfinance Unit, Central Bank of Sudan, (CBOS), for the valuable comments and proof-reading of the first draft. This paper significantly benefited from his efforts